كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ

السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017-2021)

American policy towards the Palestinian issue in the era of Trump (2017-2021)

إعداد

غسان إسماعيل رباع

إشراف الأستاذ الدكتور

نعمان عمرو

قَدَّمَتْ هَذِهِ الرِّسالَة اسْتِكْمالاً لِمُتَطَلَّبَاتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الماجِسْتيرِ فِي التاريخ مِنْ كُلّيَّةِ الدِّراساتِ العُلْيَا فِي جامِعَةِ الخَليلِ، فِلَسْطين

2022 م - 1444 هـ

إجازة الرسالة

الإهداء

إلى المعلم الأول .. إلى الأُمّي الذي علم المتعلمين .. إلى سيد الخلق والمرسلين .. سيدنا محمد ﷺ.

إلى الذي إذا أسندتُ عليه جبلي أسنده، إلى من حلَّ مكانَ عمودي الفقري لِأسير إلى الأمام، مُقلة العين أبي الغالي.

إلى من تعجز الكلمات عن وصف مِقدار تضحياتها ... إليكِ نَفَسي ونَفْسي ...والدتي الغالية.

إلى مَن حبُّهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي .. أخواتي وإخواني

إلى مَن علَّمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر .. إلى مَن صاغوا لنا علمهَم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح .. إلى أساتذتنا الكرام .. وأخُصُّ بالذكر أُستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: نعمان عمرو

أهدي بحثي المتواضع آملاً من الله عز وجل أن يتقبله ويجعله في ميزان حسناتي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، حيث قال تعالى:" لئن شكرتم لأزيدنكم"[1] فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وأُصلي وأُسلم على سيدنا محمد بن عبد الله القائل: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

فبعد شكر الله على نعمه ومنه أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء العاملين في جامعة الخليل، وأخص بالذكر الدكتور الرائع نعمان عمرو الذي تكرم علي بالتوجيه والإشراف على إعداد هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، داعياً الله عز وجل أن يأخذ بأيديهم وأن يوفقهم وأن يجزيهم خير الجزاء إنه سميع مجيب الدعاء.

[1] سورة إبراهيم، الآية 7.

فهرس الموضوعات

الإهداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ت
فهرس الموضوعات ..... ث
ملخص الدراسة ..... خ
Abstract ..... د
المقدمة ..... ذ
إشكالية الدراسة ..... ز
أهمية الدراسة ..... ز
سبب اختيار الموضوع ..... ش
أهداف الدراسة ..... ص
أسئلة الدراسة ..... ص
منهجية الدراسة ..... ض
هيكلية الدراسة ..... ض
الفصل الأول: التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية من عام 1940-2021 1
1.1 الإطار النظري للدراسة 3
1.1.1 الإطار المفاهيمي التحليلي 3
1.1.1.1 المفاهيم الأساسية 3
2.1.1.1 المفاهيم الفرعية 4
2.1.1 الإطار المنهجي 5
2.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1940-1967) 9
3.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1968-1988) 16
4.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1989-1993) 20
5.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1993-2000) 24
6.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2021) 26
الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين 29
1.2 المحددات الداخلية 30
1.1.2 المحددات الداخلية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين 30

2.1.2 المحددات الداخلية غير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين 36
1.2.1.2 جماعات الضغط..... 36
2.1.2.2 وسائل الإعلام 39
3.2.1.2 الرأي العام الأمريكي..... 41
2.2 المحددات الخارجية..... 44
1.2.2 النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين..... 44
2.2.2 النفط والعامل الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين 45
3.2.2 مكانة إسرائيل في المشروع الأمريكي في القرن الواحد والعشرين 46
4.2.2 الإرهاب الدولي في القرن الواحد والعشرين..... 48
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب (2017–2021) 49
1.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حل الدولتين..... 51
2.3 الموقف الأمريكي من السلطة الفلسطينية والأونروا..... 55
1.2.3 موقف إدارة ترامب من السلطة الفلسطينية 56
1.1.2.3 وقف المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية 56
2.1.2.3 إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن..... 60
2.2.3 موقف إدارة ترامب من تمويل الأونروا –UNRWA..... 63
3.3 الموقف من القدس ونقل السفارة الأمريكية..... 67
1.3.3 مضمون وتداعيات قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس..... 68
2.3.3 الانعكاسات القانونية للقرار الأمريكي بنقل السفارة..... 69
3.3.3 الموقف الفلسطيني والعربي من قرار نقل السفارة 71
4.3.3 موقف المجتمع الدولي من قرار نقل السفارة 76
الفصل الرابع: صفقة القرن: اثارها وتداعياتها..... 78
1.4 مفهوم صفقة القرن..... 79
1.1.4 تعريف صفقة القرن 79
2.1.4 بنود صفقة القرن..... 81
2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها 87
1.2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة لإسرائيل 87
2.2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة لفلسطين 88

3.2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية..... 89
3.4 ردود الأفعال حول صفقة القرن..... 90
1.3.4 الموقف الفلسطيني 90
1.1.3.4 موقف السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير 91
3.4.2.1 موقف الحكومة الفلسطينية..... 92
3.1.3.4 موقف الفصائل والأحزاب الفلسطينية 93
2.3.4 الموقف الإسرائيلي 97
3.3.4 الموقف العربي والإقليمي 98
1.3.3.4 موقف الدول العربية 98
2.3.3.4 موقف الدول الإقليمية 103
4.3.4 الموقف الدولي..... 104
1.3.3.4 موقف الدول الكبرى 105
3.4.2.3 موقف المجتمع الدولي..... 107
4.4 مدى قانونية الصفقة وفقاً لقرارات المجتمع الدولي..... 108
الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم ترامب (2017-2021)..... 112
1.5 مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية 113
2.5 عوامل التغير في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب..... 117
3.5 الاتفاقيات الإبراهيمية وعلاقتها بصفقة القرن 121
1.3.5 مضمون الاتفاقيات الإبراهيمية..... 121
2.3.5 الموقف الفلسطيني من الاتفاقيات الإبراهيمية 124
3.3.5 دوافع الاتفاقيات الإبراهيمية..... 125
4.3.5 اثار الاتفاقيات الابراهيمية على القضية الفلسطينية 127
الخاتمة..... 129
المصادر والمراجع 133

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه وطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية في ظل فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، وذلك من خلال بيان تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والوقوف عند السياسة الخارجية الأمريكية من مدينة القدس ودواعي نقل السفارة الأمريكية لها، والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل، إضافة إلى بيان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال صفقة القرن، وتجاه عملية السلام وأزمة المفاوضات في تلك الفترة كذلك، مع بيان أوجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التوجه الفلسطيني للمجتمع الدولي، ومحكمة الجنايات الدولية، ومؤسسات المجتمع الدولي بشكل عام. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على أكثر من منهج، بدءً بالمنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وتحليلها تحليلاً منطقياً. بالإضافة إلى المنهج التاريخي كونه الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات.

وبالختام توصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن السياسة الخارجية الأمريكية نحو قضايا الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص لا تتغير بتغير الرئيس الأمريكي، حيث أن السياسة الأمريكية الحالية تمثل ثوابت لا يمكن الخروج عنها من قبل أي رئيس أمريكي، وهذا ما لاحظناه على أرض الواقع في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب (2017–2021). كما وأوصيت مجموعة من التوصيات أهمها بأن تقف كافة المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية عند حدود مسؤوليتها القانونية للدفاع عن القدس والتصدي لقرار نقل السفارة الأمريكية إليها من خلال الدعوة الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي للنظر في هذا القرار، وكذلك والتوجه الى الجمعية العامة تحت مرجعية قرار الاتحاد من اجل السلم للتصدي لهذا القرار.

Abstract

This study aimed to identify the aspects and nature of the American foreign policy regarding the Palestinian issue under the rule of President Donald Trump (2017-2021), by explaining the developments of American policy towards the Palestinian issue in general, and standing at the American foreign policy from the city of Jerusalem and the reasons for transferring The American embassy has it, and its recognition as the capital of Israel, in addition to a statement of the American foreign policy towards solving the Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict through the Deal of the Century, and towards the peace process and the crisis of negotiations during that period as well, with an explanation of the aspects of American foreign policy towards the Palestinian orientation of the international community, and a court International crimes, and the institutions of the international community in general. To achieve the goal of the study, more than one method was relied upon, starting with the descriptive-analytical method, which depends on the study, description and logical analysis of the phenomenon. In addition to the historical method being appropriate for this type of studies.

In conclusion, the researcher reached a set of results, the most important of which is that the American foreign policy towards Middle Eastern issues in general and the Palestinian cause in particular does not change with the change of the American president, as the current American policy represents constants that cannot be deviated from by any American president, and this is what we noticed on the ground in the term of President Donald Trump (2017-2021). The researcher also recommended a set of recommendations, the most important of which is that all international and local institutions and organizations stand at the limits of their legal responsibility to defend Jerusalem and confront the decision to transfer the American embassy to it by calling for an emergency meeting of the UN Security Council to consider this decision, as well as to go to the General Assembly under the reference of a resolution Union for Peace to address this decision.

المقدمة

تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط إثر الحرب العالمية الأولى، عندما بدأ حكام الدول المنتصرة توزيع تركة الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وواجهوا في مطلع مهمتهم تلك ضرورة اتخاذ قرارات صعبة وحساسة. ولقد كان من بين أهم القرارات اختيار بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية لتكون الدولة المنتدبة على فلسطين باسم الجمعية العامة[2]. وبإعلان الحكومة البريطانية في مايو 1947 عن رغبتها في التخلي عن سلطتها كدولة منتدبة على فلسطين خلال عام واحد، هذا الإعلان جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية[3].

على مدار سنوات طويلة، ومنذ القرن الماضي تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الحليف المُفضل لإسرائيل، وظهر ذلك واضحاً في عديد المحاولات الأمريكية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، فكانت أمريكيا هي الداعم الاستراتيجي الأول لإسرائيل، فعلى الصعيد العسكري عملت الإدارات الأمريكية المختلفة على إبقاء إسرائيل متفوقة على غيرها من الدول المحيطة بها. وأما على الصعيد السياسي فدعمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في مختلف المحافل الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، حيث أن أمريكيا لم تتردد يوماً في استخدام حق النقض (الفيتو) على أي قرار يصدر ضد مصالح إسرائيل، كما أن أمريكا عملت على تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي، وحاولت كثيراً جذب الحلفاء لإسرائيل وابقائها قريبة من المجتمع المحيط بها، وكل ذلك مثل سياسة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

---

[2] جورج وبول دو غلاس، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمة والتورط الأمريكي مع إسرائيل، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، دار بسام للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص21.

[3] عادل بشير الزياني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل: دراسة في اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بمواقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي 1948 -2000، رسالة ماجستير، جامعة التحدي، ليبيا، 2006، ص1.

إضافةً إلى ما سبق فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية رؤية إسرائيل السياسية في مختلف المفاوضات مع الدول العربية، كمصر والأردن وغيرها من الدول المحيطة بإسرائيل وصولاً إلى فلسطين، جوهر الصراع مع إسرائيل[4]. وبذلك مثلت أمريكيا شريك حقيقي لإسرائيل على مختلف المجالات، وفي مختلف الظروف.

وبالنظر إلى مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة نجد بأنها تنتهج سياسات متشابهة من القضية الفلسطينية مع الاختلاف البسيط بين كل إدارة وأخرى، إلا أن ما يميز إدارة الرئيس (دونالد ترامب) هو اتخاذها لاستراتيجية جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية تختلف عن غيرها من الإدارات الأمريكية السابقة، هذه الاستراتيجية تتمثل في الانتقال من أسلوب تقديم الحلول والوساطة إلى فرض الحلول والتدخل المباشر في إرادة الأطراف، والانحياز بشكل واضح لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، وظهر ذلك بشكل واضح في العديد من الإجراءات والقرارات الأمريكية المتخذة بشأن القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس ترامب، والتي من أهمها قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في أواخر عام 2017، بما يمثل اعتراف أمريكي صريح بأن القدس عاصمة لإسرائيل، الأمر الذي يتعارض مع كل القرارات والمواثيق الدولية، كذلك من أهم القرارات التي اتُخذت خلال فترة حكم الرئيس ترامب هو إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وختاماً بتقديم صفقة القرن كصفقة نهائية لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل نهائي وكامل.

وبناءً على ما سبق كان لا بد من الوقوف عند السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017–2021)، وهذا ما سنحاول استعراضه وبيانه في هذه الدراسة ضمن خمسة فصول، نُركز فيها بشكل كبير على محددات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام وفي إطار عهد الرئيس ترامب بشكل خاص،

[4] علاء الدين عزت حمدان أبو زيد، التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016-2019)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، 2019، ص1.

وكذلك نُركز فيها على مظاهر السياسة الأمريكية من القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس ترامب، وأهم انعكاسات هذه السياسة على أرض الواقع وعلى قضايا الحل النهائي وعلى عملية المفاوضات، في محاولة لتحديد أوجه هذه السياسة بشكل دقيق وأهم الآثار التي ترتبت عليها بعد انتهاء فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، ومدى انسجامها مع ما جاء بالمواثيق والقوانين والقرارات الدولية.

إشكالية الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة بشكل عام من معرفة الحيثيات والسياقات التي أثرت في مجمل السياسة الخارجية الأمريكية المتصلة بفلسطين. وبشكل خاص تعالج هذه الدراسة إشكالية رئيسية متمثلة في خيبة أمل الفلسطينيين والعرب من الرئيس ترامب، نتيجة زيادة اهتمام الإدارة الأمريكية بدولة الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الدعم والتأييد لها، وهذا ما رأيناه بشكل واضح في استمرار تقديم المساعدات المادية والمعنوية للكيان الصهيوني[5]، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني من خلال طرح صفقة القرن عام 2017، والاعتراف بمدينة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وهذا في ظل مجموعة من الوعود كان قد طرحها الرئيس ترامب كانت معظمها لمصلحة الفلسطينيين. لكن سرعان ما اتضح لنا بأن جميع هذه الوعود كانت أكاذيب، ومجرد دعاية انتخابية لا أكثر ولا أقل.

أهمية الدراسة

تركز هذه الدراسة حديثها عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين باعتبارها أحد المناطق المهمة والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نظراً لموقعها الاستراتيجي، ووجود الاحتلال الصهيوني فيها

[5] بلغ حجم هذه المساعدات 38 مليار دولار على مدار عشر سنوات (2008-2018). انظر: موقع (RT) العربي، خبر بعنوان "38 مليار دولار مساعدات أمريكية لإسرائيل"، نشر بتاريخ: 2018/10/2. على الرابط: https://arabic.rt.com/world/973581.

كحليف يحافظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذلك بات من المهم بحث أوجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس ترامب (2017–2021) باعتبار هذه الفترة شهدت عديد التغيرات والتطورات المهمة في أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، أهمها المبادرة الأمريكية للسلام، والمسماة بصفقة القرن.

لذلك تظهر أهمية الحديث عن "السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم ترامب" في النقاط التالية:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية): إن القارئ لموضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، يجد بأن غالبية الدراسات والأبحاث السابقة ناقشت أوجه هذه السياسة في ظل فترات طويلة ومتباعدة أو قصيرة ومتقاربة، والقليل من الدراسات بحثت أوجه هذه السياسية في ظل فترة حكم الرئيس ترامب، لذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية ونظرية كبيرة، باعتبارها تضيف للباحث الفلسطيني والعربي تحليلاً سياسياً لموقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس ترامب.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية): تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من أهمية فلسطين بشكل عام، بما تمثله للفلسطينيين خاصةً، والعرب والمسلمين عامةً، وبذلك تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي تشغل بال العرب والمسلمين. لذلك فإن الحديث عن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس ترامب من شأنه مساعدة صناع القرار في فلسطين، للضغط على مراكز صناع القرار الأمريكي لتغيير نمط التأثير في القرار الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية. إضافة إلى ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول إضافة معرفة جديدة لأقسام السياسة والعلاقات الدولية، باعتبارها تبحث موقف السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية، التي تعتبر من أهم القضايا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

كذلك تقدم الدراسة أهمية عملية واضحة من خلال محاولة استشراف السلوك الأمريكي الجديد من القضية الفلسطينية، وما هو مستقبل هذه القضية.

سبب اختيار الموضوع

ان اختيار هذا الموضوع كان نتيجة لعدة أسباب:

- تمر القضية الفلسطينية حالياً بوضع سياسي غاية في التعقيد، في ظل الوصول إلى حالة متردية على المستوى الداخلي، وآفاق مظلمة على المستوى الخارجي، وتوقف للمفاوضات وعدم التزام دولة الاحتلال بقرارات المجتمع الدولي، أو بالالتزامات الواقعة على عاتقها في ظل الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير.
- بما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالحها، كان لا بد من فهم دقيق لهذه المصالح المؤثرة لوضع الخطط لمواجهتها والتصدي لها أو تحسين الوضع الفلسطيني تجاه صناع القرار في أمريكا.
- رغبتي الشخصية في بحث موضوع السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس ترامب والمؤثرات عليها، والتعرف على مكامن الخلل في تعاملهم، والتي ظهرت في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، لوضع تصور لتصويب ما يمكن تصويبه في المستقبل.
- تتسم هذه الفترة بظهور صفقة القرن، والتي تم طرحها من قبل الإدارة الأمريكية والرئيس ترامب للتوصل إلى حلول شاملة للقضية الفلسطينية، والتي لاقت رفضاً كبيراً من الحكومة الفلسطينية والدول العربية.

- أقدمت الإدارة الأمريكية للرئيس ترامب على إحدى أهم الخطوات الخطيرة والمنحازة للاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة في نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، والتي تظهر بالاعتراف من قبل الإدارة الأمريكية بأن مدينة القدس هي عاصمة لدولة الاحتلال الاسرائيلي، وليست أرضاً عربية محتلة.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مراحل التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1942-2021.
2. التعرف على محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب بين عامي 2017-2021.
3. التعرف على مدى وجود اختلاف بين إدارة ترامب والإدارات الأمريكية السابقة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
4. التعرف على تداعيات وآثار صفقة القرن بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والولايات المتحدة الأمريكية، وتوضيح أهم ردود الأفعال حولها.
5. التعرف على آثار السياسة الخارجية الأمريكية على القضية الفلسطينية بين عامي 2017-2021.

أسئلة الدراسة

تطرح هذه الدراسة السؤال الرئيسي التالي: ما هي أوجه وطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية في ظل فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017-2021)؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما يلي:

1. ما هي مراحل التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1942-2021؟
2. ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب بين عامي 2017-2021؟
3. هل هناك اختلاف بين إدارة ترامب والإدارات الأمريكية السابقة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟
4. ما هي تداعيات وآثار صفقة القرن بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي أهم ردود الأفعال حولها؟
5. ما هي آثار السياسة الخارجية الأمريكية على القضية الفلسطينية بين عامي 2017-2021؟

منهجية الدراسة

خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على أكثر من منهج، بدءً بالمنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وتحليلها تحليلاً منطقياً. بالإضافة إلى المنهج التاريخي كونه الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات.

هيكلية الدراسة

إن الوصول إلى إجابة محددة لسؤال الدراسة الرئيسي المتمثل في (ما هي أوجه وطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية في ظل فترة حكم الرئيس دونالد ترامب؟) يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى

مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، بحيث استعرضت في المقدمة رؤية عامة حول السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والشرق الأوسط بشكل عام وفي فترة حكم الرئيس دونالد ترامب بشكل خاص.

أما عن فصول هذه الدراسة، فقد استعرضت في الفصل الأول التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية من عام 1944 وحتى عام 2021. أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للحديث عن محددات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بتقسيمها إلى محددات داخلية ومحددات خارجية، فأما المحددات الداخلية فتم الحديث فيها عن المحددات الرسمية والمحددات غير الرسمية، وأما المحددات الخارجية فنتناول فيها النظام الدولي والعامل الاقتصادي ومكانة إسرائيل والإرهاب الدولي.

أما الفصل الثالث فقد تطرقت فيه إلى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب (2017–2021) والمتمثلة في موقف إدارة ترامب من حل الدولتين، ومن السلطة الفلسطينية ومن وكالة الأونروا الخاصة باللاجئين، وختاماً بموقف ترامب من مدينة القدس ونقل السفارة الأمريكية.

أما الفصل الرابع فاستعرضت فيه صفقة القرن من حيث مفهومها وتداعياتها وآثارها وردود الأفعال حولها ومدى قانونيتها وفقاً لقرارات المجتمع الدولي. واختتمت فصول هذه الدراسة بالفصل الخامس الذي استعرض فيه آثار السياسة الخارجية الامريكية على القضية الفلسطينية (2017–2021)، وذلك ببيان مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية على أرض الواقع، وكذلك بيان عوامل التغير في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وأهم السيناريوهات المستقبلية لمستقبل القضية الفلسطينية في ظل عهد الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن.

وفي خاتمة الدراسة استعرضت أهم النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة، مدعمة بأهم التوصيات والمقترحات بناءً على هذه النتائج.

الفصل الأول: التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية من عام 1940-2021

1.1 الإطار النظري للدراسة

2.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1942-1967)

3.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1968-1988)

4.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1988-1993)

5.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1993-2000)

6.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2021)

الفصل الأول: التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية من عام 1940-2021

في هذا الفصل تم اختيار الفترة الممتدة بين عامي (1940-2021) للحديث عن التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، نظراً لأنه قبل العام 1940 لم يكن هناك أي نشاط مؤثر في تاريخ هذه السياسة، بحيث لم تكن فلسطين نقطة اهتمام كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وكانت كغيرها من الدول تنظر إلى فلسطين كمكان يحتوي على أماكن مقدسة، وبشكل عام لم يكن لأمريكا أي دور فعال في المنطقة كما هو الحال في وقتنا الحاضر، فهي لم تكن كغيرها من الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا، اللتان تقاسمتا دول الشرق الأوسط، وفقاً للسياسات الاستعمارية الاستيطانية[6]، والتي تمثلت باتفاقية سايكس بيكو لسنة 1916.

وبقي الوضع على ما هو عليه العام 1940، والذي مثل فترة بدء الاهتمام الأمريكي بالحركة الصهيونية، وحدث ذلك من خلال نقل الدعم من بريطانيا إلى أمريكيا بضغط من الحركة الصهيونية، وهذا ما شكل صورة العلاقة الأمريكية بالحركة الصهيونية آنذاك[7].

وبناءً على ما سبق نناقش في هذا الفصل التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ضمن مراحل زمنية متعاقبة، بدءً من العام 1940 مروراً بنكبة فلسطين عام 1948 ونكستها عام 1967، وطيلة فترة الحكم العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس (1968-1988)، ثم مرحلة

[6] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص27.

[7] Robert W. stookey, *America and the arab states: An uneasy encounter* (New York: John Wiley & Sons Inc, 1975, P.46.

المفاوضات الأمريكية الفلسطينية (1988–1993) والتي بدأت فيها المفاوضات في تونس وانتهت بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الأمريكية، ثم مرحلة انشاء السلطة الفلسطينية والانتفاضة الثانية (1993–2000)، وختاماً بمرحلة المفاوضات والانتخابات الفلسطينية والانقسام وغيرها من القضايا (2001–2021).

1.1 الإطار النظري للدراسة

1.1.1 الإطار المفاهيمي التحليلي

1.1.1.1 المفاهيم الأساسية

أولاً: السياسة الخارجية

1: التعريف الاصطلاحي: خطة سياسية خارجية وقرارات وأهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها، وأساليب واستراتيجيات تعتمد عليها، ومبادئ عامة تتحكم في ردود أفعال الدولة، طبقاً للظروف والتفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، بحيث تكون هذه الجوانب مجتمعة ومتفاعلة، تسعى باتجاه تحقيق غايات الدولة المتعددة وبأقل تكلفة ممكنة[8].

2: التعريف الاجرائي: مجموعة الإجراءات الأمريكية فيما يخص القضية الفلسطينية خلال فترة دونالد ترامب.

ثانياً: القضية الفلسطينية

[8] أحمد خضر عبد الحليم المصري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (دراسة مقارنة بين فترتي حكم بارك أوباما ودونالد ترامب)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2018، ص9.

1: التعريف الاصطلاحي: مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من سنة 1897 (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى وقتنا الحالي[9].

2: التعريف الاجرائي: الخلاف السياسي والمشكلة الإنسانية في فلسطين خلال فترة حكم ترامب.

2.1.1.1 المفاهيم الفرعية

أولاً: النخبة السياسية

1: التعريف الاصطلاحي: المجموعة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية تمكنها من تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموع[10].

2: التعريف الاجرائي: المجموعة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية تمكنها من تسيير الشؤون السياسية فيما يخص القضية الفلسطينية خلال فترة حكم ترامب.

ثانياً: صنع القرار

1: التعريف الاصطلاحي: صور التفاعل بين المشاركين على كافة المستويات المستوى الرسمي والغير رسمي في رسم وتوضيح السياسات العامة، فتشكل عملية صنع القرار الوظيفة الرئيسية الملقاة على عاتق

[9] عاصم عوض الخرشة، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2011-2020)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2021، ص5.

[10] محمود علاء الدين حواش، دور القيادة السياسة في السياسة الخارجية للدولة "دراسة حالة: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" في الفترة من (2016: 2020)، موقع المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ: 30 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: democraticac.de/?p=78851.

المؤسسات السياسية، وتلعب المؤسسات السياسية دور قوى في اختيار البديل الامثل من بين البدائل المتاحة الذي يحقق اهدافها في المقام الأول[11].

2: التعريف الاجرائي: صور التفاعل بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية وإسرائيل فيما يخص إدارة القضية الفلسطينية خلال فترة حكم ترامب.

2.1.1 الإطار المنهجي

1.2.1.1 المناهج الأكاديمية الموظفة في الدراسة

لغايات توجيه هذه الدراسة نحو أهدافها المرجوة؛ فإنها ستستخدم مجموعة من المناهج الأكاديمية، فبالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي كمناهج مساندة وشارحة للمضمون، فإنه سيتم التركيز على المناهج الآتية:

أولاً: منهج صنع القرار: قدم ريتشارد سنايدر، وبروك، وسابين نموذج لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية، وأهم ما تضمنه النموذج هو ضرورة دراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر مباشرة على خيارات صنع القرار ويقوم ذلك النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية، فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين، فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثر – في هذه الحالة فقط – في السياسة الخارجية[12].

وتتضمن عملية صنع القرار سلسلة من الإجراءات تتبعها معظم النظم السياسية بغية التوصل إلى القرار، ففي البداية تُحدد المشكلة وتُجمع كافة المعلومات المتعلقة بها، ثم تُوضع تصورات وأفكار حول القضية

[11] المرجع السابق.

[12] تغريد سعد عودة، أثر العوامل الداخلية في القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2020، ص12.

المطروحة وما يمكن فعله من أجل مواجهتها وذلك مروراً بتقييم كافة البدائل المتاحة وصولاً إلى مرحلة اتخاذ القرار ودخوله حيز التنفيذ، وانتهاء بعملية تقييم القرار[13].

وسيُجرد هذا المنهج لدراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية رسم وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ترامب، فضلاً عن دراسة الحوافز والدوافع على المستوى الداخلي التي تقف وراء تبني الرئيس الأمريكي ترامب قرار الاعتراف بالقدس عاصمة دائمة وموحدة لإسرائيل، والمضي قدماً بإجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وكذلك إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والإعلان عن صفقة القرن بعد أن جرى العرف ولمدة عقدين متتالين على أن يتم التوقيع على الإعفاء من قرار نقل السفارة كل ستة أشهر من قبل الإدارات المتعاقبة، وكذلك إدارة الصراع وعدم انهاءه بغض النظر عن الطريقة.

ثانياً: منهج النخبة السياسية: يدرس هذا المنهج الدور الذي يلعبه أفراد وجماعات معينة في المجتمع انطلاقا من كونهم يمتلكون نفوذًا وقدرة على التأثير في عملية صنع القرار، وعادة ما يكون هناك نمط معين من العلاقات التي تجمع بين هذه النُخب والمجتمع السياسي. وسيع مد هذا المنهج لدراسة أهم النُخب السياسية والقوى الفاعلة في رسم السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عموما وقضية مدينة القدس على وجه الخصوص.

ثالثاً: المنهج القانوني: يُعنى هذا المنهج بدراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتحليلها وتحليل عنصر الدولية في التصرفات التي تصدر عن الدول والتمييز بين ما يُعد مشروعاً منها أو غير مشروع. وسيُجرد هذا المنهج لدراسة القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة وعلى وجه التحديد مجلس الأمن والجمعية العمومية، والمتعلقة بمدينة القدس على وجه الخصوص.

[13] طه العنبكي ونرجس العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات ضفاف، العراق، 2015، ص70.

2.2.1.1 أدوات جمع المادة العلمية

سيتم جمع المادة العلمية لهذه الدراسة من خلال مجموعة من الأدوات، أهمها الدوريات والكتب والمراجع والتحليلات التي تكلمت في سياق الموضوع، وكذلك الدراسات الجامعية سواء كانت (ماجستير، دكتوراه)، وأيضاً المواقع الالكترونية المختلفة.

3.2.1.1 حدود الدراسة

أولاً: الحدود الزمانية: تبدأ فترة الدراسة عام 2017، وهو العام الذي تولي فيه دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، وتنتهي حدود الدراسة الزمنية عام 2021، وهو العام الذي انتقلت فيه السلطة من يده إلي الرئيس جون بايدن.

ثانياً: الحدود المكانية: أرض فلسطين التاريخية.

ثالثاً: الحدود البشرية: يتمثل هذا الحد في دراسة شخصية الرئيس ترامب بصفه خاصة.

4.2.1.1 الدراسات السابقة

دراسة (جنيد، 2021) بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل 2008-2016"

هدفت الدراسة إلى تحليل بيئة صنع القرار في الولايات المتحدة وتحديداً فيما يخص صنع سياستها الخارجية ومنطلقاتها بشكل عام، والمرجعيات التاريخية والسياسية والدينية للسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل بشكل خاص، بالإضافة لمناقشة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية فترة حكم باراك أوباما، وتفنيد المرتكزات الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع إسرائيل.

دراسة (أبو بكر، 2021) بعنوان "صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى بيان مدى تأثير صفقة القرن على مستقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال تأثير هذه الصفقة على مشروع التسوية الفلسطيني الإسرائيلي وعدم إقرار الخطة للشرعية الدولية وبقوانين مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة 1947–2020.

دراسة (أبو زيد، 2019) بعنوان "التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب 2016–2019"

يدور موضوع الدراسة حول توجهات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب – بين عامي 2016–2019، إضافة لمعرفة أهم المواقف والتوجهات عند هذه الادارة تجاه رؤيتها لحل هذا الصراع الطويل والمرير وكذلك أبرز المحطات التي قامت بها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار بالإضافة للمنهج المقارن لملائمة هذه المناهج لطبيعة هذه الدراسة.

دراسة (المصري، 2018) بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية – دراسة مقارنة بين فترتي حكم باراك أوباما ودونالد ترامب"

تهدف هذه الدراسة للتعرف على التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك الكشف عن محددات وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وأيضاً الوقوف على طبيعة العلاقات الفلسطينية الأمريكية في عهد الرئيس بارك أوباما، واستشراف مستقبل العلاقات الفلسطينية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب، في ظل طرح ما يعرف بصفقة القرن واتجاه الصراع

العربي الإسرائيلي، والكشف عن أثر التقارب العربي الأمريكي، وأهميته على طبيعة العلاقات الأمريكية الفلسطينية.

2.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1940-1967)

كانت الحركة الصهيونية قد استغلت المنظومة السياسية في أمريكيا نظراً لما تتسم به من طابع بيروقراطي، فعملت على اللعب على أوتار هذه المنظومة وفهم الأقطاب الفاعلة فيها، وبناء علاقات مصلحية بين البيت الأبيض والكونغرس والأحزاب السياسية مع الحركة الصهيونية[14].

ومثلت الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية بداية الدعم الأمريكي المتقطع للحركة الصهيونية (أي الذي لم يصل إلى مرحلة الالتزام الفعلي)، وخلال هذه الفترة بدأت أمريكا شيئاً فشيئا تأخذ دور بريطانيا الداعم للحركة الصهيونية، نتيجة الضغط الكبير من جماعات الحركة الصهيونية على الإدارة الأمريكية وصناع القرار فيها، ويمثل العام 1940 بداية نقل لواء الدعم للحركة الصهيونية من بريطانيا إلى أمريكيا، وذلك ما ظهر بوضوح في طبيعة العلاقة ما بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية[15].

وترتب على التغيرات السابقة إصدار الكونغرس الأمريكي لمشروع "بالتيمور" عام 1942[16]، والذي صدر فيه مجموعة من القرارات، أهمها "معارضة الكتاب الأبيض 1939، وتأليف لواء عسكري يهودي، وفتح باب

[14] فادي جمعة وأيمن يوسف، القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياقات العامة، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، الجامعة العربية الأمريكية، مجلد 6، عدد 1، جنين، 2020، ص166.

[15] المرجع السابق، ص165-166.

[16] مشروع سياسي أطلقته المنظمة الصهيونية العالمية. ويعتبر هذا المشروع انطلاقة تحول في مبنى علاقات هذه المنظمة مع الدول الكبرى، وعُرض هذا المشروع لأوّل مرة في فندق بلتيمور في نيويورك في شهر أيار 1942 أثناء انعقاد مؤتمر خاص لصهيونيي الولايات المتحدة الأميركية، وتعود أهمية هذا المشروع إلى أنه لأوّل مرة في تاريخ مسيرة الحركة الصهيونية ونشاطاتها المتنوعة تصدر مطالبة واضحة بقيام دولة يهودية في فلسطين. انظر في ذلك: موقع مدار، موسوعة المصطلحات: مشروع بلتيمور، بدون تاريخ نشر، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: madarcenter.org.

الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل غير محدود تحت سيطرة وإشراف الوكالة اليهودية"[17]. وعليه مثل هذا المشروع نقطة التحول في التبني الكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ونقل هذا العبء من بريطانيا إليها.

وعليه فإن المتتبع لسياسة أمريكيا تجاه القضية الفلسطينية يجد بأنها بدأت بتبني المشروع الصهيوني خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي، ففي العام 1944 بعث الرئيس الأمريكي "فرانلكين روزفلت"[18] رسالة إلى المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في أمريكيا من قبل الصهاينة الأمريكيون، وأكدت هذه الرسالة على التزام الرئيس بتحقيق الأهداف الصهيونية[19]، وجاء في ذات الرسالة التي صدرت عن "روزفلت" في تشرين أول/ أكتوبر عام 1944 على التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية وتأييده فتح أبواب الهجرة أمام اليهود دون قيد أو شرط، إذ رفضت إدارته في ذلك الوقت الكتاب الأبيض البريطاني الذي حدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بما لا يتجاوز 75000 ألف خلال خمس سنوات، ويتناغم موقف الرئيس "روزفلت" (1933-1945) مع مخططات الحركة الصهيونية الرامية إلى تأسيس كيان لليهود على أرض فلسطين[20].

وبسبب تدخلاتها المستمرة وتأييدها المتكرر لإزالة العوائق التي تقف في وجه هجرة يهود أوروبا، اتفقت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1946 على تشكيل لجنة تحقيق إنجليزية – أمريكية، انتهت إلى وجوب إلغاء القوانين المتعلقة بنقل الملكية بهدف تسهيل حركة نقل ملكية الأراضي، والعمل على إصدار شهادات هجرة لمئة ألف يهودي ممن عانوا من الاضطهاد النازي، بالإضافة إلى إصدار إعلان ينص على

[17] Monty Noam Penkower, "American Jewry and the Holocaust: From Biltmore to the American Jewish Conference," Jewish Social Studies, vol.47 no. 2, 1985, p. 66.

[18] حسن الخطيب، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1993-2001، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2014، ص21.

[19] Arakie Margaret, the Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy, Quartet Books, London, 1973 P.23.

[20] الرئيس الأمريكي "فرانلكين روزفلت"، وبالإنجليزية "Franklin Delano Roosevelt "، فترة الحكم من تاريخ 4 مارس/ آذار 1933 إلى تاريخ 12 أبريل/ نيسان 1945.

ضرورة القضاء على الإرهاب، وقد طالبت الوكالة اليهودية بالعمل جنباً إلى جنب مع سلطات الانتداب من أجل تحقيق هذا الهدف[21].

فيما بعد جاء الرئيس "هاري ترومان" (1945–1953)[22] والذي لم تختلف مواقف عما سبقه، بل العكس من ذلك شهدت القضية الفلسطينية في فترة حكمه حدوث النكبة عام (1948) وظهرت أشكال الدعم الأمريكي لإسرائيل في هذه الفترة في عديد من المظاهر، لاعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية أن نشوء دولة إسرائيل سيخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، وسيعيق حدوث الوحدة العربية، وهذه الأفكار كانت نابعة من الأطروحات الدينية والأيدولوجية[23]. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة تعترف بإسرائيل[24]، والغريب في الأمر أن هذا الاعتراف جاء كاملاً وغير مشروط بدلالة كلمة "فيليب جيسب" رئيس وفد أمريكا في مجلس الأمن بشأن انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة بتاريخ 17 ديسمبر/ كانون أول 1948 "لقد اعترفت الولايات المتحدة بدولة إسرائيل في الحال اعترافاً تاماً وكاملاً وربما يثار بعض اللبس بين الاعتراف بدولة إسرائيل والاعتراف بالحكومة المؤقتة لإسرائيل، فبالنسبة للاعتراف بدولة إسرائيل فإن الولايات المتحدة قد اعترفت بدولة إسرائيل اعترافاً تاماً وفورياً وكان اعترافاً غير مشروط ولم يكن اعترافاً واقعياً"[25].

لكن مواقف الرئيس "ترومان" السابقة لم تظهر للعلن، واحتفظت أمريكيا ظاهرياً بالحيادة، حيث أكد "ترومان" على رغبته في وصاية من الأمم المتحدة على فلسطين في آذار/ مارس من العام 1948، لغاية إعطاء

---

[21] إبراهيم موسى، القدس محور الصراع العربي – الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2008، ص41.

[22] الرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، وبالإنجليزية "Harry S. Truman"، فترة الحكم: 12 أبريل/ نيسان 1945 – 20 يناير/ كانون ثاني 1953.

[23] Paul Miller, Evangelicals, Israel and the US Foreign Policy, Survival, Vol. 56, March 2014, pp. 7-26.

[24] لاحقاً صدر بتاريخ 14 مايو/ أيار 1949 بيان الاعتراف الأمريكي بدولة إسرائيل وجاء في نصه "لقد أخطرت الحكومة بأن دولة يهودية قد أعلن عن قيامها في فلسطين وقد طلبت الحكومة المؤقتة لهذه الدولة الاعتراف بها"، والولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة بصفتها السلطة القائمة في دولة إسرائيل الجديدة". انظر: يعقوب بدوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني "2006-2012"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، 2015، ص59.

[25] لوسون فرد، إدارة ترومان والفلسطينيون، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ص55-56.

إسرائيل شرعية دولية، إلا أن هذا الموقف لم يحظى بموافقة الأمم المتحدة، وبناءً عليه دعم الرئيس الأمريكي "ترومان" قرار التقسيم (181)[26].

وعلى الشق الأخر، فقد اكتفت إدارة الرئيس ترومان بدعم الفلسطينيين اقتصادياً بعد النكبة التي حلت بهم، وذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، دون الالتفات إلى أي حل سياسي لهم، وذلك بسبب تأثير اللوبي الصهيوني الفاعل في تلك الفترة على الإدارات الأمريكية[27].

وفي العام 1953 تم انتخاب "دوايت أيزنهاور" (1953–1961)[28] رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، واتسمت هذه الفترة بالفتور والغموض نحو القضية الفلسطينية، فلم يبدي هذا الرئيس أي اهتمام كافي بمستقبل القضية الفلسطينية وتنفيذ قرار التقسيم (181)، واختصر كل الاهتمام في تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين[29]. وعليه كانت إدارة الرئيس "أيزنهاور" تنظر إلى الفلسطينيين كلاجئين يجب أن يتم حل مشاكلهم بإعادة توطينهم وتعويضهم، اعتقاداً من الولايات المتحدة الأمريكية بأن حل هذه المشكلة هو بمثابة حل كامل للقضية الفلسطينية، وهذا ما ترتب عليه تجاهل إدارة الرئيس "أيزنهاور" للحقوق الفلسطينية السياسية مثل حق تقرير المصير[30]. والسبب في ذلك هو الرفض الأمريكي آنذاك لإقامة دولة فلسطينية ككيان مستقل خاص بالفلسطينيين[31].

---

[26] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "2001-2008"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2009، ص6.

[27] Abdulqader Al Jabareen:The American President Harry S. Truman's Administration and the Palestine Question ,1945-1948 ,Journal of Al Azhar University , Humanities Science Vol.9 No .1 Gaza 2007 ,P.P. 2-3.

[28] الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور، وبالإنجليزية "Dwight David Eisenhower "، فترة الحكم: 20 يناير/ كانون ثاني 1953 – 20 يناير/ كانون ثاني 1961.

[29] فادي جمعة وأيمن يوسف، مرجع سابق، ص166.

[30] هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص62.

[31] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "2001-2008"، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص9.

بعد ذلك جاءت فترة الرئيس "جون كينيدي" (1961–1963)[32] الذي عمل على توطيد العلاقات مع إسرائيل، وذلك من خلال عقد الصفقات والمبيعات المختلفة، سواءً كانت عسكرية أو اقتصادية أو تجارية وغيرها، إضافةً إلى أن "كيندي" عمل على طرح حلول عديدة للقضية الفلسطينية من خلال فتح باب الحوار مع الدول العربية على أساس استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لحسم الصراع العربي الإسرائيلي وحل مشكلة اللاجئين على أساس العودة والتعويض[33].

واعتمد "كيندي" على المادة 11 من القرار رقم (194) لمعالجة قضية اللاجئين، وهذا القرار صدر بتاريخ 11 كانون أول/ ديسمبر 1948 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأشار إلى أنه يجب السماح بعودة اللاجئين أو تعويض من لا يرغب في العودة[34].

وكان الرئيس "كيندي" من أكثر الرؤساء الذين عبروا بصراحة عن العلاقة الوطيدة بين أمريكا وإسرائيل، وبناء عليه حسم أكثر من 80% من أصوات اليهود في الانتخابات التي فاز بها، وفي ذلك قال بشكل صريح أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في آب/ أغسطس 1960 "إن الصداقة لإسرائيل هي: ليست أمراً حزبياً، بل هي: التزام قومي، وإسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديمقراطيين إنما قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الولايات المتحدة"[35]. وصرح في مؤتمر آخر بتاريخ 6 مايو/ أيار 1963 بأن "الولايات المتحدة تؤيد أمن وسلامة كل من إسرائيل وجاراتها، كما وتسعى إلى الحد من سباق التسلح في

[32] الرئيس الأمريكي جون كينيدي، وبالإنجليزية "John F. Kennedy "، فترة الحكم: 20 يناير/ كانون ثاني 1961 – 22 نوفمبر/ تشرين ثاني 1963.

[33] حسين كنعان، مستقبل العلاقة العربية الأمريكية، الخيال للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005، ص49.

[34] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "2001-2008"، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص9.

[35] Ernest Barhaarash: Zionist Organizations of America John F .Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue , Herzel Press , New York 1965 , P.60.

منطقة الشرق الأوسط، وتعارض استخدام القوة أو التهديد باستعمال القوة، وتسعى إلى الحد من انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط"[36].

وبعد الرئيس "كيندي" انتخب الأمريكيون رئيس جديد أخر، هو "لندون جونسون" (1963–1969)[37]، وكانت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه الإدارة امتدادً لذات سياسة الرئيس "كيندي"، بل ازدادت وثوقاً مع إسرائيل، حيث أن الجماعة المرافقة للرئيس "جونسون" كانت عبارة عن مجموعة من الأشخاص الداعمين للمصالح الإسرائيلية، كما أن الاهتمام السابق بقضية اللاجئين بدأ يختفي خلال هذه المرحلة[38].

وخلال هذه الفترة وقبلها، كان الشعب الفلسطيني دون ممثل إلى غاية ظهور منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل التابعة لها سنة 1964 كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من ذلك فلم تلقى المنظمة دعماً من إدارة الرئيس "جونسون" كما هو الحال في العلاقة مع إسرائيل، كما لم تمنع حرب فيتنام التي غرق بها الرئيس "جونسون" من أن يكون السند العسكري والاستراتيجي لإسرائيل في حرب حزيران عام 1967.[39]

وفي هذه الفترة تزايد موقع إسرائيل في إطار السياسة الاستراتيجية الأمريكية في العالم العربي والشرق الأوسط تدريجياً، وذلك بسبب الترابط الديني بين الصهيونية والبروتستانتية، أو للتحالف القائم على المصالح الاستراتيجية بينهما، أو لدور اللوبي وجماعات اليهود الأميركيين. وكان هذا التزايد يتم عادة على حساب

---

[36] زها بسطامي، إدارة كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص67-68.

[37] الرئيس الأمريكي لوندون جونسون، وبالإنجليزية Lyndon B. Johnson، فترة الحكم: 22 نوفمبر/ تشرين ثاني 1963 – 20 يناير/ كانون ثاني 1969.

[38] حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ الى انتفاضة الأقصى الثانية وتوابعها 2002، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، ج4، القاهرة، 2003، ص137.

[39] Ayman Yousef, Palestine Question and the Superpowers, A Study of the dynamics of the cold war politics, Baroda: MSU, 1995, p. 78, unpublished aster thesis.

العلاقات الأمريكية – العربية، وقد دعم هذا الاتجاه وصول الرئيس الأمريكي "جونسون" للحكم في الولايات المتحدة بعد اغتيال الرئيس "كيندي" في عام 1963. حيث اتجهت إدارته إلى دعم إسرائيل بكل الطرق الممكنة، وعدم الاعتراض عن قيامها باحتلال المزيد من الأراضي العربية، حيث قامت إداراته عام 1967، باستخدام حق النقض في مجلس الأمن للحيلولة دون إصدار قرار لوقف إطلاق النار في أثناء حرب يونيو/ حزيران 1967، والدعوة لانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط الهدنة السابقة[40].

وعلى الرغم من ذلك فقد صدر القرار رقم 242 عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، مؤكداً على ضرورة على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير عام 1967، وتحقيق تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين[41]. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه على الرغم من الالتزام العاطفي العميق للرئيس جونسون تجاه إسرائيل، إلّا أنه تأخّر في الدفاع عنها خلال التعزيزات لحرب عام 1967. ويتطلّب حلّ هذه المفارقة فهم الضغط الذي أحدثته فيتنام وموقف بيروقراطية الأمن القومي الأمريكي تجاه إسرائيل. فقد كان جونسون، الرئيس الأمريكي الأكثر التزاماً عاطفياً تجاه إسرائيل، وهي حقيقة غير معروفة شعبياً ولكنها واضحة من خلفيته. فعندما شغل منصب زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، حاول إقناع الرئيس آيزنهاور بتجنّب فرض عقوبات على إسرائيل لعدم انسحابها من سيناء. كما كان أول رئيس يمنح إسرائيل منظومات أسلحة هجومية على الرغم من معارضة وزارة الخارجية الأمريكية.

وبعد حرب حزيران (1967) كان الرئيس "جونسون" أعلن عن تسوية للقضية الفلسطينية في 19 يونيو/ حزيران 1967 متمثلة في مجموعة من المبادئ أهمها "أن يكون لكل دولة في المنطقة الحق في أن تعيش

[40] محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص89.
[41] مصطفى أحمد أبو الخير، القدس والأمم المتحدة رؤية قانونية، بدون دار وتاريخ ومكان نشر، ص24.

دون تهديد بالهجوم عليها أو القضاء عليها، وتوطين أكثر من مليون لاجئ عربي مشرد بصورة عادلة قبل الوصول إلى سلم دائم، ويجب احترام حقوق الملاحة ويجب تقرير حقوق المرور البري عبر الممرات المائية الدولية لجميع الشعوب، كما ويجب تخفيض ارسال شحنات الأسلحة إلى المنطقة وأن تحدد بالنسبة لجميع الأطراف وهكذا يخف التوتر ويمكن استغلال رؤوس الأموال في الإنماء الاقتصادي الحيوي، كما ويجب تقرير ضمان الحدود والاعتراف بها حتى يمكن الوصول إلى احترام للوحدة السياسية ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة"[42].

وبشكل عام عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القضية الفلسطينية إلى اتخاذ موقف غير محايد لصالح الصهاينة، فدعمتهم لتكون فلسطين وطناً قومياً لهم، وسكتت عن جرائمهم ومجازرهم بحق الفلسطينيين، ولم يكن لها أي ممانعة على ما حدث في النكبة عام 1948[43].

3.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1968-1988)

إن حرب حزيران/ يونيو من العام 1967 تعتبر المفصل في الدور الإسرائيلي في إطار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فقبل هذا التاريخ كانت إسرائيل تلعب دوراً مهماً في هذه المصالح، وبعد هذا التاريخ أصبحت إسرائيل تلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في إطار هذه المصالح. وبعد حرب حزيران (1967) قدم الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" (1969-1974)[44] مبادرة لحل القضية الفلسطينية بدت منصفة للعرب أكثر مما قدمه الرؤساء السابقين، فقد اشتملت هذه المبادرة على تعديلات متعلقة بمسألة القدس، مثل عدم الاعتراف

[42] هالة سعودي، مرجع سابق، ص66.

[43] أسامة محمد أبو نحل، الموقف الأمريكي من قضية القدس وتأثيره على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية: تحديات وفرص، جامعة الإسراء، غزة، 2017، ص2.

[44] الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، وبالإنجليزية: Richard Nixon، فترة الحكم: 20 يناير/ كانون ثاني 1969 – 9 أغسطس/ آب 1974.

بها كعاصمة لإسرائيل، وعدم نقل السفارة الأمريكية إليها، وخلال هذه الفترة اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة محتلة وفقاً لقواعد القانون الدولي[45].

ومع نهاية حرب حزيران/ يونيو 1967 صدرت عديد من القرارات عن الأمم المتحدة مثل القرار رقم "242" الذي ينص على وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، إلا أن أمريكا لم تكن جادة في احترامها لهذه القرارات، بما يثبت وجود تواطؤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا في مجلس الأمن الدولي، لإعطاء إسرائيل المبرر للمطالبة بحدود جديدة تحل محل خطوط الهدنة القائمة بينها وبين الدول العربية المجاورة منذ عام 1949[46]، والاحتفاظ بالأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو 1967 تحت احتلالها حتى يتم الاتفاق على هذه الحدود، ولهذا السبب جاء القرار يشوبه الغموض، فإسرائيل تؤكد أن معنى الانسحاب في هذا القرار ليس من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بل هو انسحاب جزئي وهذا تفسير تعتمد فيه إسرائيل على النص الإنجليزي للقرار، فعدم وجود أداة التعريف (The) قبل كلمة (Territories) يعني بالنسبة لإسرائيل أن المقصود هو الانسحاب من بعض المناطق وليس سائرها، وإنه عن طريق المفاوضات سوف يتم تحديد المناطق الواجب الانسحاب منها والمناطق التي لها الحق الاحتفاظ بها[47].

ولقد ساندت الولايات المتحدة إسرائيل في هذا التفسير، على الرغم من أنه يتنافى وما تم الاتفاق عليه في المواثيق الدولية، فلا يوجد نص في القانون الدولي يبيح جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب أو القوة وهذا فعلاً ما تبناه قرار 242 في ديباجته، أما القول بأن الفقرة التي تستوجب انسحاب إسرائيل من الأراضي

---

[45] نبيل محمود السهلي، الإدارات الأمريكية والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، العدد 267، بيروت، 2017، ص67.

[46] لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في احترام القرار رقم 242 بهدف منح إسرائيل المبرر للمطالبة بحدود جديدة تحل محل الحدود القائمة منذ عام 1949، فعدم الالتزام بهذا القرار يمنح إسرائيل هذه الغاية مع احتفاظها بالأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو 1967.

[47] عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، بدون دار نشر، القاهرة، 1987، ص19.

التي احتلتها في النزاع في نص القرار، لم تستخدم أداة التعريف او تذكر (كل) أو (جميع) فهو أمر خارج نصوص القوانين[48]. وترتب على الانتخابات الأمريكية عام 1972 عن فوز الحزب الجمهوري مرة أخرى، ومع ذلك استمر نفوذ وزير الخارجية روجرز لمصلحة كيسنجر، والذي أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية بعد استقالة روجرز، وانعكس الانفراج الحاصل في الساحة الدولية بين القوتان العظميان سلباً على المنطقة، وهذا ما ظهر بوضوح في تناقص الاهتمام الأمريكي بإيجاد حل لمشكلتها المركزية، وعلى ذلك أخذ كيسنجر يتفرد بتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بما يتضمن الترويج إلى مصالح بلاده التي تتمركز في منطقة الخليج، لا على الساحل الشرقي للمتوسط، أي التركيز على إيران التي حولها بفضل الدعم الكبير إلى شُرطي للدفاع عن المصالح الأميركية في الخليج[49].

ونظراً لعدم التزام التوجهات الأمريكية بقرارات المجتمع الدولي، اتجهت الإدارة الأمريكية بعد حرب حزيران (1967) إلى القيام بمجموعة من المبادرات السلمية لحل القضية الفلسطينية، أهمها مبادرة وليم روجرز[50] (William Rogers)[51]، وكانت هذه المبادرات قد ازدادت تباعاً بعد حرب عام 1973 نظراً لتأثر المصالح الامريكية في النفط العربي بعد انتهاء الحرب، بما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر

[48] عادل بشير الزياني، مرجع سابق، ص72.

[49] Amitav Acharya, U.S. Military Strategy in the Gulf: Origins and Evolution under the Carter and Reagan Administrations (London; New York: Routledge, 1989).

[50] مبادرة وليم روجرز: مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في 5 يونيو 1970 عن طريق وزير خارجيتها وليام روجرز لإيقاف النيران لمدة 90 يوم بين مصر وإسرائيل وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار 242. استجاب الطرفان لإيقاف النيران في 8 أغسطس 1970 إلا أن إسرائيل لم تفي بالشق الثاني. وسقطت المبادرة في 4 فبراير 1971 حيث أعلنت مصر رفضها تمديد وقف إطلاق النيران واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب. انظر في ذلك: محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي – حرب أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998، ص596.

[51] وليم روجرز William Rogers: وزير الخارجية الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون".

للصراع العربي الإسرائيلي، وفصله عن مصالحها في النفط العربي، خوفاً من استخدام الدول العربية لهذه المسألة كورقة ضغط على أمريكا[52].

إضافةً إلى أن أمريكا بدأت تشعر بأن هناك حاجة ملحة لتحسين العلاقات مع الدول العربية، حتى الدول غير المنتجة للنفط مثل مصر باعتبارها محور أساسي في الشرق الأوسط وتربطها حدود برية وبحرية مع فلسطين، كما أن "تأثير المال والطاقة العربية على مفاهيم النخبة الأمريكية سيؤدي على الأرجح إلى زيادة التعاطف مع وجهة النظر العربية العامة"[53].

وفيما يخص مدينة القدس خلال هذه الفترة، فنجد أن السياسة الخارجية الأمريكية اتسمت بالضبابية والغموض وعدم الوضوح، فالمبادرات الأمريكية لم تتحدث عن مسألة السيادة على القدس أو على مصيرها ووضعها القانوني، أو حتى انهاء احتلالها، واكتفت بالتأكيد على ضرورة حرية الانتقال والعبادة، وعدم الاعتداء على الأماكن الدينية فيها[54]، ولم يصدر أي موقف رسمي من الإدارات الأمريكية بهذا الشأن باستثناء ما صدر من الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في خطاب موجه إلى الرئيس المصري "أنور السادات" اعتبر القدس جزءً من الضفة الغربية، ويجب احترام الحقوق العربية التاريخية فيها، وهذا ما أثار ردود فعل إسرائيلية غاضبة على هذا الخطاب[55]. وترتب على ذلك قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "مناحم بيغن" بالتهديد من الانسحاب من مفاوضات كامب ديفيد عام 1978 إذا ما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها من القدس،

---

[52] قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص41.

[53] عبد الله هوادف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص109.

[54] خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، منشورات وزارة الثقافة، رام الله، 2001، ص248.

[55] The Carter and Camp David. The 25th Anniversary Forum with Partnership with Widroo Wilson Center, Washington DC, 2003, pp. 2-10.

وهذا ما أدى إلى عدول الرئيس الأمريكي "كارتر" عن موقفه نوعاً ما ارضاءً للإسرائيليين[56]. وبرأي الشخصي ترتب على ما سبق إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي باعتبارها أحد الداعمين الأساسيين للقضية الفلسطينية، ويؤيد هذا الرأي بعض الباحثين[57] عندما أكد على أن اتفاقية كامب ديفيد نتج عنها إعادة منظمة التحرير الفلسطينية "النظر في استراتيجيتها للتعاطي مع الصراع، من حيث قبولها بمبدأ التسوية السلمية".

4.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1989-1993)

استلم جورج بوش الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في يناير (1989) وخلال تلك الفترة كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحاول إطلاق مبادرات سلام في نهاية العام 1988، وتدعو إلى إيجاد نوع من التعايش بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وإزاء هذه التطورات كانت الإدارة الأمريكية (إدارة بوش) تتعمد التعنت والصرامة في التعامل مع هذه المبادرات، لذلك ظلت مسائل الصراع العربي الإسرائيلي خلال هذه الفترة في درجة متدنية من اهتمام الإدارة الأمريكية، كما أن إدارة بوش تعتبر من أكثر الإدارات عداوةً لإسرائيل، فهي "الإدارة الوحيدة التي لم تعبأ بالقيود الناجمة عن العلاقة الحميمة مع إسرائيل"[58]. ويرجع السبب في ذلك إلى تدني الاهتمام الأمريكي بالمسائل المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، بسبب أن هناك قضايا دولية تتضمن اهتماماً أكبر، فقد كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وغورباتشوف تكتسي أهمية بالغة، في وقت بدا فيه أن الحرب الباردة قد انتهت عملياً، ومن ناحية أخرى توترت العلاقات الأمريكية الصينية بشدة بعد أحداث تيان

[56] فادي جمعة وأيمن يوسف، مرجع سابق، ص170.

[57] قصي أحمد حسن حامد، دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص29.

[58] عبد الله هوادف، مرجع سابق، ص141-142.

آن مان في شهر حزيران/ يونيو 1989، وبعد ذلك بوقت قصير بدأ التتابع المدهش للأحداث الذي أسفر عن انهيار جميع النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية[59].

وعليه شهدت هذه الفترة قلة جدية في التعامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، ولكن هذا الأمر لم يمنع إدارة الرئيس (بوش) من القيام بعديد المحاولات للضغط والتأثير على منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة تشويه سمعتها، أهمها تحذير منظمة الغذاء والزراعة (الفاو) في نوفمبر/ تشرين الثاني (1989) من الاعتراف بمنظمة التحرير[60]. كذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على منظمة اليونسكو، فقد أرسلت في أكتوبر (1989) رسالة إلى "فديركو مايور" مدير عام اليونسكو حينذاك، أعربت فيها عن اعتراضها الشديد على احتمال قبول منظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو، الأمر الذي أدى إلى رفض طلب المنظمة في تلك الفترة[61].

كذلك ساندت أمريكا خلال فترة رئاسة بوش الأب "إسرائيل" فيما يخص انتهاكاتها بحقوق الإنسان الفلسطيني، وتمثلت هذه المساندة في صورة ضغوطات شديدة على أعضاء مجلس الأمن، لتأكيد صحة مشروعات قرارات مختلفة تدين إسرائيل على انتهاكاتها المستمرة للمواثيق والقرارات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، ففي 17 فبراير 1989 نقضت واشنطن قراراً لمجلس الأمن يستنكر أعمال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الوقت الذي حظي فيه هذا القرار بموافقة بقية أعضاء مجلس الأمن[62].

---

[59] المرجع السابق، ص142.

[60] تشربل روبنيرغ، إدارة بوش والفلسطينيون، في فلسطين والسياسة الامريكية من ويلسون إلى كلنتون، ترجمة: ميخائيل سليمان، تأليف: ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص270-273.

[61] نيرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص247.

[62] تشربل روبنيرغ، مرجع سابق، ص275.

وفي 20 أبريل 1989 صوتت الولايات المتحدة ضد قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ويؤكد على الحاجة لعقد مؤتمر دولي، وكانت نتيجة التصويت 129 صوتاً مع القرار، وصوتان ضده "صوت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل"[63].

كما وقامت إدارة بوش الأب خلال الفترة من (1989–1990) بالضغط على الاتحاد السوفيتي لحمله على السماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى إسرائيل، حيث شهد هذا العام تسجيل معدلات مرتفعة جداً للهجرة اليهودية مقارنة بالسنوات السابقة، وفي مايو 1990 وفي ظل هجرة اليهود السوفييت الواسعة لإسرائيل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، لإيواء هؤلاء المهاجرين، نجحت الولايات المتحدة في الضغط على مجلس الأمن للعدول عن مشروع قرار يصف الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية بأنه غير شرعي[64].

ومع بداية التسعينات وانهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق، بدأ الموقف الأمريكي نحو إسرائيل يستعيد الحالة التي كان عليها سابقاً، من حيث ازدياد التأييد الأمريكي لإسرائيل، وخير دليل على ذلك ما ورد في رسالة التطمينات التي بعثها "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس "بوش الأب" إلى الفلسطينيين بأن القدس يجب ألا تنقسم مرة أخرى، ووضعها النهائي يجب أن يتم تقريره من خلال المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وليس من خلال قرارات الأمم المتحدة[65].

بعد ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك فعلياً بضرورة فتح قناة حوار ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث سعت الإدارة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، من خلال قيام "جيمس بيكر" وزير

---

[63] نيرمين يوسف غوانمة، مرجع سابق، ص248.

[64] عادل بشير الزياني، مرجع سابق، ص80.

[65] نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير: صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، رام الله، بدون تاريخ نشر، ص88.

الخارجية الأمريكي بعدة جولات في الشرق الأوسط، تمكن في نهايتها من دعوة الأطراف المعنية بالصراع إلى طاولة المفاوضات، ليجتمعوا في العاصمة الإسبانية مدريد في تشرين أول/ أكتوبر من العام 1991، بهدف اعتماد المفاوضات المباشرة على مسارين رئيسيين، الأول بين إسرائيل والدول العربية، والثاني بين الاسرائيليين والفلسطينيين من أجل تحقيق سلام عادل دائم وشامل[66].

ويمكن القول بإن إيجاد صيغة مقبولة لتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر مدريد لسنة 1991 كانت من بين أبرز التحديات التي واجهت "بيكر" في محادثات السلام، حيث أبدى الجانب الإسرائيلي ممثلاً برئيس وزرائه "إسحق شامير" موقفاً متعنتاً ورافضاً وبشدة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي دفع نحو ضرورة إيجاد صيغة مختلفة لفريق التفاوض، فبرزت فكرة طرح المنظمة لقائمة تضم مجموعة من الأسماء لفلسطينيين يتواجدون داخل الأراضي المحتلة، وممن يلقون قبولاً لدى كافة الأطراف، وبالفعل فقد تشكل الوفد المفاوض من فلسطيني الداخل برئاسة "فيصل الحسيني" وعضوية "حنان عشراوي" و"حيدر عبد الشافي" وآخرون[67].

وقد جرى ومن خلال الوفد المفاوض التعبير عن وجهة النظر الفلسطينية إزاء عملية السلام، إذ وضع الفلسطينيون وبموافقة منظمة التحرير الفلسطينية مبادئ أساسية إن أُعتمدت فإنهم على استعداد تام للمشاركة في عملية السلام، وكان من بينها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية، وأن تكون

[66] إبراهيم موسى، القدس محور الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص192.
[67] حسن الخطيب، مرجع سابق، ص56.

القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة هي الأساس في عملية السلام فضلاً عن عقد مؤتمر دولي يكون الهدف منه دفع عملية السلام إلى الأمام[68].

إلا أن المطالب الفلسطينية السابقة لاقت رفضاً من قبل الجانب الإسرائيلي، بما ترتب عليه تعثر المفاوضات، إلا أنه وفي المقابل كانت هناك مفاوضات سرية أخرى تجري مع منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة أمريكية، تمكن "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي في نهايتها من دعوة أطراف الصراع إلى طاولة مفاوضات في العاصمة الإسبانية مدريد بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين أول 1991 بهدف تحقيق تسوية سلمية وعادلة عن طريق المفاوضات المباشرة. لذلك شهدت الفترة اللاحقة نشاطاً كبيراً من إدارة الرئيس "بيل كلينتون" لحل القضية الفلسطينية، تمخض عن هذا النشاط توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن في عام "1993"[69]. والذي تم فيه الإعلان عن المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية والاتفاق على تشكيل حكومة فلسطينية، كما وأنه تضمن الإعلان عن قضايا لها علاقة بالتنسيق الأمني[70].

5.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (1993–2000)

شهدت الفترة الممتدة بين عامي (1993–2000) تحولات دراماتيكية في مسار ومجريات القضية الفلسطينية، لا سيما أن الديمقراطي "بيل كلينون" كان قد تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الأعوام، ويُذكر أن موقف إدارة الرئيس "كلينتون" من القضية الفلسطينية قد كان مختلفاً إلى حد ما عن سابقاتها، فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في عهده سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين من أجل الوصول إلى حل للصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط والذي اعتبره "كلينتون" مسبباً رئيساً للتوتر في المنطقة، كما رعت الولايات المتحدة

[68] آمنة معبد، العلاقات الأمريكية – الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى إصدار خارطة الطريق، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2004، ص67.

[69] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، مرجع سابق، ص40.

[70] تغريد سعد عودة، مرجع سابق، ص91.

الأمريكية المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل تطبيق اتفاق أوسلو الذي حاولت إسرائيل أن تتملص منه وأن تطبق فقط ما يخدم مصالحها، ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع فعلياً أن تمارس ضغطاً حقيقياً على إسرائيل لجعلها تنفذ ما جاء في الاتفاق[71].

وإزاء ذلك قرر الرئيس "كلينتون" دعوة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين لمفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد، حيث نفذت الولايات المتحدة الأمريكية ضغطاً كبيراً على الجانب الفلسطيني لدفعة للقبول بما هو معروض، ولكن لم يرضخ الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" لتلك الضغوط ورفض التوقيع على هذه المعاهدة كونها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، وبهذا تكون قد فشلت المفاوضات النهائية لحل القضية الفلسطينية في عهد الرئيس "كلينتون" والذي انتهت ولايته دون التوصل إلى أي نتائج تذكر في إطار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[72].

وعليه تعتبر السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة من أكثر السياسات اهتماماً بالقضية الفلسطينية، وظهر هذا الأمر جلياً في زيارة الرئيس الأمريكي "كلينتون" للأراضي الفلسطينية في عام 1996، في محاولة للإشراف على تطبيق اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين[73].

وبرأي الشخصي فإن أمريكيا فشلت فعلياً في تطبيق اتفاق أوسلو، وفشلت كذلك في الضغط على إسرائيل لإجبارها على معالجة قضايا الحل النهائي، بسبب اللوبي الإسرائيلي في أمريكا. وأمام هذا الوضع سعى الرئيس الأمريكي "كلينتون" إلى دعوة الطرفين لمفاوضات الحل النهائي مرة أخرى في كامب ديفد، والضغط

---

[71] رويد أبو عمشة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس (نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد 28، غزة، 2018، ص264.

[72] وليام كوانت، عملية السلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص256.

[73] ستيفن والت وجون مير شايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص52.

على السلطة الفلسطينية بقيادة "ياسر عرفات" للقبول بما هو معروض، إلا أن الأخير رفض هذه العروض باعتبارها ظالمة ولا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، وبذلك فشلت مفاوضات الحل النهائي، وانتهت ولاية كلينتون دون الوصول إلى أي نتائج تذكر على الرغم من أن اتفاقية أوسلو ونشأة السلطة الفلسطينية تمت في عهده[74].

6.1 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2021)

كان لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام 2001 تأثيرها على العلاقات الدولية بشكل عام وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص، فإسرائيل عملت جاهدة على استغلال هذه الأحداث وربطها بالقضية الفلسطينية من خلال الربط بينها وبين العمليات العسكرية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية تحت مصطلح واحد، هو "الإرهاب"[75].

ولعل تصريح الرئيس "بوش الابن" بأنه يساند قيام دولة فلسطينية في أكتوبر/ تشرين الأول 2001 يعتبر من التطورات المفاجئة في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ولقد أثارت هذه التطورات حفيظة الساسة الإسرائيليين الذين خشوا أن تقوم الولايات المتحدة بكسب العرب إلى جانبها على حساب إسرائيل، ويُستدل على أن ردة الفعل الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 نحو القضية الفلسطينية كانت متجهة اتجاهاً مختلفة، وأن اعتقاد قد رسخ لدى الساسة الأمريكيين بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في العالم، وأن أي حل أو هدوء في المنطقة، لا بد أن يبدأ من فلسطين[76].

---

[74] يعقوب عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص77.

[75] علي حسن يونس، العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص83.

[76] Tim Wener, : Israel Rebuffs Demands To End West Bank Raids, **" New York Times"** ,October 24 , 2001.

ولم يكن القرار الأمريكي القاضي بنقل السفارة الأمريكية للقدس عوضاً عن تل ابيب قراراً عادياً أو اعتباطياً، أو جاء ضمن وعود انتخابية لغايات شعبوية، بل هو قرار مدور أخذ الصيغة التأجيلية نحو عقدين ونصف، فقد أقره الكونغرس الأمريكي في العام 1995، ولم يجد في حينها صيغة وآلية للنفاذ أو رغبة أمريكية جادة لتغيير الأمر الواقع كما حدث في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري ترامب، الذي حدد مدة زمنية للإجراءات والترتيبات اللازمة لذلك[77].

أعلن الرئيس الأميركي ترامب في 6 كانون الأول 2017 قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، مدعياً بأن "إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق أن تحدد عاصمتها"[78].

علماً أن الكونغرس الأمريكي وبأغلبية الحزبين الجمهوري والديمقراطي قرر في عام 1995 نقل السفارة إلى القدس ابتداءً من عام 1999 ومنح الرؤساء الأمريكيين إمكانية التأجيل لمدة ستة أشهر في توقيع القرار النهائي، وهذا ما كان يتم عملياً حتى صدور القرار عن إدارة الرئيس ترامب[79].

وبذلك يعتبر القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس اعتراف أمريكي كامل وصريح بأن المدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل، ضارباً بذلك قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط، التي تعتبر أن القدس الشرقية هي أرض عربية محتلة، وأن التسوية النهائية لوضع المدينة لا يمكن أن يكون إلا من خلال المفاوضات بين الجانبين، ولا يجوز أن يتم عن طريق قرارات فردية تخدم مصالح دولية وسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

---

[77] تغريد عودة وأريج جبر، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة قانون سفارة القدس، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عدد 28، الجزائر، أبريل 2020، ص76.

[78] كمال قبعة، قرار ترامب بشأن القدس: خلفيات وأبعاد قانونية مارقة، موقع مركز الأبحاث الفلسطيني، بدون تاريخ نشر، تاريخ الزيارة: 2019/4/5. على الرابط: https://www.prc.ps.

[79] محمد أمير الشب، القدس في مفاوضات الحل النهائي من الانتداب البريطاني إلى قرار إدارة الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية وتداعياته المحتملة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 21، ديسمبر 2018، ص98.

وشكل اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل تغييراً استراتيجياً في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية على وجه التحديد وخاصة تجاه مدينة القدس، والتي تعتبر من وجهة نظر الإدارات الأمريكية المتعاقبة إحدى قضايا الحل النهائي كونها مدينة متنازع عليها، كما شكل الاعتراف نقطة تحول في الموقف الأمريكي تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي[80].

وفي خطوة لإبطال هذا الإجراء المخالف لقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس، تقدمت مصر بصفتها عضو غير دائم بمجلس الأمن بمشروع قرار جاء فيه:

"إن أي قرارات أو تدابير تهدف إلى تغيير هوية أو وضع مدينة القدس أو التكوين السكاني للمدينة المقدسة، ليس لها أثر قانوني ولاغية وباطلة، ولابد من إلغائها، التزاما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". وقد وافق كل أعضاء مجلس الأمن على مشروع القرار باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت حق النقض الفيتو لإجهاضه[81].

ومن خلال ما سبق أرى بأن نقل سفارة أمريكا للقدس يمهد الطريق أمام كل المؤسسات الأجنبية العاملة في الكيان الصهيوني لنقل مقراتها إلى القدس، ويشرعن احتلال القدس بشكلٍ يتعارض مع القوانين والقرارات الدولية، ويعتبر هذا القرار تتويج لمجموعة سياسات وقرارات الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة والمنحازة لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية ومركزيتها في العالم العربي، وأن هذا القرار يعتبر استمرار للسياسة الاستعمارية المستندة إلى مصالح الدول الكبرى وليس إلى تحقيق العدل والمساواة.

---

[80] سائد أبو عدوان، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، أريحا، فبراير 2018، ص2.

[81] محمد عبيدي، الوضع القانوني للقدس وموقف الأمم المتحدة من نقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، مجلد 11، عدد 2، الجزائر، 2018، ص327.

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

1.2 المحددات الداخلية

1.1.2 المحددات الداخلية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

2.1.2 المحددات الداخلية غير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

2.2 المحددات الخارجية

1.2.2 النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين

2.2.2 النفط والعامل الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين

3.2.2 مكانة إسرائيل في المشروع الأمريكي في القرن الواحد والعشرين

4.2.2 الإرهاب الدولي في القرن الواحد والعشرين

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

لعل فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب بحث هذه السياسة تجاه المنطقة عموماً وإسرائيل بشكل خاص ضمن محددات تؤثر على طبيعتها، ولا يمكن فهم هذه السياسة دون الكشف عن دور القوى الخارجية والداخلية المؤثرة في تشكيل هذه السياسة، وتحليل العلاقة التفاعلية بين صانع السياسة الخارجية وباقي العوامل المحيطة[82]، وكل ذلك يأتي على سبيل فهم هذه السياسات وتفسيرها ومحاولة التأثير عليها، ونناقش في هذا الفصل هذه المحددات، والمتمثلة في المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وأيضاً المحددات الخارجية، والأدوات السياسية أيضاً.

1.2 المحددات الداخلية

من الطبيعي أن تتشارك في المحددات الداخلية مؤسسات رسمية تُعنى بصناعة القرار السياسي الخارجي، وأخرى غير رسمية تؤثر وبمستويات مختلفة على توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما نبحثه كما يلي:

1.1.2 المحددات الداخلية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

تتمثل المحددات الرسمية الداخلية في السلطة التنفيذية المتمثلة في مؤسسة الرئاسة، وكذلك في السلطة التشريعية للكونغرس الأمريكي، حيث أن الرئاسة الأمريكية والكونغرس الأمريكي يعتبران من العوامل والظروف الداخلية المؤثرة في السياسة الأمريكية بموجب الصلاحيات المخولة لهما في الدستور الأمريكي، وفي ذلك نجد أن الرئيس الأمريكي يمتلك دور مهم في حسم الكثير من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية،

[82] محمد زهير جنيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل (2008-2016)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2021، ص57.

فالدستور الأمريكي يعتبره القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمنحه المرونة الواسعة التي تعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والخارجية[83].

وللدلالة على حجم نفوذ الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية يقول بعض الباحثين[84] بأنه "عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائماً بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية".

وبشكل عام يمكن القول بأن الرئيس الأمريكي دستورياً هو الموجه للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه باقي دول العالم، ويبدو ذلك واضحاً من المواقف الخارجية المُعلنة في الدعايات الانتخابية، وتعتبر قضايا الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية من بين القضايا الأولية في الدعايات الانتخابية الموجهة إلى الداخل والخارج الأمريكي[85].

ويضيف الخبير في شؤون الشرق الأوسط (جورج لينكونسكي) "إن من الواضح أن قرارات الرئيس لا تأتي من فراغ، بل تأتي من سياق السياسات العالمية، والإقليمية، واستناداً إلى خلفية القوى الأمريكية، الداخلية التي تتحكم في صنع السياسة"[86].

أما بشأن دور الرئيس الأمريكي كمحدد داخلي رسمي في القرن الواحد والعشرين، فإنه يمكن القول بأن إدارة الرئيس الأمريكي بوش (الابن) مثال واضح على ذلك، فقد ساعدت المتغيرات التي ألمت بالولايات المتحدة بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وما تبعها من احتلال أفغانستان والعراق، إلى جعل مفتاح المبادرة في يد الرئيس وحزبه في كثير من القضايا الجوهرية خصوصاً فيما يتعلق بالشرق الأوسط

[83] نانيس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 127، تموز 1997، ص80.
[84] محمد سليم السيد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان، 2001، ص57.
[85] عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايدام، مرجع سابق، ص269.
[86] محمد زياد عبد الفتاح، القدس في السياسة الأمريكية (1947-2001)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2001، ص68.

وحربها على الإرهاب، وهذا ما جعل الرئيس بوش (الابن) يمارس ما يشبه نظام الدكتاتورية، لأن من واجبات الرئيس اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تأمين حياة الأمة واستمرار بقائها[87]. أيضاً نلاحظ بأن السياسة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب تقوم على جهاز استشاري يضم مستشارين مقربين منه في الشؤون الدولية والخارجية لإعداد القرارات وبلورة الأفكار والتوصيات، والتي يفضلها الرئيس ترامب على اقتراحات وتوصيات وزير الخارجية.

كذلك فإن الكونغرس الأمريكي يعتبر من العوامل والظروف الداخلية المؤثرة في السياسة الأمريكية بموجب الصلاحيات المخولة له في الدستور الأمريكي، على سبيل المثال تمنح المادة الثامنة من هذا الدستور للكونغرس سلطات خارجية موسعة مثل تنظيم التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية، وإعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء وإقرار الميزانية العامة للدولة، فضلاً عن تقييدها لسلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين[88]، لذلك يتضح لنا أن الدستور الأمريكي أعطى للكونغرس قوة تأثير على القرارات المصيرية، ولها دور إلى جانب الرئيس الأمريكي لكي لا يكون هناك تفرد في القرارات.

وعليه فيما يخص الكونغرس الأمريكي، فهو يعتبر أيضاً من المؤسسات المؤثرة في صنع السياسة الأمريكية، ونجد ذلك واضحاً بمتن الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور الأمريكي بأنه "تحول جميع السلطات التشريعية إلى كونغرس الولايات المتحدة الذي يتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب"[89].

---

[87] علاء الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص55.

[88] عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايدام، السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العددان 77-78، العراق، 2020، ص268.

[89] الدستور الأمريكي لسنة 1789، الأوراق الفيدالية/الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاي؛ ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر- عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1996. ص 626-661.

ويعتبر الكونغرس ثاني أكبر المؤثرين في مجال السياسة الخارجية بعد الرئيس، وهذا ما يفسر محدودية سلطته في ميدان السياسة الخارجية بالمقارنة مع سلطة الرئيس، وفي مجال القضية الفلسطينية كان للكونغرس دور مؤثر، وذلك من خلال إقرار القوانين التي تقدم الدعم المالي والعسكري لإسرائيل، حتى أن حجم الدعم الأمريكي المُقدم لإسرائيل منذ عام 1948 بلغ قُرابة الـ130 مليار دولار[90].

وفي هذا الإطار لا بد لنا بأن نشير بأن الصلاحيات المتعددة الممنوحة لكل من الكونغرس والرئاسة أدت إلى وجود إشكالية في الجهة المسيطرة على اتخاذ القرارات بشكل عام، والمتعلقة بالسياسة الخارجية بشكل خاص، فتاريخياً عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس وتعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات، وهذا ما ساهم في انشاء الهيئات والوكالات المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي مثل مجلس الأمن القومي، ووكالة المخابرات المركزية، وهيئة الأركان المشتركة[91].

ختاماً يمكن القول بأن كل من مؤسسة الرئاسة والكونغرس يؤثران في السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً للصلاحيات والمهام الممنوحة لهم من الدستور الأمريكي.

وفي هذا الإطار يُثار تساؤل مهم حول دور الفكر الذي اعتمد عليه ترامب ومدى تأثيره على السياسة الأمريكية وفقاً لما يعرف ببرنامج "الصهيوأمريكي"؟

أنطلق ترامب من عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي كان ينطلق منها أوباما، فترامب كان يمجد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته، وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار، كما عرف عنه أيضاً معاداته للمهاجرين الأجانب، حيث يعتبرهم السبب وراء تفشي البطالة وارتفاع معدل الجرائم، وكذلك انطلاقه

[90] خلود ناجي معروف، دور المحددات الداخلية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 1، 2006، ص3.

[91] يعقوب عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص35.

من مهنته كرجل أعمال في تفكيره السياسي وفي طريقة حكمه على العلاقات، وربطها بمدى نجاح الصفقة مع الطرف الآخر، كان تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية، يقوم على الربط بين كيفية انخراط أمريكا في قضايا العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، ومقدار المنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من ذلك الربط، وقد ظهر ذلك في تصريحاته بخصوص ضرورة مراجعة التعاون مع حلف الناتو، والدفاع عن الدول الصديقة، وموقفه الرافض للعولمة، فهو لم يكن يدرك أن المصالح السياسية والاستراتيجية ترتكز على مبدأ تبادل المصالح، وليس على حسابات المنفعة المادية ومنطق الصفقة، كما كانت رؤية ترامب للعلاقة بين الحلفاء على أنها طريق ذو اتجاهين يرتب على كل طرف مسؤولية الاستجابة لمطالب الطرف الآخر، وانطلاقا من خلفيته كرجل أعمال، الأمر الذي جعله ينتهج في إدارته للعمل ما يمكن وصفه بـ إدارة الدولة كما لو كانت شركة في مقاربة تجارية ربحية، فقد كان يتحرك من منطلق حسابات الكسب والخسارة بأوجهها المادية المباشرة (الاقتصادية والعسكرية خصوصاً)، وهذا كان يقتضي عدم الدخول في صراعات طويلة الأمد تفوق تكاليفها ما يعود منها من منافع ومصالح استراتيجية، قد تؤدي في النهاية إلى الحد من إمكانيات الولايات المتحدة، والتأثير في مكانتها الدولية في مناطق أخرى من العالم[92].

وبالمجمل، ومن خلال قراءة الخطابات الرئيسية لترامب يمكن القول بأن فكر ترامب يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية، وهي كما يلي[93]:

1. **مبدأ "أمريكيا أولاً"**: وهذا المبدأ يمثل الهدف العام من سياسة ترامب الخارجية، بما معناه أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الكبير مع ضرورة الالتزام

[92] محمد بوبوش، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، مركز المستقبل العربي، السنة 40، العدد 462 (آب/أغسطس 2017)، ص 14.

[93] يمنى سليمان، مقال بعنوان "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب"، موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، نشر بتاريخ: 24 مايو/ أيار 2016، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: stgcenter.org.

بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوي السياسة الخارجية، فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.

2. **مبدأ العزلة في السياسة الخارجية:** كان ترامب يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، وتجنب في سياسته الحديث عن العالمية، لذلك كان يغلب على خطاباته الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطاب له عن سياسته الخارجية.

3. **عدم التدخل:** كان ترامب لا يؤمن بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول، فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية والسياسة الأمريكية في هذا الشأن، لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيه على أطراف أخرى.

4. **محاربة الهجرة:** كان ترامب يقف ضد الهجرة، فقد كان أكثر توجها للتأكيد على أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها، وبالتالي كان يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة بل أحيانا كان وصل الأمر إلى حد منع فئات معينة من الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر في هذا السياق الأشاره إلى رفضه الهجرة من المكسيك وذهب في أحد كلماته إلى الدعوة لبناء سور فاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك للحد من الهجرة بل وطالب المكسيك بأن تتحمل نصيبها من تكاليفه المادية.

5. **مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي:** كان ترامب قد تبنى هذا المبدأ إلى جانب أنه كان يتشكك في مدي فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية ويعتبرها

أنها غالبًا ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي.

2.1.2 المحددات الداخلية غير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

توجد مجموعة من المحددات الداخلية غير المحددات الرسمية تؤثر بشكل عالي في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، والمتمثلة في جماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والرأي العام الأمريكي.

1.2.1.2 جماعات الضغط

تعرف جماعات الضغط على أنها "تلك الجماعات التي تضم أشخاصاً لديهم نفس التوجهات والآراء تجاه بعض القضايا المحددة، ويحاولون من خلال تجمعهم التأثير على القرارات الحكومية سواءً الداخلية أو الخارجية"[94]. وتحقق هذه الجماعات انتشاراً واسعاً في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تأثيرها يزداد حسب القضية التي تتابعها هذه الجماعة وقوتها.

حيث أن اهتمام هذه الجماعات ينصب بشكل أساسي على التأثير في سياسات وقرارات الحكومة، من خلال ممارسة ضغوط معينة على المؤسسات السياسية ومؤسسات صنع القرار، وهي تعمل أيضاً من خلال التأثير على الرأي العام، عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمشاهدة، ويبدو ذلك واضحاً في حالة الانتخابات، سواء الرئاسية أو البرلمانية وغيرها[95].

ومن أبرز هذه الجماعات، الجماعات اليهودية أو ما تعرف بـ"اللوبي الصهيوني"، وتمارس هذه الجماعات كدور ضاغط في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال انتشار أعضاء هذه الجماعات في المواقع الحساسة

[94] Theodore J Low. and Ginsberg , Benjamin :American Government freedom and Power 1st.ed. Narton and company, London 1998, P. 250.

[95] محمد زهير جنيد، مرجع سابق، ص62.

على المستوى الرسمي وغير الرسمي من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي في اتخاذ قرارات لصالح إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية[96].

وعلى الرغم من أن اليهود الأمريكيون لا يتجاوزون ستة ملايين نسمة، أي ما يعادل 2% من إجمالي سكان الولايات المتحدة، إلا أن الجميع يلاحظ عمق تأثير هذه الجماعات اليهودية والصهيونية على سياسة الولايات المتحدة، داخلياً وخارجياً على حد سواء، ومن أبرز ممارساتهم، العمل على تنسيق جهود المنظمات المتعددة، بحيث أن هنالك ما يقارب 75 منظمة مستقلة داعمة لإسرائيل في أمريكا، حيث تعمل على رعاية الأهداف والمصالحة الإسرائيلية هناك، وتتمتع بمقدرات مالية مميزة وعالية مقارنة بباقي الجماعات التي تمثل الأقليات الأخرى[97]. وقد ساهم اللوبي الصهيوني في بلورة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تشويه صورة العرب المسلمين، وتحسين صورة الإسرائيليين في أوساط الرأي العام الأمريكي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، التي عملت على تصوير اليهود على أنهم أخلاقيين يحترمون حقوق الإنسان، وقادرون على تحويل الصحراء إلى جنان خضراء، كما وتصور جماعات اللوبي الصهيونية إسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ودول الجوار عندها دول عربية نمطية متخلفة لا تحترم حقوق الإنسان[98].

ومارست جماعات الضغط دورها في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال العديد من الوسائل، أهمها:

[96] عباس هاشم عزيز وسعد رزيح، مرجع سابق، ص269.
[97] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص47.
[98] فادي جمعة وأيمن يوسف، مرجع سابق، ص162.

1) الأساليب المباشرة: تتمثل هذه الأساليب في التأثير على أعضاء الكونغرس الأمريكي، من خلال تقديم يد العون والمساعدة لهم في الحملات الانتخابية، وأيضاً اجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين، وأيضاً القيام بالشهادة أمام لجان الكونجرس أو الأجهزة التنفيذية[99].

2) الأساليب غير المباشرة: أما هذه الأساليب فتتمثل في تعبئة الرأي العام، من أجل الضغط على صانعي السياسة الداخلية والخارجية، باستخدام تقنيات متعددة مثل الإعلانات في المجلات والصحف، والرعاية التلفزيونية[100].

ولعل ما يحسب للمنظمات الصهيونية في أمريكيا قدرتها على استقطاب المنظمات المستقلة، فعلى سبيل المثال تم استقطاب قرابة 75 منظمة مستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح ولائها لإسرائيل، وكل ذلك يخدم المصالح والأهداف الإسرائيلية، وندلل على ما سبق من خلال الوضع الاقتصادي المتميز للجماعات الصهيونية في أمريكيا مقارنةً بغيرها من المنظمات، وأيضاً نسبة التعليم المرتفع بين أفرادها، وغالباً ما تصور هذه الجماعات إسرائيل بأنها دولة متحضرة وتتشابه تجربتها للتجربة الأمريكية في ترسيخ القيم المشتركة التي تجمعهم[101].

وبشكل عام يمكن إجمال الأسباب التي تجعل من اللوبي الصهيوني قوة مؤثرة في السياسة الأمريكية في النقاط الآتية[102]:

---

[99] جانيس تري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص57.

[100] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص46.

[101] عمار شرعان، السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص91.

[102] يوسف حمودة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما (2008-2016)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017، ص14-15.

– الثراء اليهودي، وتمويل الحملات الانتخابية.

– يشكل اليهود قوة انتخابية منظمة.

– قدرة اليهود على التنظيم وتكوين مجموعات ضغط.

– السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية.

وفي فترة حكم الرئيس ترامب، أثرت جماعات الضغط والمصالح بشكل كبير على اتجاهات السياسة الأمريكية، خصوصاً في الآونة الأخيرة، ففي عام 2017 أثر المنظور الإنجيلي على العديد من القرارات السياسية، فقد احتضن الرئيس ترامب الدائرة الانتخابية الرئيسية التي صوتت لصالحه بشكل ساحق، وفي 6 كانون أول/ ديسمبر 2017 قام ترامب بإعلان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتبارها العاصمة الموحدة لإسرائيل، وهي خطوة اعتنقها العديد من الإنجيلين، لأهميتها في النبوءة التوراتية، ويؤمن العديد من المسيحيين الإنجيليين برواية نهاية الزمن، والتي تبشر بعودة يسوع إلى الأرض لهزيمة أعداء الله، وإقامة ملكوت الله وأن أمة إسرائيل ومدينة القدس لها دور حاسم في تحقيق هذه النبوءة، ويعتبر ذلك جزء من اللاهوت الذي يهتم بالقراءة الحرفية للكتاب المقدس[103].

2.1.2.2 وسائل الإعلام

لعل وسائل الإعلام هي حلقة الوصل الأساسية بين المواطن والمسؤول في أي دولة، وبالتحديد إذا كانت هذه الدولة ديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال وسائل الإعلام يقدم الرؤساء والنواب خطاباتهم التي يثيرون فيها القضايا السياسية بين الحكومة والمواطنين، ويثير الإعلام الاهتمام بقضايا أكثر من غيرها[104].

[103] Jain, Kalpana (2017, Dec): How the religious right shaped American politics: 6 essential reads.

[104] نانيس مصطفى خليل، مرجع سابق، ص83.

وعليه تعتبر وسائل الإعلام مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال وجهتين، الأولى مرتبطة بكون الإعلام يؤثر على الرأي العام الأمريكي، بما يترتب عليه التأثير على صانعي القرار، وأما الوجهة الثانية فتتمثل في التركيز المباشر لوسائل الإعلام على صانعي القرار، وذلك من خلال توفير المعلومات والأفكار والصور التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم ولدور الولايات المتحدة فيه[105]. كذلك استخدم صناع القرار الأمريكيين وسائل الإعلام لبث رسائلهم الدعائية في مختلف دول العالم بسرعة قياسية،[106] وخير دليل على ذلك ما نلاحظه من حملة إعلامية كبيرة للانتخابات الأمريكية، وما يصاحبها من تغطيات إعلامية وبرامج وتحليلات وآراء، وكل ذلك بهدف التأثير في وجهات النظر العالمية وتغييرها بما يلاءم السياسة الأمريكية.

وبناء عليه فإن للإعلام تأثير كبير لا يقل عن تأثير جماعات الضغط وكذلك تأثير الجهاز التنفيذي والتشريعي، وفي الغالب يعتمد الاعلام الأمريكي على قضايا الشرق الأوسط والتي من بينها القضية الفلسطينية في إيجاد نوع من البرامج الإعلامية المؤثرة في السياسة الأمريكية[107]. وأظهر استطلاع للرأي العام أجرته شبكة NBC، بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" في منتصف شهر يناير 2017، قبل تولي ترامب منصبه رسميًّا، أن 69% من الأمريكيين يعتقدون أن عادات ترامب المرتبطة بالتغريدات المستمرة على تويتر تُعتبر أمرًا سيئًا، في حين رأى 26% منهم أنها أمر جيد. وبينما أشار ترامب في أحد تصريحاته من قبل إلى أنه يفضل استخدام تويتر لأنه يستطيع توصيل رسالته مباشرة للرأي العام؛ اعتبر موقع USnews في تقرير له يوم 6 يناير 2016 أن ترامب يستخدم تويتر "كسلاح استراتيجي"[108].

---

[105] عباس هاشم عزيز وسعد رزيج، مرجع سابق، ص270.

[106] غازي فيصل، السياسة الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص21.

[107] عملت وسائل الإعلام الأمريكية على تشويه صورة العرب المسلمين من خلال نشر البرامج الإعلامية والأكاذيب عنهم بشكل يومي وتصويرهم على أنهم إرهابيين. انظر في ذلك: موسى أبو رحمة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 1993-2001، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص27.

[108] إيهاب خليفة إبراهيم، كيف يوظف ترامب "تويتر" في التواصل المباشر مع الرأي العام؟، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ: 29 يناير/ كانون ثاني 2017، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2424.

3.2.1.2 الرأي العام الأمريكي

يُعرف الرأي العام الأمريكي على أنه "مجموعة الآراء والاتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات والأفراد في أمريكا تجاه النظام السياسي بصفة عامة، والقضايا الجماهيرية الهامة بصفة خاصة"[109]. ونجد تأثير الرأي العام الأمريكي في وجود هذه الجماعات المنفصلة التي تمتلك وجهات نظر متباينة، وهذا ما يترتب عليه أن صناع القرار يأخذون باعتباراتهم وجهات النظر في هذه الجماعات عند اتخاذ القرارات المصيرية.

وبشكل عام لم تكن قضايا الشرق الأوسط من ضمن الاهتمامات الشديدة للرأي العام الأمريكي، وإنما شهدت فترات اهتمام وفترات أخرى من عدم الاهتمام، وذلك بسبب طبيعة التعامل الخارجي الأمريكي مع القضايا الدولية، ويمكن القول بأن الرأي الأمريكي تجاه قضايا الشرق الأوسط مر بثلاثة مراحل، هي:

1) مرحلة عدم الاهتمام: تشير هذه المرحلة إلى فترة الحرب العالمية الثانية، والتي لم تكن الولايات المتحدة فيها قوة عظمى كما هو الحال اليوم، وبسبب ذلك لم تكن لأمريكا أي سياسة واضحة نحو الشرق الأوسط تبين مدى الاهتمام، ومع ذلك كان الرأي العام الأمريكي متحيزاً بنسبة ضئيلة لإسرائيل خلال هذه الفترة[110].

2) مرحلة بداية الاهتمام

تتمثل هذه المرحلة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونكبة فلسطين عام 1948 وفيها بدأ الاهتمام نحو قضايا الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية وذلك بسبب ما أثبتته الحرب العالمية الثانية من أهمية استراتيجية لقضية الشرق الأوسط، فقد كان اهتمام الرأي العام الأمريكي خلال هذه المرحلة مشتت وغير

[109] عمار شرعان، مرجع سابق، ص89.

[110] ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل (56-67)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 1976، ص21.

ثابت، على حسب وضع الأزمات في الشرق الأوسط[111]. إلا ان اهتمامه كان بخلافة الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط وخاصة في ظل تفاعل الحركة الصهيونية ونشاطها في الولايات المتحدة الأمريكية.

3) مرحلة الاهتمام

ظهرت هذه المرحلة من اهتمام الرأي العام الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط بسبب مجموعة من العوامل أهمها "ازدياد ارتباط المصالح الأمريكية بالمنطقة، ومشكلة فلسطين، والخوف من تمدد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة"[112]. وأظهرت نهاية الحرب الباردة ضعف العلاقة بين السياسة الخارجية ومحدداتها الداخلية، وهو ما فتح جدالاً داخل الرأي العام حول مدى تعبير الساسة الخارجية عن المصالح الحيوية للمواطن الأمريكي وتوجهاته وآراءه[113]. فعلى سبيل المثال استطاع المعارضون العاملين في بعض المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة، أن يحددوا السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بحماية منتجاتها الوطنية والتجارة الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق التعرفة الجمركية[114].

وعند الحديث في العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والرأي العام، نجد أن هناك تعارضاً بين مبادئ الديموقراطية، بين ما توجبه ضرورة احترام الرأي العام، وبين فعالية السياسة الخارجية، وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً ما تذهب إلى تبرير مواقفها السلبية تجاه القضية الفلسطينية بصورة أو بأخرى، وذلك تجنباً لإثارة الرأي العام ضدها، في محاولة منها لاجتذاب الرأي العام الأمريكي العربي، أولئك العرب الذين يقيمون في الولايات المتحدة وقد حصلوا على جنسياتها وعددهم كبير، كما أن بعض الأنظمة

[111] مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص49.
[112] عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايدام، مرجع سابق، ص271.
[113] عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص106.
[114] شاهيناز طلعت، الرأي العام: دراسة نظرية بالتطبيق على وثائق سرية بريطانية وأحداث في ثورة مصر سنة 1919، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2015، ص272.

العربية اتجهت للضغط على السياسة الأمريكية من خلال الرأي العام الأمريكي، حيث ذهبت المنظمات الاجتماعية والإعلامية العربية في الولايات المتحدة للتأثير على السياسة الداخلية، ومن ضمنها الرأي العام الأمريكي[115].

وكانت هناك عديد العوامل التي أثرت في توجهات الرأي العام الأمريكي نحو تأييد إسرائيل، أهمها طبيعة المجتمع الأمريكي وخلفياته العرقية والدينية، إضافةً إلى الموقف السلبي نحو المسلمين والعرب، وندلل على ذلك ببعض الاحصائيات لصحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ 1998/4/26 بأن "الغالبية تعتبر أن إسرائيل تستحق الدعم الأمريكي، وتتعاطف مع إسرائيل وليس مع الفلسطينيين، فحوالي 58% يقفون إلى جانب إسرائيل مقابل 13% مع الفلسطينيين، و11% كان لهم رأي سلبي من نتنياهو مقابل 42% من عرفات، وأن 41% منهم يعتقدون أن إسرائيل لم تظهر رغبة كافية في السلام، بينما يعتقد 67% أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تثبت رغبتها بالسلام و76% يعتقدون أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في إسرائيل"[116]. وتدلل هذه الاحصائيات على طبيعة الأفكار والخلفية الدينية والثقافية للمجتمع الأمريكي بشكل عام نحو القضية الفلسطينية، فالأمريكيون يجدون مصالحهم في دعم اليهود وغض النظر عن ممارساتهم بحق الفلسطينيين.

ومؤخراً شهد الرأي العام الأمريكي تغيراً دراماتيكياً من قبل أغلب الأمريكيين تجاه إسرائيل في عهد الرئيس أوباما، نظراً لمجموعة من الأسباب، أهمها موقفه من بناء المستوطنات الجديدة في الضفة والقدس الشرقية، حيث حظي هذا الموقف بتأييد غالبية الأمريكيين، والثاني أن المؤسسة العسكرية الأمريكية ترى أن الصراع القائم والطويل بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعرض الجيش الأمريكي المتواجد في المنطقة للخطر، والسبب

[115] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص44.
[116] حليم بركات، العلاقة الأمريكية الإسرائيلية: من يفيد من؟، جريدة الأيام، رام الله، 1998/5/17، ص15.

الثالث هو التغيير الذي طرأ على توجهات يهود الولايات المتحدة والذين أصبحوا يرون أنه لا يمكن الاستمرار في دعم وتأييد كل ما تقوم به إسرائيل وأي شيء تفعله إسرائيل[117].

ومن خلال ما سبق أرى بأن الرأي العام الأمريكي يدرك جزء من الحقيقة حول الواقع الفعلي للقضية الفلسطينية، نظراً لظهور العديد من المنظمات الأمريكية المؤيدة للفلسطينيين، والمناهضة للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وبات الرأي العام الأمريكي يدرك ضرورة وجود حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، في ظل المحافظة على حقوق الإنسان. ولكن ما زال هناك تأثيراً قوياً لجماعات الضغط على الرأي العام من خلال وسائل الإعلام وما زالت الغالبية تؤيد القرارات المتخذة لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي.

2.2 المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجموعة المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في توجهات وقرارات السياسة الأمريكية، ولعل أهم هذه المحددات تتمثل في النظام الدولي والنفط والعامل الاقتصادي والإرهاب الدولي وفي مكانة إسرائيل في المشروع الأمريكي.

1.2.2 النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين

مر تشكيل النظام الدولي في عدة مراحل منها زيادة التأثير من خلال بروزها قوة عظمى ومنها الحرب الباردة إلى أن وصلت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفردها في قيادة العالم، فأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم بلا منازع، وتحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية، وتربعت الولايات

[117] محمد زهير جنيد، مرجع سابق، ص60-61.

المتحدة على عرش المنظومة الدولية، وفي ظل هذا الوضع يكون من الطبيعي وجود منافسين ورافضين لهذا النظام، يعملون على رفضه ومقاومته أو المشاركة في السيطرة والنفوذ على الأقل[118].

وترتب على هذا الوضع الجديد تداعيات واستحقاقات فرضت على الولايات المتحدة، وكانت إعادة صياغة رؤيتها الاستراتيجية على المستوى الدولي التحدي الأكبر بالنسبة لها، على الرغم من خروجها منتصرة من الحرب الباردة، فتبلورت رؤيتها الجديدة عبر الرئيس بوش الأب في رفعه لشعار (النظام العالمي الجديد)[119].

ونجد أن تحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي أثر على العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، حيث أنه ومع انتهاء حرب الخليج الثانية، كان العالم العربي كله يعيش في تمزق شديد، وكانت إسرائيل تراقب الموقف، حيث إن الحرب أدت إلى تهيئة ظروف إقليمية لمصلحة إسرائيل، وسقطت محاذير كثيرة لم ينتبه أحد من الدول العربية لسقوطها، حيث تزامن ذلك مع ما أطلق عليه "عصر التسويات الكبرى أو "النظام العالمي الجديد"، وتزامن أيضاً انتهاء الحرب مع بداية لتشرذم عربي هائل من آثار تلكا لحرب، التي لم تؤدي فقط إلى إخراج قوة فاعلة في النظام العربي من الحسابات القومية، ولكنها أدت إلى تعاظم الشكوك العربية واللجوء إلى حليق أجنبي لنشر الأمن على الأرض العربية، تخوفاً من عدوان عربي على دولة عربية أخرى، وهذا يمثل مساساً بالنظام العربي.

2.2.2 النفط والعامل الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين

مسألة النفط العربي لعبت دوراً كبيراً في السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أعدت وزارة الدفاع الأمريكية وثيقة أمنية استراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط تضمنت الحفاظ على المصالح الأمريكية،

[118] عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن "1989-2011)، بدون دار نشر، القاهرة، 2012، 84.

[119] محمد زهير جنيد، مرجع سابق، ص68.

ومن أبرز هذه البنود ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط لأمريكيا بأسعار معقولة، حيث أن الولايات المتحدة أدرت مبكراً مسألة ضرورة حصولها على النفط العربي على المدى البعيد بأسعار باهظة، مقابل ابتزاز هذه الدول بالحفاظ على أمنها والدفاع عنها[120].

بمعنى أخر سعت أمريكيا إلى مساندة إسرائيل في الشرق الأوسط مع حفاظها على علاقات وطيدة وطيبة مع الدول العربية الغنية بالنفط، وعلى اعتبار أن هذه العلاقات مرتبطة بحجم التطورات في القضية الفلسطينية، فقد اتبع السياسيين الأمريكيين أساليب عديدة في دعم اليهود وفي ذات الوقت عدم قطع العلاقات مع الدول العربية ومحاولة ارضاءها ببعض الإجراءات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهذا بحد ذاته مثل محدد أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القضية الفلسطينية.

وندلل على ذلك بما حدث أيام الأزمة العراقية الكويتية، بحيث ربط الرئيس الراحل صدام حسين حل الأزمة بالقضية الفلسطينية، وعليه لم تقم إسرائيل بالرد على الصواريخ العراقية التي ضربت إسرائيل لكيلا يفشل التحالف الأمريكي ضد العراق، فيصبح العرب محرجين من الوقوف مع إسرائيل بشكل مباشر ضد دولة عربية أخرى هي العراق[121].

3.2.2 مكانة إسرائيل في المشروع الأمريكي في القرن الواحد والعشرين

تشكل إسرائيل رأس الحربة في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت جزء من استراتيجية الاحتواء في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث وقفت بكل قوتها ضد التمدد الشيوعي خلال الحرب الباردة، وألحقت الهزيمة بأهم حلفاء الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية مصر

[120] عمار شرعان، مرجع سابق، ص92-93.

[121] William Quandt: Sudian Arabian foreign policy in 1985, Security and Oil, Brooking institution, Washington DC, 1981. pp. 138-139.

وسوريا، ونجحت في تقديم الحماية لحلفاء الولايات المتحدة من العرب مثل الأردن متمثلة بالملك حسين في تلك الفترة[122]. لذلك فإن الوجود الإسرائيلي وضمان بقائه في المنطقة وديمومة تفوقه وتخلف أعدائه، هو هدف استراتيجي للولايات المتحدة، تضمن من خلاله قيام إسرائيل بدورها الوظيفي الخاص بها في المنطقة[123].

ولعل أبرز الأسباب التي تجعل من إسرائيل حليفاً استراتيجياً للويلات المتحدة في المنطقة ما يلي[124]:

– تعتبر إسرائيل أحد دعائم حفاظ الولايات المتحدة على تفوقها المطلق في العالم والمنطقة خاصة.

– إسرائيل هي الحامي للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية لأمريكيا في الشرق الأوسط.

– ظهور قوى إقليمية تهدد النفوذ والهيمنة الأمريكية في المنطقة، فإن إسرائيل تعتبر أحد الأدوات التي سيتم من خلالها محاربة هذه الأنظمة وقمعها والسيطرة عليها، في المقابل تضمن الولايات المتحدة الأمريكية ديمومة إسرائيل وتفوقها.

– تعمل إسرائيل على منع حدوث أي نهضة اقتصادية أو اجتماعية في المنطقة، لأن ذلك يعد تهديداً للمصالح الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

– محاربة القوى والتنظيمات المعادية للوجود الأمريكي في المنطقة، والتي ترى في إسرائيل وأمريكيا عدواً مشتركاً منطلقة من حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل.

---

[122] ستيفن والت وجون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة: أنطوان باسل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص20.

[123] الوادية، مرجع سابق، 2013، ص29.

[124] محمد زهير جنيد، مرجع سابق، ص74.

4.2.2 الإرهاب الدولي في القرن الواحد والعشرين

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول من العام 2001 كارثة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، امتدت آثارها حتى يومنا هذا، ليس على المستوى الأمريكي، وإنما على مستوى جميع دول العالم، حيث أنه بعد هذه الأحداث أعلنت حالة الطوارئ القصوى في أمريكا وأعلن الرئيس "بوش" حالة الحرب ضد الإرهاب في جميع دول العالم، وبناءً عليه صنفت أمريكيا دول العالم آنذاك إلى قسمين، إما دولة حليفة لأمريكا أو دولة معادية، دون وجود تصنيفات وسطية[125].

ومنذ ذلك الوقت بدأت الإدارات الأمريكية بوضع الاستراتيجيات الوطنية والخارجية لمكافحة الإرهاب، وكان أخرها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب التي وجدت في فترة رئاسة "دونالد ترامب" في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2018، وشملت مجموعة من الاستراتيجيات أهمها ملاحقة الإرهاب وصولاً إلى مصادره، وعزل الإرهابيين عن مصادر الدعم لهم، وتحديث وسائل مكافحة الإرهاب الموجودة لدى الولايات المتحدة، ومحاربة انتشار الأفكار المتطرفة[126].

[125] شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وزارة الثقافة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص4.

[126] National Strategy for Counterterrorism of the United of America, the White House Washington DC, October 2018.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب (2017-2021)

1.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حل الدولتين

2.3 الموقف الأمريكي من السلطة الفلسطينية والأونروا

1.2.3 موقف إدارة ترامب من السلطة الفلسطينية

2.2.3 موقف إدارة ترامب من تمويل الأونروا

3.3 الموقف من القدس ونقل السفارة الأمريكية

1.3.3 مضمون وتداعيات قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس

2.3.3 الانعكاسات القانونية للقرار الأمريكي بنقل السفارة

3.3.3 الموقف الفلسطيني والأمريكي من قرار نقل السفارة

4.3.3 موقف المجتمع الدولي من قرار نقل السفارة

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب (2017-2021)

دونالد جون ترامب[127] (2017-2021): هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة من الفترة 2017 إلى 2021. وخاض ترامب في عام 2000 الانتخابات الرئاسية عن حزب الإصلاح الأمريكي (بالإنجليزية: Reform Party) لكنه لم يحظى بشعبية كافية وأنسحب منها، وبعد عودة انضمامه للحزب الجمهوري قرر خوض انتخابات 2012 لكنه تراجع لاحقاً، توصف مواقف ترامب السياسية بأنها شعوبية وحمائية وانعزالية وقومية. دخل السباق الرئاسي لعام 2016 بصفته جمهوريًا، وانتُخب في انتصار مفاجئ على المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون بينما خسر التصويت الشعبي، أصبح أول رئيس للولايات المتحدة لم يخدم سابقا في العسكرية وليس له أي نشاط سياسي سابق.

وذكرنا سابقاً بأن السياسة الخارجية الأمريكية تتحدد بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية بشكل عام، وعلى مستوى القضية الفلسطينية بشكل خاص تتحدد السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لمعيارين أساسيين، هما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العلاقة الاستراتيجية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي[128]، وأمام هذه المعايير والمحددات تبقى السياسات الأمريكية تجاه الكثير من القضايا عالقة وغامضة، وغير واضحة، كموقف السياسة الأمريكية من حل الدولتين، ومن السلطة الفلسطينية والأونروا، وكذلك من مدينة القدس، وصاحب السيادة فيها. وبناءً عليه نسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية من القضايا السابق ذكرها في عهد الرئيس ترامب.

[127] دونالد جون ترامب (بالإنجليزية: Donald John Trump)، فترة الحكم: 20 يناير 2017 – 20 يناير 2021.
[128] عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايدام، مرجع سابق، ص288.

1.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حل الدولتين

يُقصد بحل الدولتين "قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بحيث تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل التي يفترض أن يقتصر نطاقها الجغرافي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وبحسب هذه القسمة، نظرياً ستحتفظ إسرائيل بما يقرب من 78% من أرض فلسطين التاريخية، في حين ستقوم الدولة الفلسطينية على نسبة 22% من الأراضي المتبقية"[129].

واعتمد ترامب فكرة حل الدولتين كفكرة عامة في برنامجه الانتخابي، من خلال الاعتقاد بأن الطريق الوحيد لإنهاء الصراع يتمثل في حل الدولتين القائم على المفاوضات الثنائية ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وكان ترامب يعتقد بأن يكون دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار هو تسهيل المفاوضات بين الجانبين، وبناءً عليه عارض ترامب على كل الخطوات الفلسطينية أحادية الجانب، والمتمثلة في التوجه للمؤسسات الدولية، لأنه يعتقد بأن الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف[130].

وعليه، لا تخرج سياسات الرئيس الأمريكي ترامب عن المواقف الأمريكية التقليدية، فهي تعتمد المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كأساس لأية تسوية مستقبلية للصراع، إضافةً على التأكيد على

[129] أسامة أبو ارشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملف ندوة "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة، 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ص2.

[130] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير بعنوان "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، منشور على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الانترنت، تاريخ النشر: 14 يوليو/ تموز 2016، تاريخ الزيارة: 12 تشرين أول/ أكتوبر 2021. على الرابط: alzaytouna.net/2016/07/14.

رفض التدخلات الخارجية لحل هذه القضية، وبناءً عليه تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية في مجال حل الدولتين مناخاً خصباً لإسرائيل لتنفيذ سياستها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية[131].

إلا أن المواقف السابقة للرئيس ترامب كانت في برامجه الانتخابية فقط، لأن ما حدث على أرض الواقع مناقض تماماً لما تحدث عنه في دعايته الانتخابية، حيث أن الرئيس ترامب تميز عن غيره من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع عن فكرة حل الدولتين بموجب القرارات الدولية، والعمل على تطبيقها وفقاً لقاعدة الدولة اليهودية الواحدة وعاصمتها القدس الموحدة، واعتبار الفلسطينيين مجرد أقليات عاجزة عن ترتيب أوضاعها والنهوض بحالها ضمن نطاق دولة فلسطينية تقام على حدود الضفة الغربية وقطاع غزة[132].

وندلل على ذلك بما ورد عن القيادة الفلسطينية، والتي أكدت مراراً وتكراراً على أن إدارة ترامب تخلت ضمنياً عن فكرة حل الدولتين، وورد ذلك على لسان الدكتور "صائب عريقات" في إحدى المحاضرات التي ألقاها أمام مؤسسة صوت الشباب المتوسطي، والتي قال فيها بأن "محاولات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو بتدمير خيار الدولتين، واستبداله بتكريس وترسيخ الاحتلال وفرض نظام الابرثايد الى فشل وزوال"[133].

وبذلك يعتبر موقف الرئيس ترامب تحولاً كبيراً وخطيراً في تاريخ السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وبالتحديد فيما يتعلق بفكرة حل الدولتين، والتي بدأت بالتلاشي والاختفاء لعدة أسباب، أهمها:

---

[131] سائد أبو عدوان، الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من منظور الرئيس الأمريكي ترامب، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، أريحا، 2018، ص5.

[132] ضمير عبد الرزاق محمود، الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي "الإسرائيلي" في عهد إدارة الرئيس ترامب، مجلة تكريت للعلوم السياسية – جامعة تكريت، عدد 16، العراق، 2019، ص154.

[133] موقع تلفزيون فلسطين Palestine TV على الفيس بوك، منشور بدون عنوان، تاريخ النشر: 30 نوفمبر/ تشرين ثاني 2018، تاريخ الزيارة: 30 أكتوبر/ تشرين أول 2022، على الرابط: https://www.facebook.com/PalestineTv/photos/2442768422459804/.

- رغبة إدارة الرئيس ترامب في إنهاء فكرة حل الدولتين التي كان مرحب بها سابقاً، وذلك من خلال توزيع الأدوار على الدول، على حسب ما تقتضيه مصالحها بما يدفع كل الأطراف للكون إلى الراعي الأمريكي والذي يضع دعم وجود إسرائيل في مقدمة المهام التي يتبناها ويقدم مشاريع تسوية بموجب فهم إسرائيل، وهو بذلك ينسف صفة الحيادية التي يجب أن تتوفر بالوسيط النزيه ويعمل على تحويل القضية من قضية حقوق إلى قضية إنسانية[134].

- ضعف الاهتمام الأمريكي في عهد ترامب بالقضية الفلسطينية، بسبب الاهتمام بقضايا إقليمية أخرى[135].

- ضعف امتلاك السلطة الفلسطينية للقرار الداخلي الفلسطيني، فبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، انقسم الواقع الفلسطيني، وأصبحت السلطة الفلسطينية تحتاج إلى موافقة حماس قبل اتخاذ أي قرارات دولية[136].

كل الأسباب السابقة وغيرها دفعت بالولايات المتحدة الامريكية إلى غض النظر عن فكرة حل الدولتين في فترة ولاية ترامب، وهذا ما شجع إسرائيل على المضي قدماً في اتخاذ سياسات جديدة تهويدية في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونؤكد على ما سبق بما جاء في تصريح ترامب حول حل الدولتين، عندما استقبل نتنياهو في البيت الأبيض في بداية عهده في 15 فبراير/ شباط 2017، بحيث قال "أنظر إلى حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وأميل إلى ما يميل إليه الطرفان، أنا سعيد للغاية أي حل يميل إليه الطرفان يمكنني القبول بأيهما، اعتقدت لبعض

[134] عدنان الصباح، الفكر وعي الفعل، رؤى فكرية، دار الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2018، ص110.
[135] ضمير عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص161.
[136] مايكل كرانش ومارك فيشر، ترامب بلا قناع – رحلة من الطموح والغرور والمال والنفوذ، ترجمة ابتسام بن خضراء، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2017، ص22.

الوقت أن حل الدولتين بدا انه قد يكون الأسهل للإثنين، لكن في الحقيقة إذا كان بين نتنياهو والفلسطينيون، وإذا كانت إسرائيل والفلسطينيون سعداء، فأنا سعيد بما يحبذونه"[137].

وهذا التصريح يعتبر بمثابة إشارة ضمنية على التخلي عن فكرة حل الدولتين، لأن الرئيس ترامب قال بأنه يؤيد الحل الذي يراه الجانبان، وهو يعلم كل العلم بأن الحل الذي يريده نتنياهو هو اللاحل، وبقاء الحال كما هو عليه، كما أن ترامب استعمل عبارة (نتنياهو/ الفلسطينيون) وكذلك عبارة (إسرائيل/ الفلسطينيون)، وهذه إشارات من ترامب إلى عدم إمكانية قيام الدولة الفلسطينية، لأنه لم يلفظ باسم الدولة الفلسطينية، وإنما أشار إلى الفلسطينيون كجماعة بشرية فقط[138].

وبشكل عام أعتقد بأن ترامب لم يتخلى عن فكرة حل الدولتين، وإنما كانت فكرته بقبول أي حل ثاني يرضي الطرفين سواء أكان وفقاً للالتزام بحل الدولتين أو عدم الالتزام بها. وبذلك يكون ترامب قد تجاهل مواقف الإدارة الأمريكية المتعاقبة نحو القضية الفلسطينية، بل تجاهل اتفاقية أوسلو وجولات المفاوضات العديدة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حيث ان اتفاقية أوسلو لسنة 1993 تتضمن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال، وبذلك تثار العديد من التساؤلات حول المقصود بموقف ترامب من الدولة الواحدة التي يريدها.

وندلل على نتيجتنا السابقة بما أشار إليه بعض الباحثين[139] بأن ترامب لم يتخلى عن فكرة حل الدولتين، وإنما أراد تجريب أسلوب أخر في الضغط، بحيث أكدت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى هيئة الأمم المتحدة

---

[137] موقع فرانس 24، خبر بعنوان "ترامب يستقبل نتانياهو في البيت الأبيض عقب تصريحات واشنطن حيال حل الدولتين"، نشر بتاريخ: 15 فبراير/ شباط 2017، تاريخ الزيارة: 22 تشرين أول/ أكتوبر 2021. على الرابط: https://www.france24.com/ar/20170215.

[138] عماد لبيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بريلن – ألمانيا، 2018، ص136.

[139] هزار إسماعيل الكسواني، الاستمرار والتغيير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية: دراسة حالة ادارتي أوباما وترامب، جامعة الاستقلال، أريحا، بدون تاريخ نشر، ص363-368.

"نيكي هيلي" على أنهم يفكرون خارج الصندوق، أي أنها شبهت العملية بالصندوق، وكانت بلادها تحشر الطرفين داخل الصندوق لتطبيق الحل، والآن تريد أن تقوم بلادها بتجريب أساليب أخرى، بان تضيف أو تنقص أشياء أخرى فيما يتعلق بالحل ليصبح جاذباً للمتفاوضين وخاصة اليهود واختلاف الأساليب هو أمر وارد.

وبالنظر إلى موقف ترامب من الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، نجد بأن ترامب تغيرت مواقفه وآرائه بعد انتهاء ولايته، حيث اعتبر أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن) كان يريد السلام أكثر من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو. وهذا ما ورد بكتاب "سلام ترامب: الاتفاقيات الإبراهيمية والثورة في الشرق الأوسط" للصحفي والإعلامي الإسرائيلي باراك رافيد، وأوضح الصحفي الإسرائيلي أن ترامب أدرك، مبكرا، أن نتنياهو يمثل عقبة أكبر من أبومازن أمام تحقيق السلام، موضحا على لسان الرئيس الأمريكي السابق، أن الرئيس محمود عباس كان رائعا، مشيرا إلى أنهما عقدا اجتماعات رائعة. وأفاد ترامب بأن نتنياهو لم يرغب، أبدا، في توقيع اتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني، وأن أحد أهم أسباب فشله في استمرار "صفقة القرن" الخاصة بالسلام في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً بين الفلسطينيين وإسرائيل، هو نتنياهو نفسه، الذي لم يرغب أبدا في تحقيق السلام مع الفلسطينيين[140].

2.3 الموقف الأمريكي من السلطة الفلسطينية والأونروا

مع بدء مشروع التسوية السياسية وتوقيع اتفاقية أوسلو سنة 1993، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع العديد من السياسات الهادفة إلى التوصل للتسوية بين الفلسطينيين والاسرائيليين[141]، والتي كان آخرها

[140] موقع سبوتنيك، بماذا وصف ترامب الرئيس الفلسطيني؟، نشر بتاريخ: 27 يوليو/ تموز 2021، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: sputnikarabic.ae.

[141] محمد عبد الجواد البطة، المواقف والتصورات الأمريكية بشأن القدس في مشاريع التسوية السياسية: الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية، جامعة الأقصى، غزة، 2018، ص2.

سلسلة من القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتي من ضمنها قرارات متعلقة بالسلطة الفلسطينية وحدها، والوضع الداخلي الفلسطيني الحالي، بهدف الضغط على الإدارة الفلسطينية لقبول حلول التسوية التي تعرضها الولايات المتحدة، ومن أبرز هذه المواقف ما يرتبط بالمساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، وكذلك موقفها من مكتب منظمة التحرير في واشنطن[142].

وبناءً عليه نبحث في هذا الإطار الموقف الأمريكي خلال فترة حكم ترامب من الوضع الفلسطيني الداخلي، ببحث موقفها من السلطة الفلسطينية والمساعدات المقدمة للأونروا.

1.2.3 موقف إدارة ترامب من السلطة الفلسطينية

إن بحث موقف إدارة ترامب من السلطة الفلسطينية يقتضي حصر الحديث بواقع المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة، وكذلك تداعيات قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

1.1.2.3 وقف المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية

تخصص الولايات المتحدة الأمريكية دعماً مالياً في المناطق الفلسطينية يقدر بنحو 300 مليون دولار، يتم صرفه عبر ثلاث قنوات أساسية، أولها دعم الملف الأمني في الضفة الغربية بقيمة 100 مليون دولار سنوياً، كما أنه يتم تخصيص 150 مليون دولار لمشاريع تطوير البنى التحتية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أما عن الدعم المخصص للموازنة فلا يتجاوز الـ50 مليون دولار سنوياً[143].

---

[142] علاء الدين عزت حمدان أبو زيد، مرجع سابق، ص97.

[143] موقع عربي 21، خبر بعنوان"أمريكا تستثني التنسيق الأمني من العقوبات على السلطة الفلسطينية"، نشر بتاريخ: 14 يوليو/ تموز 2018، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://arabi21.com.

ولا تهدف المساعدات الأمريكية إلى تطوير الجانب الاقتصادي للسكان الفلسطينيين فقط، بل تعود نشأة المساعدات المالية التي تقدمها أمريكيا للسلطة الفلسطينية إلى اعتقاد الإدارات الأمريكية المتلاحقة بأن وجود جهاز أمني فلسطيني هو عنصر أساسي لضمان الأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال العمل المباشر مع السلطة الفلسطينية بتدريب عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتوفير المعدات والأسلحة والمباني لها، وإعادة تنظيمها بشكل رسمي[144]. وبناءً عليه مثلت المساعدات الأمريكية عامل مهم في نهضة السلطة الفلسطينية، وهي بالتالي شكلت ورقة ضغط على السلطة للخضوع للقرارات الأمريكية.

ومع قدوم الرئيس الأمريكي ترامب للحكم، بادرت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إحدى الخطوات الخطيرة تجاه القضية الفلسطينية من خلال إلغاء أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات المخصّصة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه الأموال ستذهب الآن إلى مشاريع ذات أولوية كبرى في أماكن أخرى، وذلك كما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في العام 2018[145].

ولا تعتبر هذه الخطوة المرة الأولى التي تتخذ فيها الإدارة الأمريكية قراراً بوقف المساعدات المقدمة للفلسطينيين، حيث أنه وفي العام 2016 جمدت أمريكيا مبلغ 221 مليون دولار من قيمة المساعدات المقدمة سنوياً للسلطة الفلسطينية، والبالغ حجمها 380 مليون دولار، بسبب قيام السلطة بتخصيص جزء من موازنتها للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية[146].

---

[144] سائد تحسين حافظ ياسين، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية (دعم الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014، ص61.

[145] موقع الرأي، مقال بعنوان "وقف المساعدات الأمريكية .. ابتزاز سياسي وضغوطات اقتصادية"، نشر بتاريخ: 4 شباط/ فبراير 2018، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://alray.ps/ar/post/184063.

[146] موقع وكالة سبوتنيك، خبر بعنوان: الولايات المتحدة تقلص مساعداتها للسلطة الفلسطينية بسبب "تصرفات حركة حماس"، تاريخ النشر: 25 أغسطس/ آب 2018، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/arab_world.

وتجد الخطوات السابقة أساسها القانوني في قانون أمريكي اسمه "تايلور فورس"، وهو قانون صادق عليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهدف منع وزارة الخارجية الأمريكية من إرسال أي تمويل للسلطة الفلسطينية، وسمي بذلك نسبة للشاب الذي خدم بالجيش الأمريكي ثم قتل بيافا على يد شاب فلسطيني[147].

وبناءً على ما سبق باتت تعاني السلطة الفلسطينية من تراجع حاد في قيمة المساعدات الخارجية الممنوحة لها في السنوات الأخيرة حيث لم تتخط قيمة المنح والمساعدات الخارجية للعام 2018 حاجز 450 مليون دولار مقارنة بـ 1.2 مليار دولار لعام 2012، وهو ما تسبب في رفع فاتورة الدين العام على السلطة ليتخطى حاجز 4.8 مليار دولار وفق بيانات وزارة المالية الفلسطينية[148]. حيث إن مجرد حجب أو تقنين المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة سيكون لها آثار سلبية، والهدف منها حمل السلطة على القبول بالإملاءات الأمريكية التي تتساوق مع الأهداف الإسرائيلية[149].

ووفقاً للبيانات الصادرة عن موقع الاقتصادي الفلسطيني، فإن المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية توقفت بشكل تام منذ آذار/ مارس 2017، وفقاً لما صدر عن وزارة المالية الفلسطينية في بيانات الموازنة للأعوام (2018، 2017) والتي جاء فيها استمرار وقف الدعم الأمريكي[150].

والجدير بالذكر بأن إدارة ترامب عملت طوال هذه الفترة على ابتزاز السلطة الفلسطينية من خلال وقف المساعدات الأمريكية، لدفعها إلى القبول بصفقة القرن التي كان الرئيس ترامب قد أعلن عنها بشكل رسمي

---

[147] موقع رام الله الإخباري، خبر بعنوان: ترامب يوقع على قرار يعاقب الفلسطينيين مالياً، تاريخ النشر: 25 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://ramallah.news.

[148] تسنيم ياسين، مقال بعنوان "العلاقات الفلسطينية الأمريكية.. إلى أين؟"، موقع يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 24 أكتوبر/ تشرين أول 2018، تاريخ الزيارة: 5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: http://www.yabous.info/?id=15.

[149] رامي رمانة، موقع فلسطين أون لاين، هل يحمل وقف مساعدات واشنطن السلطة على قبول الإملاءات الأمريكية؟، نشر بتاريخ: 17 يونيو/ حزيران 2018، تاريخ الزيارة: 5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: http://www.felesteen.ps.

[150] موقع الاقتصادي الفلسطيني، خبر بعنوان: واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين، تاريخ النشر: 18 يناير/ كانون ثاني 2019. على الرابط: https://www.aliqtisadi.ps/article/65843.

بتاريخ 28 يناير/ كانون ثاني 2020، لذلك عملت أمريكا على وقف جميع المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المساعدة الأمنية التي تقدم بهدف الحفاظ على التنسيق الأمني لحماية إسرائيل[151].

وفي هذا الإطار أكد صائب عريقات على أن "السلطة الفلسطينية أرسلت خطابا إلى الخارجية الأمريكية، مطالبة الإدارة الأمريكية بوقف التمويل لتفادي التعرض لإجراءات قضائية .. وأضاف: لا نريد أن نتسلم أي أموال إذا كانت ستسبب لنا الوقوف أمام المحاكم"[152].

ولم تكتفي الإدارة الأمريكية بوقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وإنما انتهج ترامب بعض الأساليب الاستفزازية بهدف ابتزاز السلطة الفلسطينية وزيادة عزلتها ودفعها للقبول بالمقترحات التي يقدمها ترامب، ففي تاريخ 14 مارس/ آذار 2018 عقد كوشنر وجيسون غرينبلات "المبعوث الخاص لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية" في البيت الأبيض مؤتمر بشأن قطاع غزة، ضمّ ممثلين عن 19 دولة، من ضمنها إسرائيل وقطر والسعودية، في حين قاطعت السلطة الفلسطينية المؤتمر، وعلى الرغم من أن المؤتمر هدف إلى معالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية لسكان قطاع غزة، إلا إنه في مضمونه هدف إلى غير ذلك، حيث حاولت إدارة ترامب فيه جلب التبرعات الخليجية، وخاصة من السعودية وقطر، من أجل حل الوضع في غزة لضمان أمن مصر وإسرائيل، وكون ذلك يعد خطوة ضرورية[153].

وكانت السلطة الفلسطينية رفضت رفضاً قاطعاً هذا المؤتمر، واعتبر الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" بأن الحزمة الاقتصادية الأمريكية الموجهة إلى قطاع غزة محاولة لتقسيم الفلسطينيين وتقزيم الصراع مع إسرائيل

---

[151] Associated Press. (2018, Nov): In a twist, Trump fights to keep some Palestinian aid alive. URL: https://www.nbcnews.com/politics/politics-news/twist-trump-fights-keep-some-palestinian-aid-alive-n942106.

[152] يولاند نيل، موقع بي بي سي نيوز، خبر بعنوان "إدارة ترامب توقف كل المعونات الأمريكية للفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة وغزة"، نشر بتاريخ: 2 فبراير/ شباط 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: bbc.com/arabic/middleeast-47099861.

[153] White House, Readout of the Gaza Conference at the White House, Foreign Policy, 12/3/2018. bit.ly/2FKhNF6.

إلى حالة طوارئ إنسانية بحتة، واعتبر أن تعاون حركة حماس مع إسرائيل لتمرير الدعم القطري الذي تدفق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 إلى قطاع غزة، بوساطة مصرية وموافقة إسرائيلية، بمنزلة "أزمة وجودية"، وأن أي مفاوضات أو اتفاقات تستثني السلطة الفلسطينية تهدف إلى تعزيز الانقسام[154]. وفي رأيي الشخصي نؤيد موقف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، باعتبار أن هذا المؤتمر أهدافه خبيثة ولا تستهدف الجوانب الإنسانية والاقتصادية، وإنما هو بمثابة "الصيد في الماء العكر"، حيث أن ترامب حاول بكل الوسائل استغلال نقاط الضعف لدى السلطة الفلسطينية، والتي من أبرزها الانقسام الفلسطيني، ولم يجد أفضل من التحجج بالظروف الإنسانية والاقتصادية لسكان قطاع غزة من أجل توسيع الشرخ بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وكل ذلك من شأنه أن يضعف من السلطة الفلسطينية ويجبرها على القبول بالمقترحات الأمريكية دون نقاش أو تردد. وبناءً على ما سبق نستنتج بأن المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية كانت مجرد ورقة ضغط على السلطة للقبول بالقرارات الأمريكية، وبقاءها مجرد أداة بيد الإدارة الأمريكية، وخير دليل على ذلك هو ما قامت به إدارة ترامب بوقف هذه المساعدات عند عدم قبول السلطة بصفقة القرن.

2.1.2.3 إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن

إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعاملت مع منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لسياسات مختلفة، على حسب الظروف والأوضاع، بهدف ترويض المنظمة وتذويبها في بوتقة العملية السلمية التي تجنبتها المنظمة في بداية نشأتها، باعتبارها منظمة فدائية وثورية، تأسست بهدف محاربة إسرائيل، وتحقيق أهداف نضال الشعب

[154] David M. Halbfinger, Tensions Ease in Gaza, Allowing Money and Fuel to Roll In, The New York Times, 9/11/2018. nyti.ms/2DiOzPt.

الفلسطيني، وحصوله على حقه في تقرير مصيره، لذلك نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إليها كمنظمة عادية تمثل فئة بشرية معينة، ولا تملك الشرعية الكاملة[155].

ويعتبر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن أداة التواصل الأساسية بين السلطة الفلسطينية والإدارة الأمريكية، وذلك نظراً لعدم وجود سفارة فلسطينية في أمريكيا بسبب عدم وجود اعتراف أمريكي بدولة فلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وعلى الرغم من الدعوات السياسية والتشريعية المتكررة لإغلاق المكتب منذ فتحه، إلا أنها لم تتكلل بالنجاح، إلا في عهد الرئيس ترامب الذي استجاب لهذه الدعوات في العاشر من سبتمبر/ أيلول عام 2018، بحجة اتخاذ السلطة الفلسطينية مجموعة من الإجراءات أحادية الجانب، والمتمثلة في التوجه إلى المؤسسات الدولية، والتي من أبرزها هيئة الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية[156].

وكانت الإدارة الأمريكية قد بررت إغلاق مكتب المنظمة في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وجاء فيه "لقد سمحنا لمنظمة التحرير بالقيام بعمليات تدعم التوصل إلى اتفاق سلام دائم وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك منذ انتهاء الإعفاء السابق في نوفمبر 2017 ..... ولم تتخذ المنظمة أي خطوات من أجل بدء محادثات مباشرة مع إسرائيل، بل إنها على عكس ذلك نددت بخطة السلام الأمريكية حتى قبل أن تطلع عليها، ورفضت الانخراط مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بجهود السلام وغيرها"[157].

---

[155] علاء الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص134.

[156] Young, Karen De & Morris, Loveday (2018, Sep): Trump administration orders closure of PLO office in Washington". The Washington Post. U.S. Consulate General in Jerusalem.

[157] مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان لوزارة الخارجية الأمريكية تعلن فيه إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، العدد 117، شتاء 2019، ص217.

وجاءت ردود الأفعال الفلسطينية بشكل فوري على القرار الأمريكي، بحيث قال رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن حسام زملط "إن إغلاق مكتب المنظمة بالعاصمة الأميركية يحثنا على سرعة مقاضاة إسرائيل دولياً". وفي ذات السياق، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات "إن إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن لن يثني السلطات الفلسطينية عن السعي وراء قرار من المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل". كذلك قال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن "التمسك بالقدس والحفاظ عليها وعلى ثوابت الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها –بالإضافة للقدس– قضية اللاجئين وبقية الثوابت التي أجمع عليها شعبنا وقيادته، أهم من العلاقة مع واشنطن".[158]

كما أوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على إغلاق مكتب ممثلية منظمة التحرير في واشنطن هو عدوان أمريكي جديد على السلام في منطقة الشرق الأوسط، واعتداء صارخ على القانون الدولي وعلى المحكمة الجنائية الدولية التي لجأ إليها الشعب الفلسطيني لحمايته من الغطرسة الإسرائيلية. كما أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية على لسان الوزير "رياض المالكي" قرار الإدارة الأمريكية إغلاق مكتب المنظمة واعتبره تأكيداً على دور الولايات المتحدة كوكيل حصري لخدمة مصالح الاحتلال على حساب مجازره ضد الفلسطينيين[159].

وفي رأي الشخصي فإن ردود الأفعال الفلسطينية لم ترقى إلى المستوى المطلوب نحو قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وذلك لأن هذه الردود لم تتخطى مستوى الشجب والتنديد والاستنكار، بل أكثر من ذلك لم تنفذ القيادة الفلسطينية تهديداتها على الشكل المطلوب بالتوجه إلى المحكمة الجنائية

[158] موقع الجزيرة نت، خبر بعنوان: فلسطين ترد على إغلاق مكتب المنظمة: سنقاضي إسرائيل، نشر بتاريخ: 11 سبتمبر/ أيلول 2018، تاريخ الزيارة: 11 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/9/11.

[159] علاء الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص128.

الدولية، وعلى اعتبار أن قرار إغلاق مكتب المنظمة جاء بسبب التوجه الفلسطيني للمجتمع الدولي، فإننا في النهاية لم نحظى لا ببقاء مكتب المنظمة مفتوحاً ولا بالمجتمع الدولي الذي هددنا به.

2.2.3 موقف إدارة ترامب من تمويل الأونروا –UNRWA

جرى إنشاء الأونروا بناء على قرار الجمعية العمومية رقم (IV) 302 الصادر في شهر كانون الأول "ديسمبر" 1949، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 آيار "مايو" 1950. تتجاوب صلاحيات واختصاصات الأونروا مع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين لغاية الوقت الذي يتم في التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية اللاجئين. وتعتبر الأونروا الآن من أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث تقدم خدماتها لحوالي 4.56 مليون لاجئ فلسطيني، وتضم حوالي 29.000 موظف[160].

وفي الواقع ساعد إنشاء الوكالة (الأونروا) على إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة وحية، لأن التسجيل الذي قامت ولا تزال تقوم به الوكالة يثبت على الدوام واقع قضية اللجوء. لأنه إذا ما فقد اللاجئون الاعتراف الدولي بقضيتهم كلاجئين – قبل إيجاد حل سياسي عادل يلبي طموحهم بالعودة– فإنه من السهل النظر إليهم كجزء من البيئة السكانية المؤقتة التي استضافتهم وذلك من خلال اندماجهم في تلك المجتمعات، وفي حالة الاندماج فان اللاجئين يفقدون حقهم المتمثل في حق العودة والتعويض المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.[161]

ومنذ نشأتها، واجهت الاونروا عدد من المشكلات والصعوبات في عملها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، ولعل أكثر ما برز على الساحة في الآونة الأخيرة هو موضوع نقل الصلاحيات من الاونروا إلى السلطة الوطنية

[160] تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 1 كانون الأول "ديسمبر" 2007، الوثيقة رقم A/63/13. السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، الجلسة الثالثة والستين، الملحق رقم 13.

[161] محمد جردات، مذكرة بعنوان "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم، آب 1997، ص4.

الفلسطينية، بما يشكل عائق إضافي فوق ظهر الحكومة الفلسطينية، وذلك بهدف قطع المساعدات الأمريكية عن تمويل هذه المؤسسة.

لذلك، فإنه من المؤكد أن استمرار العجز المالي في ميزانية وكالة الأونروا، وعدم زيادة المانحين لتبرعاتهم إلى الوكالة، سيؤدي لولادة المزيد من المصاعب في عمل الوكالة داخل المخيمات الفلسطينية، وبالتالي نقل صلاحياتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ترعى الأونروا كمؤسسة دولية شؤون ما يقارب من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، وان عدم تجاوب المجتمع الدولي والدول المانحة لنداءات المفوض العام للأونروا لسد العجز المالي سيكون له أثر سلبي على حياة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي تموز/يوليو 2015، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنه نظراً إلى العجز الكبير في موازنتها الذي يصل إلى 101 مليون دولار أميركي، وهو "أكبر عجز مادّي تتعرّض له على الإطلاق"، بحسب مفوّضها العام سوف تواجه خطر تأجيل افتتاح المدارس ومراكز التدريب المهني/الفنّي التابعة لها في مطلع العام الأكاديمي الذي ينطلق في أواخر آب/أغسطس (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفي مطلع أيلول/سبتمبر في مناطق عملها الأخرى (الأردن ولبنان وسوريا)[162].

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول الرئيس للأونروا، مما يعني أنها ذات سلطات عالية على اتخاذ القرار، ولذلك يجب النظر إلى المصلحة الأمريكي في إبقاء أو إنهاء الوكالة من زاوية أن أمريكا تسعى لشرق أوسط مستقر وهادئ يوفر لحليفته الأساسية في المنطقة إسرائيل أقصى درجات الهدوء والامن والاستقرار،

[162] جلال حسيني، تمويل الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015، ص1.

لذلك فإن الولايات المتحدة دوماً أول من يعلم ويدعم الخطط الإسرائيلية تجاه توطين اللاجئين بما في ذلك خططها بخصوص الوكالة ذاتها[163].

وحسب وجهة نظري أن العجز المالي الذي يحصل داخل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ما هو إلا ذريعة وحجة سياسية لحل الوكالة ونقل خدماتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث ان الموقف الدولي والذي يعكس تصرفات وكالة الغوث من الشعب الفلسطيني هو دليل على تخاذل الدول المانحة، التي تطمح إلى تحقيق مصالحها من خلال الاونروا. كما أنني أرى بأن سياسة تقليص الاونروا لخدماتها منذ عدة سنوات لا يعود إلى أسباب مالية، وإنما سياسية أيضاً بهدف الضغط على قيادات السلطة الفلسطينية لقبول نقل الصلاحيات، أو التنازل خلال مفاوضات الحل النهائي مع إسرائيل.

وخير دليل على ان تراجع الاونروا ليس بسبب مادي، ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة في قرار نقل مقر الاونروا حين قال "إذا رغبت السلطة الفلسطينية في تسلم المسؤولين عن برامج الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في أي وقت، فإن الاونروا ستفعل كل ما بوسعها، لتسليم ميسر وفوري"، كذلك قيام الاونروا بتطبيق نظام التعاقد المؤقت في عملية التوظيف الجديدة لغاية 1999 إذ تفترض أن هذا التاريخ هو الموعد للانتهاء من مفاوضات الحل النهائي[164].

تكللت المعطيات السابقة في 31 أغسطس/ آب 2018 بقيام الرئيس ترامب بوقف التمويل بشكل كلي عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا)، وهي الوكالة التي قدمت خدمات عديدة للاجئين الفلسطينيين في مجالات عديدة كالتعليم والصحة وغيرها، وكانت إدارة ترامب

[163] نور مصالحة، المخططات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين من 1948-1972، مركز شمل، رام الله، 1996، ص22.
[164] سعيد سلامة، الذكرى الستون لنكبة فلسطين، دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، أيار 2008، ص57.

قد قررت مطلع 2018 تخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للوكالة، من 365 مليون دولار إلى 125 مليون دولار سنوياً، لم تقدم منها عام 2018 إلا 60 مليون دولار. وكان التمويل الأمريكي يمّثل للوكالة سابقًا ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة 1.24 مليار دولار، وهذا ما يؤثّر جذرياً في حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين المعتمدين على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان[165].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن أمريكيا كانت قد التزمت بدعم ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لمساعدة الشعب الفلسطيني، بحيث كان دور واشنطن مركزياً في إنشاء هذه الوكالة، بحيث تكون معنية بشكل محصور بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، حتى يتم حل قضيتهم بشكل سلمي، ومع تولي الرئيس ترامب الإدارة الأمريكية كان قد قلب هذه السياسة، وحولها لأداة ضغط على الفلسطينيين للمساهمة في تصفية قضيتهم، وهذا ما ترتب عليه اعتراض العديد من المؤسسات الأمريكية على قراراته بخصوص الأونروا من منطلق أن قطع المساعدات التعليمية والصحية والإغاثية التي تقدمها الأونروا لملايين الفلسطينيين سوف تؤدي إلى الانفجار، وإطلاق جولة جديدة من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن زعزعة أمن الدول المضيفة للاجئين، والتي تتلقى مساعدات من الأونروا (UNRWA)، مثل الأردن وسورية ولبنان[166].

أما بشأن موقف السلطة الفلسطينية، فإن القيادة الفلسطينية أطلقت خطة بالتنسيق مع جامعة الدول العربية للعمل على حشد الدعم والتأييد من أجل تجديد تفويض عمل الأونروا حسب قرار 194، ولحث الدول المانحة

[165] وحدة تحليل السياسات، أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، سبتمبر 2018.

[166] علاء الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص122-123.

على تمويل موازنتها للعام 2019، وتلقت تعهدات بدعم يقدر بـ .750 مليون دولار، الأمر الذي سيكون فيه الوضع المالي جيداً خلال النصف الأول من العام 2019، أي حتى انتهاء العام الدراسي[167].

وبالنظر إلى موقف ترامب من الاستيطان الإسرائيلي المستمر في الأراضي الفلسطينية، نجد بأنه لم يتخذ موقفاً واضحاً من هذا الأمر سواء بالقبول أو الرفض، وإنما كانت سياسة الصمت حيال ذلك هي المسيطرة في غالب أوقات فترة حكمه، بحيث نجد بان البيانات والخطابات التي يلقيها الرئيس ترامب بقيت صامتة أمام جبروت وقوة استيطان وهدم إسرائيل للمناطق المحتلة، كما هدد أكثر من مرة باتخاذ إجراءات صارمة على كل من يقوم بمعاداة إسرائيل ومعاداة السامية[168].

3.3 الموقف من القدس ونقل السفارة الأمريكية

في أواخر العام 2017 أعلن الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" بأن مدينة القدس تمت إزاحتها من جدول أعمال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أي أن القدس لا علاقة لها بالفلسطينيين كما يرى ترامب[169]، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال قرار نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس، وهذا ما معناه اعتراف أمريكي صريح ومباشر بأن القدس عاصمة لإسرائيل.

---

[167] هالة جفال، وقف المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية والبحث عن "قيادة بديلة"، برنامج "التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات" – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، نشر بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: masarat.ps/article/5106.

[168] سائد أبو عدوان، مرجع سابق، ص3.

[169] أحمد فايق دلول، "قراءة في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، عدد 374، يوليو 2018، ص43.

1.3.3 مضمون وتداعيات قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس

أعلن الرئيس الأميركي ترامب في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017 قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، مدعياً بأن "إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق أن تحدد عاصمتها"[170].

وبالنظر إلى هذا القرار نجد بأنه من أخطر القرارات الصادرة عن الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فهذا القرار لم يكن عادي، أو شكل من أشكال الوعود الانتخابية للرئيس ترامب، بل هو قرار مصيري يعبر عن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، لأن هذا القرار ليس بالجديد وإنما قرار قديم تم إقراره من قبل الكونغرس الأمريكي في العام 1995، ولم يكن هناك أي رئيس أمريكي جاد في تنفيذه، إلى غاية وصول الرئيس ترامب الذي لاقى صيغة وآلية للنفاذ، ولتغيير الأمر الواقع[171].

وبناءً عليه نرى بأن قرار نقل السفارة الأمريكية يمثل اعتراف أمريكي كامل بأن المدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل، متجاهلاً بذلك قرارات المجتمع الدولي، ومتجاهلاً أيضاً تاريخ القدس، ومتجاهلاً كل الإجراءات والمفاوضات التي حصلت ما بين الطرفين، والتي تقوم على أن التسوية النهائية لوضع المدينة لا يمكن أن يكون إلا من خلال المفاوضات بين الجانبين، ولا يجوز أن يتم عن طريق قرارات فردية تخدم مصالح دولية وسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

إن الخلفية التاريخية لقرار الرئيس رونالد ترامب لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس يعود الى فترة ما قبل عشرون عامًا تقريبًا، وبموجب القانون الذي اصدره الكونجرس الأمريكي لعام 1995م والذ جاء فيه

---

[170] كمال قبعة، قرار ترامب بشأن القدس: خلفيات وأبعاد قانونية مارقة، موقع مركز الأبحاث الفلسطيني، بدون تاريخ نشر، تاريخ الزيارة: 15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://www.prc.ps.

[171] تغريد عودة وأريج جبر، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة قانون سفارة القدس، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عدد 28، الجزائر، أبريل 2020، ص76.

التأكيد على نقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ومما مارسه الرئيس الأميركي كلينتون من ضغط تم تعديل القانون بما يسمح فيه للرئيس الأمريكي الحق في تأجيل تنفيذ هذا القانون لمدة 6 شهور في كل مرة شرط اعلام الكونجرس الأمريكي بذلك، وهذا ما تعاقب على فعله رؤساء أمريكا، واستمر الحال كذلك الى عام 2016م عندما جاء الرئيس ترامب وتعهد في دعايته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى مدينة القدس، كما وأشار الى عدم المساس بقضايا الوضع النهائي وإمكانية تقسيم القدس الى عاصمتين في حال موافقة الجانبيين الفلسطيني والإسرائيلي.[172]

2.3.3 الانعكاسات القانونية للقرار الأمريكي بنقل السفارة

وفقًا لاتفاقية لاهاي لعام 1907م، واتفاقية جينيف الرابعة لعام 1994م فأن كل الممارسات التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين والقدس باطلة ولا يترتب عليها أي آثار قانونية، ويعد قرار نقل السفارة اعترافًا بان القدس عاصمة لاسرائيل، مما يشجع باقي الدول السير على نهج ما سارت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ما قد يترتب عليه إضفاء الشرعية على قرار نقل السفارة الى القدس، وبالإضافة الى ما يعيشه سكان مدينة القدس من قلق عقب اصدار قرار نقل السفارة، الا ان الابعاد والآثار القانونية لهذا القرار تفرض نفسها على الحالة الفلسطينية.[173]

إن القرار الصادر عن الرئيس الأميركي لنقل السفارة الأمريكية الى القدس له آثار وأبعاد قانونية بالغة الخطورة تتمثل في حصول انقلاب دراماتيكياً على الموقف الأميركي من احتلال اسرائيل لفلسطين منذ العام

[172] بلال بو عكيرة، " مركز القدس في القانون الدولي على ضوء نقل السفارة الأمريكية "، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة مج12، ع3، 2020م،ص108.

[173] نقموش محمد، أحمد ميولودية، قرار الرئيس الأميركي ترامب نقل السفارة الأمريكية الى مدينة القدس (دراسة مقارنة)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد3، 2018م، ص450.

1967م اذ يترتب على هذا الاعتراف ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترى في الوجود الاسرائيلي في القدس الشرقية شكلًا من أشكال الاحتلال وهو ما يعني اعترافًا قانونيًا بالقرارات والممارسات الاسرائيلية.[174]

من الآثار المترتبة على نقل السفارة الأمريكية الى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل انها قطعت الطريق امام العملية السلمية وأكد على عبثية المفاوضات التي استمرت لوقت طويل وبالتالي القضاء على أي شكل او سبيل للتوصل الى حل سياسي بالطرق السلمية، اضافة الى ما اظهره هذا القرار من التفاف على قرارات الشرعية الدولية والتي منها القرار 181، والقرار 194، وان القبول بهذا القرار سيؤدي الى تصفية كافة الملفات العالقة بشأن القضية الفلسطينية والقدس[175].

وأجد أن قرار نقل السفارة من جهة عملية يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين ويهددها ويضعف دورها في المفاوضات القادمة نتيجة العنف والتوتر الذي قد تشهده الحالة الفلسطينية والدولية، كما وقد يدفع ذلك الجانب الفلسطيني الى رفض المفاوضات واختيار الكفاح المسلح طريقًا لها، والعودة الى الحالة الى حيث النقطة التي بدأت منها واعتبار المفاوضات بلا فائدة كأن لم تكن.

وبالنظر في الآثار القانونية المترتبة على إصدار القرار الامريكي لنقل السفارة الأمريكية الى القدس والذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، وللقرارات الإقليمية والدولية، والذي له أثر على الاستقرار الدولي، وعليه يجب على كافة المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية أن تقف عند حدود مسؤوليتها القانونية للدفاع عن القدس والتصدي للقرار من خلال الوسائل التالية:

---

[174] ابراهيم يوسف أحمد عبيد، " دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأميركي بنقل السفارة من تل ابيب الى القدس في كانون الأول/ ديسمبر 2017م، مجلة دراسات اقليمية، مج13، عدد40، 2019م، ص47-48.

[175] أحمد فايق دلول، مرجع سابق، ص53.

أولًا: الدعوة الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي للنظر في هذا القرار الذي يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وتهديدًا للأمن والسلم الدوليين، بالإضافة الى مناقشة انتهاكات الولايات المتحدة لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس.[176]

ثانيًا: في حال حاول مجلس الأمن التصدي لهذه القرارات وفشل في ذلك يتم التوجه الى الجمعية العامة تحت مرجعية قرار الاتحاد من اجل السلم للتصدي لهذا القرار، ويحق للجمعية طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية عن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن انتهاكاتها لمبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة.[177]

ثالثًا: العمل على إصدار قرار يقضي بالمقاطعة الدولية لإسرائيل لعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة، وتدويل الصراع مع الاحتلال ضمن استراتيجية نضالية وسياسية شاملة.[178]

3.3.3 الموقف الفلسطيني والعربي من قرار نقل السفارة

تلقى قرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس ردود فعل تمثلت في المواقف الآتية:

أولًا: الموقف الفلسطيني

رفض الفلسطينيون بجميع أطيافهم القرار الأمريكي بنقل السفارة، وهذا ما نبحثه كما يلي:

---

[176] نقموش محمد، مرجع سابق، ص 454.

[177] المستشار الدكتور مساعد عبد العاطي المحاريقي، قراءة قانونية في قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس في ضوء قواعد القانون الدولي العام، نادي الحافة، السودان، تاريخ النشر 2018/3/9م.

[178] صلاح عبد العاطي، نقل السفارة الأمريكية الى القدس المخاطر وخيارات المواجهة، المركز الفلسطيني للدراسات والأبحاث، مسارات، فلسطين، 2019م، ص11.

1) موقف السلطة الفلسطينية

اعتبر الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" أنن السفارة الاميركية الجديدة عبارة عن "بؤرة استيطانية اميركية في القدس الشرقية"[179]. وأكد في وقت سابق خلال افتتاح السفارة الفلسطينية الجديدة في الفاتيكان أن نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس سيضر بعملية السلام. ويأتي ذلك بعد إعلان الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب نيته نقل سفارة بلاده إلى القدس، في خطوة تعكس تغييرا جذريا في السياسة الأمريكية المتبعة منذ عقود[180].

وكان الرئيس الفلسطيني "عباس" قدر حذر ترامب من مخاطر مثل هذه الخطوة، لافتا إلى أن عباس سيواصل تواصله مع زعماء العالم للحيلولة دون إتمام مثل هذه الخطوة. وكان ذلك بعدما أبلغ الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، نيته بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفقا للمتحدث باسم السلطة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة[181]. وجاء على لسان الناطق باسم الحكومة الفلسطينية "إبراهيم ملحم" بأن إقدام الولايات المتحدة الامريكية على نقل السفارة تجاوزاً وتعدياً وخرقاً للقانون الدولي[182].

---

[179] موقع "The Times of Israel"، خبر بعنوان "محمود عباس يدين نقل السفارة الأمريكية ويعتبرها' بؤرة استيطانية' في القدس"، نشر بتاريخ: 15 مايو/ أيار 2018، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: ar.timesofisrael.com.

[180] موقع فرانس24، خبر بعنوان "محمود عباس: نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس "سيضر بعملية السلام"، نشر بتاريخ: 14 يناير/ كانون ثاني 2017، تاريخ الزيارة: 2 فبراير/ شباط 2022، على الرابط: www.france24.com/ar/20170114.

[181] موقع بالعربية cnn، خبر بعنوان "ترامب هاتف عباس والملك عبدالله الثاني حول نقل سفارة أمريكا للقدس"، نشر بتاريخ: 5 ديسمبر/ كانون أول 2017، تاريخ الزيارة: 2 فبراير/ شباط 2022، على الرابط: arabic.cnn.com.

[182] موقع أطباء بلا حدود، جرحى مسيرة العودة عالقون في متاهة الألم، نشر بتاريخ 14 مايو/ أيار 2019، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: www.msf.org/ar.

كما وقامت وزارة الخارجية الفلسطينية بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية في محكمة الجنايات الدولية، بسبب قرار نقل السفارة، لأن هذا القرار يعتبر انتهاكاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة سنة 1961.[183]

وكانت السلطة الفلسطينية قد أبلغت الإدارة الأمريكية بشكل رسمي رفضها لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقال مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية نبيل شعث ان الفلسطينيين لن يقبلوا "باي عملية سلام ترعاها الولايات المتحدة الأميركية" في حال الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[184].

2) موقف الفصائل والأحزاب الفلسطينية

كما هو الحال في موقف السلطة الفلسطينية، فقد رفضت الفصائل والأحزاب السياسية قرار نقل السفارة، فقد صرحت منظمة التحرير الفلسطينية بأن "قرار ترامب حول القدس يدمر أي فرصة لحل الدولتين"[185]، كما وقال صائب عريقات بأن قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخاصة باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان العربي السوري المحتل "تعد لعصر ما بعد القانون الدولي، إذ أنها تستبدل مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، بمبدأ إجازة الاحتلال بالقوة، وتحويل قوة المنطق والقانون إلى منطق القوة والظلم"[186].

---

[183] علاء الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص108.

[184] موقع وكالة وطن للأنباء، السلطة الفلسطينية تبلغ واشنطن رسميا رفضها نقل السفارة الاميركية الى القدس، نشر بتاريخ: 4 ديسمبر/ كانون أول 2017، تاريخ الزيارة: 23 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: https://www.wattan.net/ar/news/227590.html.

[185] موقع نداء سوريا، خبر بعنوان: أولى ردود الأفعال الفلسطينية والدولية على قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، نشر بتاريخ 6 كانون أول/ ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: https://www.nedaa-sy.com/news/3034.

[186] موقع منظمة التحرير الفلسطينية، خبر بعنوان "عريقات: قرارات ترامب تعد لعصر ما بعد القانون الدولي"، نشر بتاريخ: 26 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: http://www.plo.ps/article/50293/.

كذلك عبرت حركتا حماس والجهاد الاسلامي عن رفضهما للإعلان الأمريكي عن نقل السفارة الأمريكية للقدس بالتزامن مع ذكرى النكبة، وأكدت الحركتان أن القرار باطل وغير شرعي وإمعان في العدوان على الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين بشكل عام[187].

بناءً على ما سبق فإن الموقف الفلسطيني من مدينة القدس يتمثل في تمسك الفلسطينيين بالقدس عاصمة فلسطين، وهذا ما معناه الرفض الكلي والقاطع لقرار إدارة ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، وهذا استناداً إلى ما أكد عليه اعلان وثيقة الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988م، حيث نص على "إقامة دولة فلسطين على أرض فلسطين وأن تكون عاصمتها القدس" وذلك استنادًا الى الأساس القائم على أن القدس جزأ لا يتجزأ".[188]

ثانيًا: الموقف العربي من قرار نقل السفارة

قال الأمين العام المساعد للجامعة العربية، حسام زكي، إن اجتماع المندوبين الدائمين ناقش مشروع قرار يدعم الصمود الفلسطيني ويرفض القرار الأمريكي بشأن القدس. وبحسب قرارات جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي والأمم المتحدة، فإن القدس الشرقية، حيث يتواجد المسجد الأقصى، هي مدينة عربية فلسطينية محتلة، وجزء لا يتجزأ من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967[189].

وفي هذا الإطار أدانت قطر قرار نقل السفارة على لسان مراقب مجلس الشورى ناصر الكعبى، واعتبرت القدس خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، وقد اعتبر الكعبى أن القرار مرفوض جملةً وتفصيلاً، داعياً المجتمع

[187] إبراهيم محمد، موقع الغد، حماس والجهاد: نقل السفارة إلى القدس قرار باطل وسيفجر المنطقة في وجه الاحتلال، نشر بتاريخ 23 فبراير/ شباط 2018، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: www.alghad.tv.

[188] ماجد كيالي، القرار الأميركي بشأن القدس والموقف الفلسطيني، مقالات رأي (تحليلات)، موقع الجزيرة نت، تاريخ الزياراة 30/ نيسان/2021م.

[189] حسين محمود، الجامعة العربية: مشروع قرار للتصدي لقرار أمريكا بشأن القدس وخطة تحرك، نشر بتاريخ: 16 مايو/ أيار 2018، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: www.aa.com.

الدولي إلى الوقوف مع التزاماته تجاه حقوق الشعب الفلسطيني. كما نددت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين بقرار ترامب بشأن مدينة القدس، واعتبرتا أن هذا القرار باطل، ولا يمكن لهذا القرار أن يلغى الحق الفلسطيني في مدينة القدس، وأنها مدينة فلسطينية، كما اعتبرتا أن هذ القرار يهدد القضية الفلسطينية، ويعمل على تعطيل المبادرات والحلول بشأنها[190].

كما استنكرت كل من تونس والسودان والأردن وسوريا ولبنان والعراق والمغرب قرار الرئيس الأمريكي واعتبروه قراراً باطلاً، كما أعربوا عن أسفهم الشديد لصدور هذا القرار في هذا الوقت العصيب الذي تمر بها القضية الفلسطينية، وأوضحوا أن قضية القدس لا تمس الفلسطينيين وحدهم بقدر ما تمس الأمة العربية والإسلامية جمعاء. كما أكدت هذه الدول على ضرورة التراجع الأمريكي عن هذا القرار والعودة إلى التسوية السياسية التي من شأنها إعادة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني[191].

ومن خلال ما سبق نرى بأن التحرك الدبلوماسي العربي كان ضعيفاً ولا يتماشى مع خطورة هذا القرار، حيث ترك هذا الموقف دلالات على أن الدول العربية ستستمر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، كما أن غياب ردود الفعل العربية القوية على هذا القرار جاء نتيجة ضعف تداول القضية الفلسطينية بين الولايات المتحدة والدول العربية، هذا إلى جانب الثقة العربية بالقرارات الأمريكية منذ تولي ترامب مقاليد الحكم، لذلك لا تملك الدول العربية ضد القرار سوى عدم الاعتراف به دون العمل من خلال خطوات ملموسة على إفشاله، فيما تستمر الإدارة الأمريكية على الترويج، ونشر ملفات أخرى تتلاءم مع مصالح الدول العربية، مثل الحرب على الإرهاب والملف الإيراني، وذلك للتغطية على هذا القرار.

---

[190] علاء الدين عزت أبو زيد، مرجع سابق، ص109.

[191] موقع الجزيرة نت، خبر بعنوان: أبرز ردود الفعل الرافضة لقرار ترامب بشأن القدس، تاريخ النشر: 7 ديسمبر/ كانون أول 2017، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aljazeera.net.

4.3.3 موقف المجتمع الدولي من قرار نقل السفارة

عبر المجتمع الدولي عن أسفه الشديد عن القرار الأمريكي الصادر بنقل السفارة، وبناءً عليه تقدمت كل من تركيا واليمن باسم المجموعة العربية ومجلس التعاون الإسلامي بمشروع القرار رقم (A/ES-10/L) [192] إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة وضع القدس، والتي بناءً عليه انعقدت في دورة استثنائية طارئة بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون أول 2017. وكان المشروع قد تضمن قرار ترامب بشكل ضمني، بحيث جاء فيه وإذ تعرب في هذا الصدد عن أسفها البالغ إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس". والمقصود بـ"القرارات الأخيرة" قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والأمر بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس[193]. كذلك تضمنت الفقرة الثانية من المشروع "تطالب جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات".

وكان مشروع القرار السابق ذكره قد عرض للتصويت في الجمعية العامة بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون أول 2017، وصوتت لصالحه 128 دولة، وعارضته 9 دول هي (الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، هندوراس، غواتيمالا، طوغو، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، جزر مارشال)، وامتنعت عن التصويت عليه 35 دولة، وتغيبت عن التصويت 21 دولة[194].

أضف لما سبق، فإن قرار نقل السفارة يتعارض مع عديد المواثيق والقرارات الدولية، أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم احتلال أراضي الغير بالقوة، وكذلك قرار التقسيم رقم 181 الذي ينص على قيام دولتين

---

[192] مشروع القرار الذي قدم للتصويت عليه في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، رمز القرار: A/ES-10/L، مؤرخ في ديسمبر/ كانون أول 2017، عنوان القرار "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة".

[193] صلاح عبد العاطي، نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: المخاطر وخيارات المواجهة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، فلسطين، 19 يناير/ كانون ثاني 2017، ص3.

[194] موقع الجزيرة الإخبارية، تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار بشأن القدس في 21 ديسمبر/ كانون أول 2017، بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون أول 2017، Aljazeera.net، تاريخ الزيارة: 25 نوفمبر/ تشرين أول 2021.

يهودية وفلسطينية، مع إعطاء القدس وضعاً قانونياً خاصاً، بوضعها تحت الوصاية الدولية، كذلك يتعارض القرار مع مجموعة من القرارات الدولية الصادر بحق مدينة القدس، والبالغ عددها 60 قرار[195].

من خلال ما سبق توصلت إلى نتيجة عامة مفادها أن قرار الرئيس الأميركي بنقل السفارة الأمريكية الى القدس يمثل خرقًا جسيمًا وفاضحًا لمبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني ولكافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها، وخاصة قرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن القدس، واعترافًا من الولايات المتحدة الامريكية بسيادة دولة الاحتلال على المدينة المقدسة بشطريها، الأمر الذي قد يؤثر على حل الدولتين، ويزيد من القلق والتوتر في الاوساط العربية والدولية من زيادة التطرف الاسرائيلي والأميركي في فلسطين، كما ويعني ذلك عدم صلاحية الولايات المتحدة الأمريكية لتكون وسيطًا بين الطرفين، لما اظهرته من تحييز الى الطرف الاسرائيلي، الامر الذي سيؤدي الى اغلاق باب التفاوض والاتجاه الى طريق بديل للحل السلمي قد يتخذ شكل العنف والقوة.

[195] محمد نقموش، مرجع سابق، ص450-451.

الفصل الرابع: صفقة القرن: اثارها وتداعياتها

4.1 مفهوم صفقة القرن

4.1.1 تعريف صفقة القرن

4.1.2 بنود صفقة القرن

4.2 تداعيات صفقة القرن وآثارها

4.2.1 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة لإسرائيل

4.2.2 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة لفلسطين

4.2.3 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

4.3 ردود الأفعال حول صفقة القرن

4.3.1 الموقف الفلسطيني

4.3.2 الموقف الإسرائيلي

4.3.3 الموقف العربي والإقليمي

4.3.4 الموقف الدولي

4.4 مدى قانونية الصفقة وفقاً لقرارات المجتمع الدولي

الفصل الرابع: صفقة القرن: اثارها وتداعياتها

تكللت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب بما يعرف بصفقة القرن، والتي تعتبر من أهم الأحداث المرتبطة بتسوية القضية الفلسطينية، حيث ان ترامب وبعد توليه الرئاسة الأمريكية، أعلن عن عزمه إلى التوصل إلى حل نهائي للصراع المزمن في الشرق الأوسط، ووفق تعبيره قال بأنه سيحقق ما فشل سابقوه في تحقيقه، ووكل صهره "جاريد كوشنر" برئاسة فريق السلام في الشرق الأوسط[196]. وبناءً عليه تعتبر هذه الصفقة أهم مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وبناءً عليه تم تخصيص هذا الفصل للحديث عن هذه الصفقة بشكل مفصل من خلال الوقوف عند مفهومها وتداعياتها وآثارها وردود الأفعال حولها، ومدى توافقها مع قرارات المجتمع الدولي.

1.4 مفهوم صفقة القرن

1.1.4 تعريف صفقة القرن

أعلن دونالد ترامب الرئيس الأمريكي عن صفقته التاريخية كما وصفها تحت اسم "صفقة القرن" أو "المبادرة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط" بتاريخ 28 يناير/ كانون أول من العام 2020 في البيت الأبيض وسط احتفالية جرت بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعدد من الدبلوماسيين والسفراء العرب، وكانت هذه الصفقة بمثابة رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[197]. وبالرجوع إلى المفهوم اللغوي لمصطلح "صفقة القرن" نجد بأن كلمة "صفقة" في اللغة العربية تشير إلى فكرة

[196] محمد قاسم أبو بكر، صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2021، ص1.
[197] عبد الله المجالي، صفقة القرن: تحليل مضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 24، عدد 91، عمان، 2020، ص71.

العقد والبيع والالتزام في تنفيذ بيع أو بيعة بين طرفين، وتستعمل هذه الكلمة إلى جانب كلمة "قرن" في الإطار السياسي للتجارة في موضوع معين في السوق السياسية منذ قرن من الزمن (100 عام)[198].

ومن خلال هذا المفهوم أجد بأن ترامب استعمل مصطلح "صفقة القرن" للدلالة إلى طبيعة فكرة التسوية القائمة على بيع وشراء القضية الفلسطينية، كما أن ترامب استعمل كلمة الصفقة نظراً لأنها تستهدف الجوانب الاقتصادية بشكل أساسي أيضاً. وكانت الإدارة الأمريكية قد سعت مسبقاً إلى توفير بيئة سياسية كفيلة بإنجاح صفقة القرن، من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات السابقة، واللازمة لخلق بيئة مواتية، وذلك من خلال تشكيل فريق عمل من أركان الإدارة الأمريكية، وعلى رأسه كوشنر[199] إلى جانب مايك بومبيو (وزير الخارجية)، وكذلك ديفيد فريدمان (السفير الأمريكي في إسرائيل)، إضافةً إلى جيسون جرينبلات (الممثل الخاص لترامب في المفاوضات الدولية ومستشاره في الشأن الإسرائيلي)، وكذلك جون بولتون (مستشار الأمن القومي الأمريكي).[200]

وعليه تعرف صفقة القرن على أنها: مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إيجاد حلول على أرض الواقع لقضايا الحل النهائي بما فيها انهاء ملف اللاجئين بشكل كامل[201].

---

[198] منتصر سمير جرار، الاستراتيجية الفلسطينية ضد صفقة القرن ومواجهتها، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – جامعة فلسطين، مجلد 9، عدد 3، غزة، 2019، ص6.

[199] جاريد كوري كوشنر (بالإنجليزية: Jared Corey Kushner): رجل أعمال ومستثمر أمريكي يهودي أرثوذكسي. وهو نجل قطب العقارات الأمريكي تشارلز كوشنر، كما أنه متزوج من إيفانكا ترامب، ابنة رجل الأعمال ورئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب.

[200] بكر البدور، صفقة القرن: المعيقات والتحديات والآفاق خلال عام 2019، مجلة دراسات شرق أوسطية – مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 23، عدد 88، الأردن، 2019، ص101.

[201] محمد شاكري، مضمون صفقة القرن، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com/.

2.1.4 بنود صفقة القرن

للتعرف بشكل أكبر على هذه الصفقة، ينبغي علينا الوقوف عند أهم ما جاء فيها، كما يلي:

أولاً: البنود الأساسية: تضمنت صفقة مجموعة من البنود الأساسية فيما يخص حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل نهائي، كما يلي[202]:

- ضم المستوطنات الإسرائيلية –غير الشرعية بموجب قواعد القانون الدولي[203]– إلى إسرائيل، أي إعطائها الشرعية الكاملة، واعتبارها من قبيل المدن الإسرائيلية العادية، فمثلاً تصبح مستوطنة كريات أربع مثلها مثل أي مدينة إسرائيلية عادية.
- الاعتراف الأمريكي الكامل بأن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل.
- فرض السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة على مناطق غربي الأردن.
- بلدة أبو ديس الواقعة شرقي القدس ستكون العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية.
- تبادل الأراضي، وذلك من خلال منح الدولة الفلسطينية بعض الأراضي غربي النقب.
- التفاوض مستقبلاً حول إمكانية ضم منطقة المثلث للدولة الفلسطينية (وهي المنطقة الواقعة من أم الفحم شمالاً حتى كفر برا جنوباً).

---

[202] محمود مجادلة، خبر بعنوان "دونالد ترامب يعلن بنود صفقة القرن"، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 3 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.arab48.com/.

[203] تعتبر المستوطنات الصهيونية المقامة على أراضي الضفة الغربية والقدس والجولان السوري غير شرعية وغير قانونية بموجب عديد القرارات الدولية الصادرة عن مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، لعل أبرزها القرار رقم (2334) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 23 كانون أول/ ديسمبر 2016، والذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي غير قانوني، ويجب على إسرائيل التخلي عن نشاطاتها الاستيطانية مع التركيز على حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وكذلك طلب من جميع الدول في العالم التمييز في معاملاتها بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. مشار إليه في: حسام محمد جبر يونس، قرار مجلس الأمن رقم (2334) في التصور الإسرائيلي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، عدد 2، غزة، يوليو 2018، ص238.

- تكون الدولة الفلسطينية هي الضفة الغربية وقطاع غزة، والربط بينهما من خلال نفق.
- منح الفلسطينيين 4 سنوات للمفاوضات في إطار الخطة.
- تلتزم إسرائيل بالاعتراف بدولة فلسطين، وتجميد توسيع المستوطنات لمدة أربع سنوات.
- تلتزم فلسطين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل وفقاً للحدود الجديدة المتفق عليها، وكذلك تلتزم بعدم المطالبة بالقدس القديمة كجزء من دولة فلسطين باعتبارها من ضمن الحدود الإسرائيلية.
- نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، بالتحديد سلاح حركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.
- يتنازل الفلسطينيين عن حق العودة.
- وقف دفع الرواتب لأسر الشهداء والأسرى.
- وقف كافة التحركات الدولية من قبل فلسطين ضد إسرائيل، وعدم انضمام فلسطين لأي مؤسسة دولية بدون موافقة إسرائيل، وكذلك وقف التحريض ضد إسرائيل.
- العمل على إتمام المفاوضات بين الجانبين خلال مدة زمنية (4 سنوات).

وفي هذا الإطار كان السفير الأمريكي لدى إسرائيل قد أجاز البنود الأساسية لصفقة القرن في ثلاثة بنود، وهي: السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية المحتلة، والتواجد الأمني الإسرائيلي الدائم في منطقة "غور الأردن" (بين الضفة والأردن)، واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل. وادعى فريدمان أن الولايات

المتحدة سوف تستمر في العمل مع الحكومة الإسرائيلية ومع الفلسطينيين ومع اللاعبين الإقليميين الآخرين، "من أجل تحقيق السلام"[204].

ثانياً: الاقتصاد الفلسطيني: تتضمن صفقة القرن مجموعة من البنود الاقتصادية التي تستهدف الجانب الفلسطيني بالأساس، حيث أن ترامب يعلم كل العلم الحالة الاقتصادية المتردية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، لذلك عمل على هذه النقطة كبند حساس يغري الجانب الفلسطيني، بحيث ادعى ترامب بأن صفقته تعتبر "رؤية لتمكين المجتمع الفلسطيني من بناء مجتمع مزدهر وحيوي".[205]

وعليه اشتملت الصفقة على ثلاثة مبادرات من شأنها دعم الاقتصادي الفلسطيني، من خلال تخصيص 50 مليار دولار للاستثمار على مدى عشر سنوات، بحيث تتضمن المبادرة الأولى إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للفلسطينيين، من خلال تطوير الحقوق الملكية والنقدية وتعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد، وتعزيز أسواق رأس المال، وتأمين دعم المستشفيات والمدارس والمنازل والكهرباء والمياه. أما المبادرة الثانية فتتضمن مجموعة من البرامج لتحسين رفاه الشعب الفلسطيني بشكل غير مباشر، بما يخص الانترنت، والتدريب المهني والفني، والرعاية الصحية، والأنشطة الثقافية والترفيهية والمنتزهات والمرافق الرياضية. في حين تشير المبادرة الثالثة إلى تعزيز الحوكمة الفلسطينية، وتحسين قدرة القطاع العام والخاص، وتعزيز الجهاز القضائي الفلسطيني[206].

---

[204] عبد الرؤوف أرناؤوط، موقع الأناضول، خبر بعنوان "السفير الأمريكي في إسرائيل يكشف 3 محددات لـ"صفقة القرن"، نشر بتاريخ: 27 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aa.com.tr/ar.

[205] النص الأساسي لوثيقة صفقة القرن، الترجمة الكاملة للوثيقة، موقع البيت الأبيض، ص54. على الرابط: https://www.whitehouse.gov.

[206] محمد قاسم أبو بكر، صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2021، ص107.

ثالثاً: الأسرى واللاجئين الفلسطينيين

فيما يخص موضوع الأسرى تتضمن صفقة القرن على إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، باستثناء المدانين بقتل أو بالشروع بقتل، أو المدانين بتهمة التآمر لارتكاب القتل، أو المواطنون الإسرائيليين (فلسطيني عرب الداخل)[207].

أما مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فتتضمن صفقة القرن حل نهائي لهم من خلال ثلاثة خيارات، هي[208]:

1- الاستيعاب في دولة فلسطين: طرحت الصفقة خيارات للاجئين الفلسطينيين منها "الاستيعاب في دولة فلسطين" وهي الدويلة التي نشر الرئيس الأمريكي خارطتها خلال إعلانه عن خطته. ويكون للإدارة الصهيونية أن تحدد من يعيش في دولة فلسطين الجديدة المزعومة ضمن صفقة القرن، وذلك لاعتبارات أمنية، ومن لا يسمح له بالعيش فيها لن يتمكن حتى من زيارتها حسب بنود الصفقة، ويتم الاتفاق أيضاً على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين وفق ما جاء في النص، وذلك بمراعاة عوامل مختلفة بما في ذلك القوى الاقتصادية وهياكل الحوافز، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول بشكل يؤثر على تطوير البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل[209].

2- الاندماج المحلي في البلدان الحالية المضيفة (رهناً بموافقة تلك البلدان). ويكون ذلك من خلال دمج اللاجئين في البلدان المضيفة لهم، ومنحهم الجنسية الكاملة.

---

[207] طارق طه، تفاصيل صفقة القرن: القدس، اللاجئون، المثلث، الأسرى، الحدود، غزة، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 5 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.arab48.com/.

[208] محمد قاسم أبو بكر، مرجع سابق، ص94-95.

[209] منصورية داوودي وعقبة خضراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وصفقة القرن، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السادس، العدد الأول، الجزائر، 2022، ص225.

3- قبول 5 آلاف لاجئ كل عام لمدة تصل لعشر سنوات (50 ألف لاجئ إجمالي)، في كل دولة من دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين يوافقون على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين (رهناً بموافقة تلك الدول بشكل فردي على ذلك).

رابعاً: مدينة القدس: تشكل صفقة القرن املاءات وإجبار وإذعان لا خيارات فيها وهي سرقة كاملة للقدس دون مقابل، وتصفية القضية الفلسطينية، وبيع مالا يباع وتمرير مالا يمرر وعنصرية واضحة يصمت العالم عنها. وتعترف الخطة بحق إسرائيل في كافة "القدس غير المقسمة" معترفة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وسيحظى الفلسطينيون بأحياء في الأجزاء الخارجية للقدس الشرقية وراء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك كفر عقب ومخيم شعفاط وأبوديس[210]. كما وتضع الصفقة المسجد الأقصى متضمناً المصلى القبلي تحت السيادة الإسرائيلية، إذا تدعو الصفقة على إبقاء الوضع الحالي، وترفض مطالب الفلسطينيين بالحرم الشريف، إذ تضعه بدلاً من ذلك تحت الإشراف الأردني، وتعطي لإسرائيل مهمة حماية المواقع المقدسة، وضمان حرية العبادة، حيث أنها صفقة ترسخ قانون الهوية اليهودية لدولة إسرائيل[211].

وبناءً عليه تعتبر صفقة القرن ما هي الا شرعنة الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمخالفة للقانون الدولي، وخير دليل على ذلك ضم الكتل الاستيطانية لدولة إسرائيل، وبقاء مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة لها، لذلك نختصر كل الحديث عن هذه الصفقة في هذا الرأي فقط، دون قراءة باقي البنود.

---

[210] عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2019، ص107-108.

[211] صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، تقرير منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، تاريخ النشر: 11 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 11 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.nad.ps/ar/media-room.

وندلل على ما سبق بالصورة التالية التي تبين ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية:

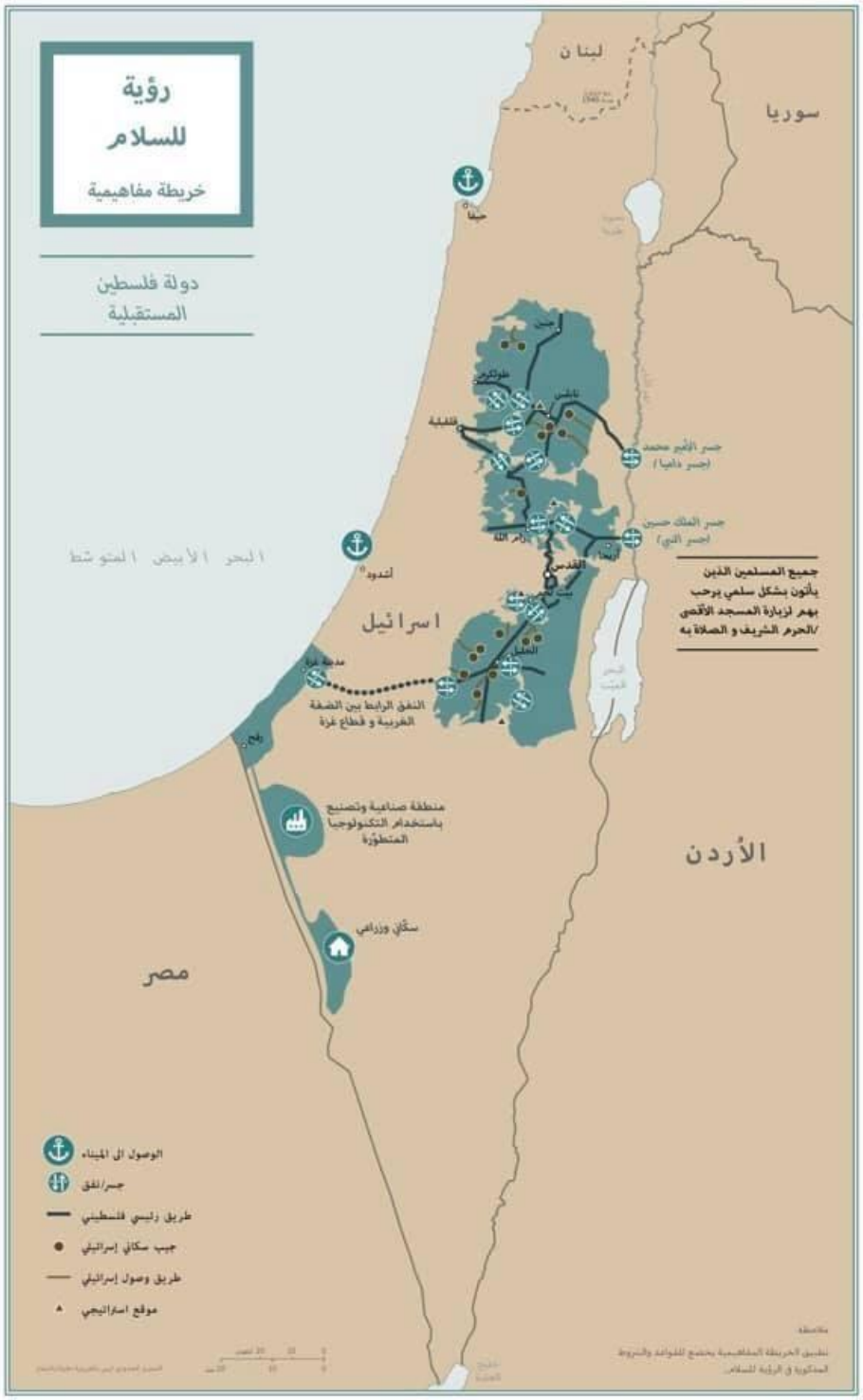

2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها

تواجه صفقة القرن تحديات كبيرة وحقيقية تجعل من فشلها أمراً ممكناً، وعلى رأسها الرفض الفلسطيني لها، وتراجع البيئة الرسمية العربية الراغبة في التجاوب معها، وعدم حماسة المجتمع الدولي لها وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية التي يواجهها كل من ترامب ونتنياهو، مع احتمالات حدوث انفجارات في البيئة الإقليمية التي تتميز بحالة من التوتر وعدم الاستقرار[212].

ويترتب على هذه الصفقة مجموعة من التداعيات والآثار لكل من إسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما نبحثه كما يلي:

1.2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة لإسرائيل

إن تطبيق صفقة القرن من شأنه أن يعود بعديد الآثار الإيجابية على إسرائيل، فعلى الرغم من أن الصفقة تجمد الاستيطان لمدة أربع سنوات[213]، إلا أنها تشرعن المستوطنات الموجودة حالياً[214]، وتمنع هدم أي هيكل يشكل خطراً على السلامة على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل[215]. وعليه فإن تداعيات وآثار صفقة القرن بالنسبة لإسرائيل من الممكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1- منح إسرائيل القدس عاصمة موحدة لها.

---

[212] بكر البدور، مرجع سابق، ص105.

[213] وفقاً للبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني فإن عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس هو 151 مستوطنة في نهاية العام 2020، وتشير التقديرات إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد بلغ 712.815 مستوطناً، وذلك في نهاية العام 2020. انظر في ذلك: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الاحصائي السنوي، رام الله، 2020، ص21.

[214] تسبب الاستيطان المتواصل في تقليص مساحة فلسطين التاريخية، فلم يبق للفلسطينيين سوى حوالي 15% فقط من مساحة فلسطين التاريخية المقدرة بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، حيث تستغل إسرائيل أكثر من 85% من المساحة الفعلية. انظر في ذلك: موقع الجزيرة نت، مقال بعنوان "كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟"، نشر بتاريخ: 22 مايو/ أيار 2017، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/22.

[215] عبد الله المجالي، مرجع سابق، ص86.

2- تخليصها من حق اللاجئين بالعودة.

3- الاعتراف بالمستوطنات غير الشرعية: وفي ذلك نجد بأن إدارة ترامب هددت بأنها سوف تحمّل الجانب الذي يرفض قبول الصفقة المسؤولية، وتفرض عليه دفع الثمن، وهي إدارة رفضت حتى الإعلان عن تأييد خيار الدولتين على حدود 1967م، ولم تقم بإدانة الاستيطان، بل كانت ممارسات السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان ولقاءاته وزياراته لقادة المستوطنين والمستوطنات تشرع الاستيطان وتشجيعه، حتى وصلت الأمور إلى طلب فريدمان رسمياً بإسقاط اصطلاح (محتلة) عند الحديث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، من وزارة الخارجية الأمريكية[216]. وأضاف السفير الأمريكي "لا أرى أي سبب لإخلاء المستوطنات في اتفاق سلام"[217].

4- تحقق صفقة القرن الرؤية الإسرائيلية لحل الصراع بصورتها الكاملة.

2.2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة لفلسطين

يترتب على تطبيق صفقة القرن بالنسبة للفلسطينيين منعهم من الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة إسرائيل، كذلك عدم اتخاذ أي اجراء ورفض جميع الإجراءات المعلقة ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة، وأي من مواطنيها أمام المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدولية والمحاكم الأخرى، وعدم اتخاذ أي اجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أمريكي لدى الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول)، كذلك يجب على السلطة الفلسطينية وقف دفع الرواتب للأسرى وأسرهم وأسر الشهداء أيضاً[218].

[216] علاء الدين عزت حمدان أبو زيد، مرجع سابق، ص136.
[217] عمار شرعان، مرجع سابق، ص153.
[218] عبد الله المجالي، مرجع سابق، ص87.

أضف لما سبق، فإن تطبيق صفقة القرن سيعمل على تمزيق الضفة الغربية، واستحالة قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، وذلك من خلال توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس تطبيقاً لمشروع القدس الكبرى، الذي يهدف إلى إبقاء حدود القدس مفتوحة للتوسع الدائم بما يلغي أي حدود ثابتة حتى لدولة فلسطينية بدون القدس. ويتضمن المشروع أيضاً تغيير الطابع العربي الإسلامي للبلدة القديمة عبر المشاريع المطروحة لإنشاء تلفريك ومرافق سياحية عبرية حولها[219].

وعليه فإن تداعيات وآثار صفقة القرن بالنسبة لفلسطين من الممكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1- إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في أمريكيا.

2- وقف الدعم الأمريكي للأونروا وللسلطة الفلسطينية وللمجتمع المدني.

3- سوء العلاقات بين أمريكيا والسلطة الفلسطينية.

4- نقل السفار الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

5- الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

6- فرض حلول مبنية على رؤى يمينية متطرفة.

3.2.4 تداعيات صفقة القرن وآثارها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن تطبيق صفقة القرن سوف يرتب عليها إعادة العلاقات مع السلطة الفلسطينية، بما فيها إعادة تشغيل وفتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، والاعتراف بدولة

[219] وليد سالم، القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل، المجلة المقدسية – جامعة القدس-مركز دراسات القدس، العدد الخامس، القدس، 2020، ص55.

فلسطين، وفتح سفارة أمريكية فيها، والعمل على استئناف المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة بالقدر المعقول والملائم بالتشاور مع الكونغرس[220].

وبشكل عام أرى بأن صفقة القرن هي خطة مدروسة من كافة الجوانب، سواء تم قبولها أو تم رفضها، ففي الحالتين يكون ترامب ونتنياهو قد استفادوا، فإذا تم قبول الصفقة وتطبيقها، فهذا يعتبر انتصار لإسرائيل وخيبة أمل كبيرة للفلسطينيين وضياع حقوقهم، وتكريس كافة الانتهاكات الإسرائيلية الواقعة بحقهم، أما إذا تم رفضها فهذا الأمر يدفع إسرائيل لمواصلة سيطرتها على الضفة الغربية، واستمرار حصارها لقطاع غزة، وهذا ما معناه ضياع حلم إنشاء الدولة الفلسطينية، وهذه هي الفائدة التي سجنيها نتنياهو، أما ترامب فسيترك مصير الفلسطينيين للإدارة الأمريكية القادمة.

3.4 ردود الأفعال حول صفقة القرن

تباينت ردود الأفعال حول صفقة القرن بين مؤيد ومعارض، ونبحث أهم هذه الردود والمواقف كما يلي:

1.3.4 الموقف الفلسطيني

رفض الفلسطينيين بجميع أطيافهم صفقة القرن وكافة ملحقاتها، ورفضوا كذلك التفاوض بشأنها أو بشأن بعض بنودها، واعتبروها خطة ممنهجة ومدروسة لتضييع حقوقهم، وتكريس الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، وظهر ذلك واضحاً من خلال ما ورد عن الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية، وأيضاً ما تحدثت بشأنه الفصائل والأحزاب الفلسطينية. وهذا ما نبحثه كما يلي:

[220] عبد الله المجالي، مرجع سابق، ص87.

1.1.3.4 موقف السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير

منذ اللحظات الأولى للحديث عن صفقة القرن، كان موقف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" رافضاً بشكل قطعي للصفقة، وعبر عن هذا الموقف في أكثر من مناسبة، منها ما جاء على لسانه في افتتاح أعمال المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة والعشرين بتاريخ 30 أبريل/ نيسان 2018 "لن نقبل بصفقة القرن ولن نقبل أن تكون أمريكا وحدها وسيطاً في عملية السلام ... وأن صفقة القرن هي صفعة لإنهاء السلام كونها أخرجت قضايا القدس واللاجئين والاستيطان من المفاوضات"[221].

وعاد الرئيس الفلسطيني وأكد على ذات الموقف في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله بتاريخ 8 تموز/ يوليو 2018 بأن "صفقة العصر اتخذنا موقفاً منها وأكدنا للعالم أننا ضدها ولن نقبلها ولن نسمح لها بان تمر، ونحب أن نؤكد أن أشقاءنا العرب أكدوا لنا أنهم ضد هذه الصفقة، بالإضافة إلى أن هناك دولاً أخرى في العالم سواء من أوروبا وآسيا وإفريقيا وغيرها أيضاً، بدأت تستبين بأن صفقة العصر لا يمكن أن تمر"[222].

ومع إعلان ترامب عن صفقة القرن بتاريخ 28 يناير/ كانون ثاني 2020 سارعت الأطراف الفلسطينية إلى عقد اجتماع طارئ برئاسة الرئيس الفلسطيني بعد انتهاء مؤتمر ترامب ونتنياهو، ووصف "عباس" في كلمته خلال هذا الاجتماع بأن" الخطة التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتكون أساسا لتسوية الصراع

---

[221] موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، خطاب الرئيس عباس في المجلس الوطني الفلسطيني، تاريخ النشر: 30 أبريل/ نيسان 2018، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4wk0KDa819376530489a4wk0KD.

[222] موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، بيان للجنة المركزية لحركة فتح، تاريخ النشر: 16 أغسطس/ آب 2018، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=JRSxHEa823522366557aJRSxHE.

الفلسطيني الإسرائيلي بأنها صفعة العصر، وأكد أن الشعب الفلسطيني سيلقي بها في مزابل التاريخ، مشدداً على أن القدس ليست للبيع"[223].

أما منظمة التحرير الفلسطينية فأكدت في بيان لها بأن "الخطة الأمريكية المقترحة والمعروفة باسم صفقة القرن تتضمن العديد من الانتهاكات والممارسات الصارخة بالقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي، بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية"[224]. وفي ذات الإطار ذهب الدكتور "صائب عريقات" إلى وصف الصفقة بأنها "ليست خطة سلام"، وذلك خلال محاضرة له بعنوان "فريق ترامب وخطة السلام" ألقاها أمام اساتذة وطلبة قسم العلوم السياسية في جامعة مونتريال في كندا، ومن خلال برنامج zoom، وأضاف عريقات بأن "خارطة ترامب– نتنياهو، تعنى الضم والابرتهايد، وأنه لا يمكن تحقيق السلام بمعزل عن القانون الدولي"[225].

2.1.3.4 موقف الحكومة الفلسطينية

على الرغم من أن الحكومة الفلسطينية هي جزء من السلطة الفلسطينية، وبالتالي موقفها سيكون مشابه لما تحدثنا عنه سابقاً، إلا أننا ارتأينا الوقوف بشكل مُبسط عند هذا الموقف، نظراً لأهمية ما ورد فيه، بحيث عبر رئيس الوزراء الفلسطيني "محمد اشتية" عن سبب رفض صفقة القرن في مقابلة أجرها مع قناة "CNN" الأمريكية بتاريخ 30 يناير/ كانون أول 2020 بأن الصفقة تمنح الشرعية لبرنامج استعماري غير شرعي في الضفة الغربية، وكذلك تخلق "بانتوستانات فلسطينية" داخل دولة إسرائيل، وأيضاً تُعطي القدس للإسرائيليين

---

[223] موقع الجزيرة نت، عباس ردا على ترامب: القدس ليست للبيع والصفقة المؤامرة لن تمر، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/28.

[224] سري القدوة، مقال بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن"، موقع الحوار المتمدن، العدد 6489، تاريخ النشر: 11 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=665186.

[225] موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، خبر بعنوان "عريقات: خارطة ترامب - نتنياهو تعنى الضم والابرتهايد وليست خطة السلام"، نشر بتاريخ: 4 يوليو/ تموز 2020، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: wafa.ps/Pages/Details/5603.

وتقترح تقسيماً زمانياً ومكانياً في الأقصى، إضافةً إلى أنها تحافظ على الأمر الواقع وتسميه دولة فلسطينية، والمُهم في هذه المقابلة عندما قالت المذيعة بأن ترامب يمنح الفلسطينيين عاصمة لدولتهم في القدس الشرقية، وهذه هي الرؤية الدائمة التي يتحدث عنها المجتمع الدولي، فلماذا الرفض؟، فأجابها "اشتية" بأن "الرئيس ترامب يقول بأن الفلسطينيين بإمكانهم اختيار أي أرض خارج حدود القدس، وتسميتها القدس واعتبارها عاصمة لهم، هذه ليست ماهية القدس، القدس ليست أي جزء من القدس، القدس هي البلدة القديمة والمنطقة المحيطة بها، وكل حوض المدينة المقدسة، هذه هي القدس بالنسبة لنا، القدس هي المدينة التي تم احتلالها عام 1967، قلبها الكنيسة وقلبها المسجد، هذا ما نسميه القدس، وليس أن نختار أي جزء من الضفة الغربية، أو أي منطقة قريبة من القدس، وتكون عاصمتنا ..."[226].

وبناءً على ما سبق أرى بأن رئيس الوزراء الفلسطيني "محمد اشتية" قد وفق كثيراً في هذا الوصف، وتحديد سبب الرفض، لأن الصفقة تمنح القدس لإسرائيل، وهذا الأمر يكفي للرفض.

3.1.3.4 موقف الفصائل والأحزاب الفلسطينية

أصدر المكتب السياسي لحركة حماس ممثلاً برئيسها "إسماعيل هنية" عن رفض الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط والمعروفة بصفقة القرن مؤكداً إلى أنها تهدف لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني، وأكد رئيس الحركة بأن حماس تقف خلف موقف الرئيسي الفلسطيني الثابت وتتمسك بالضوابط الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما ودعت الحركة الشعب الفلسطيني لوضع جميع الخلافات جانباً والوقوف جنباً إلى

[226] مقابلة رئيس الوزراء الفلسطيني "محمد اشتية" مع قناة CNN الأمريكية بتاريخ 30 يناير/ كانون أول 2020، منشور على صفحة الدكتور محمد اشتية Dr. Mohammad Shtayyeh على الفيس بوك بتاريخ 30 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=532432787380211.

جنب لمواجهة جميع مخططات تصفية القضية الفلسطينية وعلى رأسها صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب وتحدث عن نزع السلاح من حركة حماس وتجريد قطاع غزة من الأسلحة[227].

أما حركة الجهاد الإسلامي، فقد أكد الأمين العام لها "زياد النخالة" على أن صفقة القرن "لا تستهدف الشعب الفلسطيني فقط، بل هي خطة استقواء علينا جميعاً كعرب وكمسلمين وتمثل تحدياً كبيراً لأمتنا، مؤكّداً على أن البيانات والخطابات والمجاملات لم تعد تجدي .. وأضاف أن هذه الخطة المؤامرة (أي صفقة القرن) تفرض أمامنا تحدياً كبيراً يستوجب منا تغيير منهجنا في التعامل مع كل شيء، مضيفاً أن هذا التحدي "يجب أن يجعلنا نغادر المألوف ويدفعنا لخلق وقائع جديدة بتضحياتنا[228]".

وبناءً على ما سبق نرى بوضوح تشابه الموقف الفلسطيني من رفض صفقة القرن، واعتبارها خطة مدروسة وممنهجة لإنهاء القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار نحاول الوقوف عند الموقف الفلسطيني الرافض للصفقة بشيء من التحليل، وفقاً للبنود الواردة فيها، وذلك كما يلي:

أولاً: البنود الأساسية للصفقة

إن صفقة القرن في بدايتها وقبل طرحها تقوم على ضم الضفة الغربية دون القدس والمستوطنات للأردن، وتسليم غزة إلى مصر للسيطرة عليها، وإنها الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ووضع نهاية لفكرة الدولة الفلسطينية، ولم تختلف هذه البنود عما تم طرحه فعلياً من قبل ترامب، فقد دعت الصفقة إلى وجود دولة فلسطينية وفقاً لمجموعة من الشروط، أهمها: نبذ الإرهاب، ونزع السلاح في غزة والضفة الغربية، وفي كاملة الدولة المزعومة، وكذلك عدم مشاركة حماس والجهاد الإسلامي في أي حكومة مستقبلية، ما لم يعترفا

[227] شبكة الميادين الإعلامية، حماس ترفض عرضاً بمليارات الدولارات لإنهاء المقاومة والتخلي عن القدس، تاريخ النشر: 27 تموز/ يوليو 2020، تاريخ الزيارة: 14 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.almayadeen.net/about.

[228] موقع شبكة الميادين، النخالة: "صفقة القرن" لا تستهدف الشعب الفلسطيني فقط، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 14 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics/1377006.

بإسرائيل. هذا فضلاً عن السيطرة الاقتصادية على الدولة الجديدة، فهي في الواقع محدودة السيادة، حيث تكون السيطرة الأمنية على المنطقة المحيطة بدولة فلسطين بأكملها وجميع المعابر الحدودية، أي استمرار السيطرة على المجال الجوي، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية، وضمانات تسمح لجيش الاحتلال بحرية العمل بحجة محاربة الإرهاب في كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن.

ونلاحظ أيضاً بأن الصفقة تقوم على استراتيجية جديدة في تعامل إسرائيل مع العرب، إذ اعتمدت هذه المرة على أساس المشاركة العربية في التسوية، أي الحل متعدد الأطراف، وتكون فيه الدول العربية الكبرى، خاصة المملكة السعودية ومصر، طرفاً في التسوية، وبالتالي تكون كضامن أقوى في تنفيذ الاتفاق والتمسك به. ولم يكن هذا النهج مقبولاً في السابق بسبب حالة العداء مع إسرائيل، وتجدر الإشارة والتنويه إلى أن هذا التفكير كان مطروحاً منذ عقود –ثمانينات القرن الماضي–، وعليه فإن صفقة القرن ما هي إلا تتويج لتخطيط قديم، وليست أفكاراً جديدة.

وعليه فإننا نرى بوضوح بأن سبب الرفض الفلسطيني من الصفقة بسبب ما ورد في بنودها الأساسية، فعلى الرغم من تقديم الصفقة على أنها حل للصراع القائم بين فلسطين وإسرائيل، فإنها لا تقدم أي حلول للقضايا العالقة، بل تعمل على شرعنة الوضع الحالي، الذي بدأت إسرائيل بفرضه تدريجياً منذ العام 1967، وهي بذلك تتوج ما حققته إسرائيل من أهداف، وتعمل على غلق ملفات بشكل كامل.

ثانياً: القدس في صفقة القرن

تمثل مدينة القدس نواة صفقة القرن، وقد بدأت تعاليم المشروع منذ أعلن ترامب سنة 2017 نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في اعتراف صريح على أنها عاصمة لإسرائيل، فجاءت صفقة القرن لتؤكد هذا وترسخ هيمنة إسرائيل على المدينة بشطريها، وتكرس احتلالها للقدس الشرقية واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل.

ومن هذا الإطار جاء الرفض الفلسطيني لصفقة القرن بسبب أنها تقضي على أملهم في جعلها عاصمة الدولة الفلسطينية المأمولة، حيث ركزت الصفقة على أهمية القدس للأديان الثلاث، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وممارسة العبادة، وهذا ما يمنح الحق أكثر لإسرائيل ويمكنها من التسلل للمسجد الأقصى. كما أن الرفض الفلسطيني للصفقة جاء بسبب أن وضع القدس فيها مخالف للقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، بدايةً من القرار رقم 252 لسنة 1967، وما بعده لغاية قرار رقم 478 لسنة 1980.

ثالثاً: الاستيطان واللاجئين في صفقة القرن

تمثل وضعية اللاجئين الفلسطينيين في الواقع مسألة تؤرق إسرائيل التي تريد بأي ثمن التخلص من اللاجئين الذين ظلوا حجرة عقبة أمام استكمال مشاريعهم، وأفشلوا كل محاولات التفاوض والتفاهم بين طرفي الصراع، لكن صفقة القرن أوجدت لها حلاً، وسايرت إسرائيل في جميع مطالبها، والتي كانت على أوجه ثلاثة:

1. إعفاؤها تماماً من استيعاب أي لاجئي فلسطيني داخل حدودها، ولو بشكل رمزي.
2. منحها حق الاعتراض على اعداد ونوعية اللاجئين الذين قد يرغبون في العودة إلى الدولة الفلسطينية المقترحة.
3. اسقاط أي مطالب تتعلق بتعويض اللاجئين.

أما بشأن الاستيطان، فإن الصفقة تمنح الشرعية له، وتعطي الضوء الأخضر لإسرائيل في استمرار سياساتها الاستيطانية بشكل قانوني وشرعي، وهذا ما يمثل سبب حقيقي لرفض الصفقة من قبل القيادة الفلسطينية.

2.3.4 الموقف الإسرائيلي

رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب "أزرق أبيض" بنيامين نتنياهو بصفقة القرن التي تم الإعلان عنها بوجود كل منهما في البيت الأبيض والاتفاق على تشكيل حكومة واحدة بينهما، وكذلك رحب جميع أعضاء الكنيست في الأحزاب الإسرائيلية بخطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط باستثناء القائمة العربية المشتركة والتي كان لها موقف واضح بالرفض لهذه الصفقة وأنها ستكون معارضة قوية لحكومة نتنياهو وغانتس ولسياسات الضم العنصرية[229].

ويمكن القول بأن كل الإسرائيليين، أو أغلبيتهم الغالبة توافق على الصفقة، وترى فيها فرصة نادرة لتحقيق الحلم الصهيوني الذي عاش مع هرتزل ومن جاؤوا بعده حتى تاريخه. بهذه الصفقة تكون (إسرائيل) قد بلغت غايتها الكبرى، ولم تعد تخشى موقفا دوليا رافضا لضمها للأراضي الفلسطينية، ولا تخشى موقفا عربيا رافضا، ولا موقفا فلسطينيا رافضا[230].

وبتحليل الموقف الإسرائيلي المؤيد للصفقة، نجد بأن إسرائيل تعتبر صفقة القرن فرصة تاريخية لإغلاق الكثير من الملفات والقضايا العالقة منذ سنين، إضافةً إلى أنها تجعل من سياستها واجراءاتها قانونية أمام المجتمع الدولي، كذلك فإن الصفقة تهدم الكثير من القرارات الدولية الصادرة لصالح الفلسطينيين، كما أن الصفقة تنزع سلاح المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافةً إلى أن الصفقة تمنح إسرائيل العديد من الامتيازات وتزيل عن عاتقها العديد من الأمور التي مثلت حملاً ثقيلاً عليها، فالصفقة تمنح للفلسطينيين مبالغ مالية ضخمة تسمح لإسرائيل بالتخلل من كافة الالتزامات والاتفاقات المالية والاقتصادية

[229] محمد قاسم أبو بكر، مرجع سابق، ص122.

[230] يوسف رزقة، الموقف الصهيوني من صفقة القرن، موقع فلسطين أون لاين، تاريخ النشر: 8 فبراير/ شباط 2020، تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://felesteen.news/post/59686.

الموقعة مع السلطة الفلسطينية، لذلك فإنه من الطبيعي أن توافق إسرائيل على الصفقة وترحب بها. إضافةً إلى ما سبق فإن الصفقة تمنح إسرائيل وجهاً حسناً أمام الدول العربية، وتجبرها على المضي قدماً في عقد اتفاقيات سلام وتطبيع معها، وبالتالي تجد إسرائيل بعض الأمان من الدول المجاورة، كما أن أي اعتداء مستقبلي على إسرائيل من قبل الفلسطينيين أو بعض الدول المجاورة، ستكون إسرائيل فيه الطرف المظلوم والمعتدى عليه، وستكسب بذلك دعم وود المجتمع الدولي، بعدما كانت لسنين هي الدولة الظالمة.

3.3.4 الموقف العربي والإقليمي

نبحث في هذا الإطار أهم المواقف العربية والإقليمية من صفقة القرن، كما يلي:

1.3.3.4 موقف الدول العربية

على عكس الموقف الفلسطيني الموحد من رفض صفقة القرن، فقد تباينت مواقف الدول العربية من هذه الصفقة، بين التأييد والرفض، كما يلي:

أولاً: المواقف العربية الرافضة لصفقة القرن

1) جامعة الدول العربية: رفضت جامعة الدول العربية صفقة القرن رفضاً قاطعاً، وبناءً عليها عقدت اجتماعاً طارئاً على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2020 والذي جاء فيه "عدم التعاطي مع هذه الصفقة المجحفة، أو التعاون مع الإدارة الأمريكية في تنفيذها، بأي شكل من الأشكال"، وحملت الجامعة العربية إسرائيل وأمريكا تداعيات هذا القرار، ودعت المجتمع الدولي للتصدي لأي إجراءات تقوم بها إسرائيل لفرض سياسة الأمر الواقع[231].

[231] الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القرار رقم 8457 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن خطة صفقة القرن الأمريكية – الإسرائيلية، القاهرة، 1 شباط/ فبراير 2020.

2) الأردن: رفضت المملكة الأردنية الهاشمية خطة التسوية الأمريكية للسلام بشكل كامل، وأكد الملك عبد الله الثاني أن المملكة "ستستمر في تكريس كل إمكاناتها لحماية المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية باعتبارها الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس"[232]. وعلى الناحية الأخرى فإن سبب الرفض الأردني للصفقة لا يقف عند هذا الحد، بل أن قبول الصفقة من الأردن وتنفيذها سيدخلها في مواجهة مع الفلسطينيين الذين سيصبحون مواطنين فيها بموجب الصفقة، وسيشكلون أغلبية عددية فيها، وسيتحول الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني – أردني.

3) الكويت: أكدت وزارة الخارجية الكويتية على أن "الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة"[233].

4) سوريا: أعلنت وزارة الخارجية السورية أنها "تدين صفقة القرن التي تمثل وصفة للاستسلام لكيان الاحتلال الإسرائيلي الغاصب"[234].

5) العراق: قال المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية بأن "العراق يؤكد وقوفه مع اخوانه الفلسطينيين في دفاعهم عن حقوقهم المشروعة ومنها حق العودة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف"[235].

---

[232] محمد عبد العزيز، ردود الفعل العربية إزاء خطة ترامب للسلام: تحليل وتوصيات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تاريخ النشر: 31 شباط// فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar.

[233] بيان وزارة الخارجية الكويتية، موقع وزارة الخارجية الكويتية، تاريخ النشر: 20 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2wSvsup.

[234] موقع وزارة الخارجية السورية، بيان وزارة الخارجية السورية، تاريخ النشر: 22 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر/ كانون أول 2021. http://www.mofa.gov.sy

[235] بيان وزارة الخارجية العراقية، موقع وزارة الخارجية العراقية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.mofa.gov.iq.

6) لبنان: رفضت الدولة اللبنانية صفقة القرن في ظل خشيتها من انقطاع المساعدات الدولية وإنقاذ لبنان بشرط القبول بهذه الصفقة[236].

7) تونس: وصف الرئيس التونسي صفقة القرن بأنها "مظلمة القرن وان ثقافة الهزيمة التي تسود داخل المجتمع العربي هي أكثر من الهزيمة ذاتها"[237].

8) الجزائر: أعلنت الحكومة الجزائرية عن رفضها لصفقة القرن وفي بيان وزارة خارجيتها أكدت دعمها للشعب الفلسطيني وبأن حقه "غير قابل للتصرف" وأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين[238].

وبقراءة المواقف السابقة نجد بأن هذه الأطراف رفضت الصفقة لسببين، الأول متعلق بالفلسطينيين باعتبار أن الصفقة تنتهك حقوقهم وتنهي قضيتهم، حيث أنه وعلى الرغم من العديد من التغيرات التي حصلت مؤخراً في الساحات العربية، إلا أن الكثير من الشعوب العربية لا زالت تنظر إلى فلسطين باعتبارها القضية الأولى، وان إسرائيل دولة محتلة، وان الشعب الفلسطيني مظلوم، وأن العرب أخوة، وبالتالي فإن المشاركة في هذه الصفقة هو بمثابة الخيانة للفلسطينيين، وهذا الأمر مرفوض لدى ضمائر الشعوب العربية. أما السبب الثاني للرفض فيتعلق بالدول الرافضة ذات نفسها، من حيث الآثار التي ستترتب على القبول بالصفقة وحدوثها، فبعض الدول العربية كالأردن ستجد نفسها طرفاً في الحل، ويقع عليها التزامات فيه، بما سيؤثر على سياستها الداخلية واستقرارها، كما أن القبول بالصفقة سيفتح باب التصادم بين الحكومات والشعوب التي سترفض تلك الصفقة رفضاً قاطعاً.

---

[236] بيان وزارة الخارجية اللبنانية، موقع وزارة الخارجية اللبنانية، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: www.mfa.gov.lb/arabic/home.

[237] الرئيس التونسي يصف صفقة ترامب بـ"مظلمة القرن"، موقع وزارة الخارجية التونسية، تاريخ النشر: 30 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: www.diplomatie.gov.tn.

[238] بيان وزارة الخارجية الجزائرية، موقع وزارة الخارجية الجزائرية، تاريخ النشر: 30 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: www.mae.gov.dz.

ثانياً: المواقف العربية المؤيدة لصفقة القرن

انقسمت باقي الدول العربية إلى موقفين من صفقة القرن، موقف تبنته بعض الدول بالقبول الكامل للصفقة، وموقف أخر لم يشير إلى القبول أو الرفض، وإنما اقتصرت على الترحيب بالجهود الأمريكية لحل النزاع.

1) الإمارات: رحب يوسف العتيبة، سفير الإمارات بواشنطن بالجهود الأمريكية المستمرة للتوصل إلى اتفاق سلام، وأثنى على الخطة بقوله بأن "تعتقد الإمارات أن الفلسطينيين والإسرائيليين يمكنهم تحقيق سلام دائم وتعايش حقيقية بدعم من المجتمع الدولي. تقدم الخطة المعلنة اليوم نقطة انطلاق مهمة للعودة إلى المفاوضات ضمن إطار دولي بقيادة الولايات المتحدة"[239].

2) البحرين: أصدرت وزارة خارجية البحرين بياناً أشادت به بدور الولايات المتحدة للمضي قدماً في عملية السلام، وأعربت عن تطلعها للأطراف المعنية لدراسة الخطة التي قدمتها الولايات المتحدة، والبدء في مفاوضات مباشرة تحت رعاية الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق يلبي طموحات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي[240].

3) مصر: دعت وزارة الخارجية المصرية في بيان لها بـ "الدراسة المتأنية للرؤية الأمريكية لتحقيق السلام، والوقوف على كافة أبعادها، وفتح قنوات الحوار لاستئناف المفاوضات برعاية أمريكية". ولكن وزير خارجية

[239] موقع RT العربي، الإمارات توضح موقفها الداعم لـ"صفقة القرن"، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1080767.

[240] بيان وزارة الخارجية البحرينية، موقع وزارة الخارجية البحرينية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8260&language=ar-BH.

مصر أعاد في مؤتمر وزراء الخارجية العرب تأكيد دعم بلاده الثابت والكامل للقضية الفلسطينية، وإصرار مصر على إحلال السلام والتوصل إلى تسوية تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة[241].

3) السعودية: أثنت المملكة العربية السعودية في بيان لها على الجهود الأمريكية لتطوير خطة شاملة للسلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتشجع البدء في مفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تحت رعاية الولايات المتحدة، ومعالجة أي خلافات حول أي من جوانب الخطة من خلال المفاوضات، وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب أكد وزير الخارجية أن المملكة العربية السعودية لم تتوانى أو تتأخر في دعم الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته[242].

4) قطر: رحبت دولة قطر بالمبادرة الأميركية للسلام شريطة أن تتوافق مع قرارات الشرعية الدولية، حيث أبدت استعدادها في بيان أصدرته وزارة الخارجية لتقديم الدعم المطلوب لأية مساعي ضمن هذه الأسس لحل القضية الفلسطينية، موضحة أنه لا يمكن للسلام أن يكون مستداماً ما لم تصن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة والعودة إلى أراضيه[243].

5) المغرب: في أول موقف معلن من صفقة القرن أعلنت وزارة الخارجية المغربية أن المملكة تقدر جهود السلام التي تبذلها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، معربة عن متمنياتها بإطلاق عملية سلام بناءة، وأكدت الوزارة كذلك أن حل القضية هو مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، يضيف البلاغ

---

[241] نص كلمة سامح شكري "وزير الخارجية المصري"، خلال الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على الفيس بوك، تاريخ النشر: 2 كانون أول/ يناير 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/38TtHtX.

[242] المملكة تجدد تأكيدها على دعم كافة الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية السعودية على تويتر، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2Wp3xwT.

[243] قطر تؤكد على أن أي حل للقضية الفلسطينية يبقى منوطاً بحفظ حقوق الشعب الفلسطيني، موقع وزارة الخارجية القطرية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/39SDjXc.

"تقدر المملكة المغربية جهود السلام البناءة التي تقوم بها إدارة ترامب بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومنصف لهذا الصراع"[244].

من خلال قراءة المواقف العربية المؤيدة للصفقة نجد بأنها لا تتعلق بأي مصالح أو إيجابيات أو فوائد من المتوقع أن تحدث للدول الموافقة، وإنما موافقتها جاءت لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم المقدرة على مجابتها أو الرفض لما تقره حفاظاً على العلاقات الجيدة معها.

2.3.3.4 موقف الدول الإقليمية

نستعرض في هذا الإطار موقف كل من تركيا وإيران فقط، ولسنا بمعرض الحديث عن مواقف باقي الدول، على اعتبار أن موقفي تركيا وإيران هو الأهم والأجدر بالحديث:

1) تركيا: اعتبرت تركيا أن صفقة القرن ولدت ميتة، واصفة إياها بأنها خطة احتلال تهدف إلى تقويض الآمال بإمكان التوصل إلى إقامة دولتين. وأعلنت وزارة الخارجية التركية في بيان أن "خطة السلام الأمريكية المزعومة ولدت ميتة، مضيفة أنها خطة ضم للأراضي تهدف إلى نسف حل إقامة الدولتين وإلى سلب الأراضي الفلسطينية"[245]. ويمكن تحليل الموقف التركي السابق من جانبين، الأول أن تركيا اتخذت تركيا موقفاً من حكومات نتنياهو – ليبرمان مثل بقية العالم، بما في ذلك أوروبا وحتى أميركا نفسها زمن أوباما. وتوترت علاقات هذه الحكومات مع معظم الدول كردّ على قطيعتها مع السلطة في رام الله ورفض استئناف المفاوضات معها، وبالتوازي شن ثلاث حروب ضدّ غزة، ارتُكبت فيها جرائم موصوفة، وفق تقارير رسمية

[244] موقع وزارة الخارجية المغربية، خبر بعنوان: المغرب يعبر عن موقفه من صفقة القرن: المملكة تقدر جهود السلام التي تبذلها إدارة ترامب وتتمنى إطلاق عملية سلام بناءة، نشر بتاريخ: 29 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 3 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: diplomatie.ma/index.php/ar.

[245] الخطة الأمريكية المزعومة للسلام "ولدت ميتة"، بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية، موقع وزارة الخارجية التركية، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mf

لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. أما الجانب الثاني فهو متعلق بالجانب الفلسطيني باعتبار أن تركيا دعمت دائماً عملية التسوية والمفاوضات على أساس حلّ الدولتين، الحلّ الذي ما زال يمثل الموقف الفلسطيني الرسمي، المدعوم عربياً ودولياً، ويمثل إجماعاً فلسطينياً داخلياً.

2) إيران: اعتبرت إيران أن صفقة القرن محكومة بالفشل، وقالت الخارجية الإيرانية في بيان لها بأن "خطة العار التي فرضها الأمريكيون على الفلسطينيين هي خيانة العصر ومحكومة بالفشل، وبصرف النظر عن الخلافات (التي قد تكون لإيران) مع بعض البلدان في المنطقة، نحن على استعداد للتعاون على جميع المستويات لمكافحة هذه المؤامرة ضد أمة الإسلام"[246]. وبتحليل الموقف الإيراني من صفقة القرن نجد أن إيران تنظر لصفقة القرن بعين الريبة، على أنها أحد عوامل تقويض نظامها السياسي والعسكري، من خلال البند الذي يشدد على نزع سلاح حركتي حماس والجهاد الإسلامي المدعومتين بشكل مباشر من طهران، إذ لن تسمح بخسائر جديدة بعد خسارة قائد فيلق القدس لديها، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحركت بشكل مباشر في صفقة القرن بعد أيام قليلة من مقتل «سليماني» لضمان عدم وجود ردة فعل قوية على ذلك التحرك الأمريكي، وبعد أن أعلنت إيران أنها أخذت بالثأر بمجرد عدة صواريخ أطلقت على قواعد ضمت عسكريين أمريكيين في العراق ولم تسفر عن مقتل أحد.

4.3.4 الموقف الدولي

تباينت ردود الفعل الدولية والإقليمية والعربية بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لصفقة القرن ما بين مؤيدين ومعارضين ومؤيدين بحذر، ولكن يبقى الطرفين الرئيسيين في هذه المعادلة هما الطرف الإسرائيلي

[246] الخطة الأمريكية المزعومة للسلام ولدت ميتة، بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية، موقع وزارة الخارجية الإيرانية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://ar.mfa.ir.

والذي يرحب بشدة والجانب الفلسطيني الذي يرفضها رفضاً قاطعاً. ويلاحظ أن واشنطن بهذا الإعلان (صفقة القرن) قد تجاهلت المجتمع الدولي الذي كان له موقف إزاء هذا الإعلان كما يلي:

1.3.3.4 موقف الدول الكبرى

1) الصين: أكدت الصين أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام وغيرها من الإجماع الدولي تشكل أساس لحل القضية الفلسطينية وأصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً قالت فيه "ينبغي لدى الحديث عن أي حل للقضية الفلسطينية الاستماع إلى آراء ومقترحات الأطراف الرئيسية خاصة الجانب الفلسطيني، وأضاف البيان ينبغي التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار والتفاوض على قدم المساواة ما سيساعد على دفع التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية، وشدد المتحدث باسم الخارجية الصينية ضرورة احترام القرارات الدولية ذات الصلة"[247].

2) روسيا: دعت موسكو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى البدء في مفاوضات مباشرة لإيجاد تسوية مقبولة للطرفين بعد إعلان صفقة القرن. وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي لوكالات أنباء روسية "يجب الشروع بمفاوضات مباشرة للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين لا نعرف ما إذا كان المقترح الأمريكي مقبولاً للطرفين أو لا علينا أن ننتظر ردود فعل الأطراف المعنية"، وقال أيضاً "المهم هو أن يعبر الفلسطينيون والعرب عن آراءهم"، مشيراً إلى أن موسكو ستقوم بدراسة الخطة الامريكية، وأعربت روسيا في وقت سابق أكثر من مرة عن استعدادها لاستقبال مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين[248].

---

[247] بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية، موقع وزارة الخارجية الصينية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/ara.

[248] بيان صادر عن نائب وزير الخارجية الروسي، موقع RT العربي، روسيا ستدرس صفقة القرن الأمريكية والأهم هو موقف الفلسطينيين والعرب منها، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/.

وبقراءة الموقفين الصيني والروسي من صفقة القرن، نجد بأن كل منهما يشيران بشكل ضمني إلى الرفض، فالصين شددت على ضرورة احترام القرارات الدولية، وروسيا أكدت على أن الصفقة يجب أن تكون مقبولة لدى الطرفين، وهذا ما معناه الرفض، لأن الصفقة لا تحترم القرارات الدولية، ولن يوافق الفلسطينيون عليها، وهذا الموقف سببه أن الصفقة هي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

3) المملكة المتحدة: قال وزير الخارجية البريطاني إن صفقة القرن هي بكل وضوح اقتراح جدي، وأكد في بيان أن "اتفاقاً للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يؤدي إلى تعايش سلمي يمكن أن يفتح آفاق المنطقة برمتها، وأن يمنح الجانبين فرصة لمستقبل أفضل، واعتبر ان الخطة التي أعلنها الرئيس الأمريكي تطلبت الكثير من الوقت والجهد، وقال ان المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين هم الوحيدون القادرون على اتخاذ موقف حيال هذه المقترحات ومدى استجابتها لاحتياجات وتطلعات شعبيهما، كما وأضاف "نشجعهم على دراسة الخطة بطريقة صادقة ومنصفة، وبحث ما إذا يمكن أن تشكل خطوة أولى للعودة إلى مسار التفاوض". وقد صدر بيان الخارجية البريطانية بعد ترحيب رئيس الحكومة بوريس جونسون بالخطة الأمريكية[249].

4) ألمانيا: قال وزير الخارجية الألماني تعليقاً على صفقة القرن إن الحل "المقبول من الطرفين هو وحده يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين". وأضاف في بيان أن "الاقتراح الأمريكي يثير أسئلة سنناقشها الآن مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي"[250].

5) فرنسا: أكدت باريس على أن ضرورة حل دولتين في الشرق الأوسط يراعي القانون الدولي، وأصدرت الخارجية الفرنسية بياناً قالت فيه ان باريس تعل عن "قناعتها بأن حل الدولتين طبقاً للقانون الدولي والمعايير

[249] بيان صادر عن وزارة الخارجية البريطانية، موقع وزارة الخارجية البريطانية، تاريخ النشر: 1 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.gov.uk/government/organisations/foreign-commonwealth-office.

[250] بيان صادر عن وزارة الخارجية الألمانية، موقع وزارة الخارجية الألمانية، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://almania.diplo.de/ardz-ar.

الدولية المعترف بها، ضروري لقيام سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، وأن فرنسا "ستواصل التحرك في هذا الاتجاه بالتعاون مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين وكل الذين يمكنهم المساهمة في تحقيق هذا الهدف"[251].

2.3.3.4 موقف المجتمع الدولي

1) الأمم المتحدة: قال المتحدث باسم الأمم المتحدة "أن المنظمة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية حول إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، "تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام 1967"، وقال أيضاً بعد نشر صفقة القرن في بيان "لقد تم تحديد موقف الأمم المتحدة من حل الدولتين على مر السنين بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تلتزم بها الأمانة العامة". وأضاف "إن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على حل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية"[252].

2) الاتحاد الأوروبي: أكد الاتحاد الأوروبي التزامه الثابت بحل الدولتين عن طريق التفاوض وحل قابل للتطبيق وقال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي في بيان باسم دول التكتل إن الاتحاد سيدرس ويجري تقييماً للمقترحات المقدمة، وأضاف داعياً إلى إعادة احياء الجهود اللازمة بشكل عاجل بهدف تحقيق هذا الحل التفاوضي. ودعا البيان إلى ضرورة مراعاة التطلعات المشروعة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين مع احترام جميع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتابع "يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً استعداده

[251] بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية، موقع الدبلوماسية الفرنسية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar.

[252] بيان صادر عن المتحدث باسم الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.un.org/ar.

للعمل من أجل استئناف مفاوضات جادة بهدف حل جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم وتحقيق سلام عادل ودائم"[253].

3) منظمة التعاون الإسلامي: عقد اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي، بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2020، على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنظمة لبحث تداعيات الإعلان عن الخطة الأمريكية، وأصدرت بيان قالت فيه إن الخطة "تُدمر أسس تحقيق السلام، بدءاً من المرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها للحل السلمي، وانتهاء بتنكرها، وبشكل صارخ، للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني"[254].

بشكل عام يقوم الموقف الدولي من صفقة القرن على الرفض، باعتبار أن المجتمع الدولي يعتمد القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن، وبذلك فإنه من الطبيعي أن تقابل الصفقة بعدم القبول الدولي نظراً لمخالفتها الواضحة للشرعية الدولية.

4.4 مدى قانونية الصفقة وفقاً لقرارات المجتمع الدولي

تعتبر صفقة القرن في مجملها مخالفة واضحة لأحكام القانون الدولي، باعتبارها تقوم على مبدأ القوة، وسياسة الأمر الواقع، وعدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، إضافةً إلى أنها تحتوي على مخالفات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي[255].

وفي هذا الإطار نحاول بحث أهم المخالفات القانونية الواردة في صفقة القرن كما يلي:

---

[253] الاتحاد الأوروبي يجدد التزامه الثابت بحل الدولتين عن طريق التفاوض، بوابة الشرق الإخبارية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2TmVVYr.

[254] نص بيان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء خارجية الدول لبحث تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة الأمريكية، منظمة التحرير الفلسطينية، تاريخ النشر: 3 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2TmVVYr.

[255] وسيم جابر الشنطي، دراسة حقوقية: صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: 19 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 21 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/2/19.

أولاً: مخالفة الصفقة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

اعترفت الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعديد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمها القرار رقم 3089 (د-28) الصادر بتاريخ 7 ديسمبر/ كانون أول 1973، والقرار رقم 3236 (د-29) الصادر بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين ثاني 1974. ونظراً لأن صفقة القرن تنص على خضوع الدولة الفلسطينية للسيطرة الإسرائيلية بشكل ضمني، فبهذا الحال لم يمنح الفلسطينيون الحق في تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة دون الخضوع لأي أحد كباقي دول العالم.

ثانياً: مخالفة مبدأ عدم جواز تحويل الاحتلال المؤقت إلى احتلال دائم

نصت المادة (42) من لائحة الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 على أنه "تعد أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها".

وتكون صفقة القرن قد خالفت هذا المبدأ من خلال تحويل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى احتلال دائم، وفقاً لسياسة الأمر الواقع، وأن المستوطنات الإسرائيلية المقامة حالياً على أراضي الضفة الغربية ستصبح أراضي تملكها إسرائيل بشكل دائم، فلا يوجد أي أساس قانوني يعطي حالة الاحتلال المؤقت صفة الدوام واكتساب الملكية في الأراضي المحتلة.

ثالثاً: مخالفة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949

تعتبر الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين والأعيان المدنية في الأراضي المحتلة، وبتطبيق صفقة القرن تكون اتفاقية جنيف قد نُسفت بشكل كامل، وانتهكت

غالبية أحكامها، والتي من أهمها حظر تغيير الطابع الديموغرافي والمركز القانوني للأراضي المحتلة[256]، كذلك حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي لسكان الأراضي المحتلة (المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949).

رابعاً: مخالفة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن

تخالف صفقة القرن مجموعة كبيرة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، أهمها القرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر/ كانون أول 1948، والذي نص على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، وكذلك القرار رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، والذي نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير (خلال حرب يونيو/حزيران 1967)، وكذلك القرار رقم 2851 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 1971، الذي طالبت الأمم المتحدة فيه إسرائيل بإلغاء جميع إجراءات ضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة، وإلغاء إقامة المستوطنات بالأراضي المحتلة. وكذلك القرار رقم (2334) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 23 كانون أول/ ديسمبر 2016، والذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي غير قانوني، ويجب على إسرائيل التخلي عن نشاطاتها الاستيطانية مع التركيز على حل الدولتين على أساس حدود عام 1967.

خامساً: ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية بالقوة

حظرت أحكام القانون الدولي الضم، حيث حظر ميثاق الأمم المتحدة "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة". وقد أدان المجتمع الدولي سابقا عمليات الضم التي

[256] كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت في قرار سابق لها في هذا الشأن بأن "جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي أو الوضع القانوني للأراضي المحتلة، أو أي جزء منه، بما في ذلك القدس، لاغية وباطلة، وبأن سياسة إسرائيل لتسوية أجزاء من له السكان والمهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف وقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة". انظر في ذلك: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95/39، الصادر بتاريخ 6 كانون أول/ ديسمبر 1988.

قامت بها دولة الاحتلال بالقوة خاصة القرار رقم 242 لعام 1967 الصادر عن مجلس الأمن والذي أكد على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب" ودعا اسرائيل إلى سحب قواتها المسلحة من أراضي عام 1967.

سادساً: تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين

نصت الخطة على أنه لن يكون هناك أي حق في العودة، أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل، وعند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن وضع اللاجئ الفلسطيني سوف ينتهي من الوجود، وسيتم إنهاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأممية "أونروا" وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة –على إثر النكبة الفلسطينية– قراراً خاصا لعودة اللاجئين الفلسطينيين رقم 194.

الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم ترامب (2017-2021)

1.5 مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية

2.5 عوامل التغير في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب

3.5 الاتفاقيات الإبراهيمية وعلاقتها بصفقة القرن

الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية (2017-2021)

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقف على رأس هرم النظام الدولي العالمي، وهذا ما نتج عنه اهتمام عالمي كبير بالانتخابات الرئاسية الأمريكية كل أربعة أعوام، نظراً لأن النظام الرئاسي الأمريكي القادم سيؤثر على الكثير من القضايا والأزمات العالمية[257]، ومنها القضية الفلسطينية. وبناءً عليه نبحث في هذا الفصل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية خلال فترة ولاية الرئيس "دونالد ترامب" أي بين عامي (2017-2021)، وذلك من خلال بيان مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية، وكذلك بحث عوامل التغير في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب.

1.5 مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية من القضية الفلسطينية

منذ البداية وقبل تولي ترامب الحكم، ظهرت القضية الفلسطينية كدعاية انتخابية أساسية على أجندة الرئيس الأمريكي "ترامب"، وذلك كان واضحاً على شكل مصطلحات تحمل المنظور الأمريكي المعتاد والثابت للصراع العربي الإسرائيلي ومنها "ضمان أمن دولة إسرائيل" وضمان تفوقها العسكري على كل الدول المحيطة بها، وفي ذلك أعلن ترامب التزامه بالأمن الإسرائيلي وأكد على دعمه الكبير لها باعتبارها شريك عسكري واقتصادي[258].

[257] محمد يعقوب حسن عابدين، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 13، العدد 51، السودان، 2019، ص229.

[258] علي محمود محجوب، توجهات السياسية الخارجية الأمريكية نحو القضايا العربية في ظل رئاسة ترامب، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص79.

وفي الحقيقة فإن ما تم تحقيقه من دعاية ترامب هو الجانب المرتبط بالفائدة لإسرائيل دون الوعود المتعلقة بحقوق الفلسطينيين. على سبيل المثال لم يكترث ترامب بمستقبل الفلسطينيين ومستقبل الدولة الفلسطينية وحقها في السيادة على أرضها، وفي المقابل منح ترامب لإسرائيل كل ما تريده، حتى وصل به الأمر إلى الاعتراف بالقدس كعاصمة أبدية لهم.

وشمل ما سبق أن إدارة ترامب غضت نظرها عن مختلف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، فهي لم تضغط على إسرائيل فيما يخص جريمة الاستيطان، أو القتل غير المبرر للفلسطينيين، أو الحصار المستمر لقطاع غزة، أو التهويد للمسجد الأقصى المبارك، بل إن إدارة ترامب كانت كغيرها من الإدارات الأمريكية من حيث موقفها من القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، حيث أنها عملت على توفير غطاء متين لحكومة (نتنياهو) يحميها من قرارات الشرعية الدولية، كذلك محاولة تغيير المعايير والأسس التي تحكُم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضمن قرارات الأمم المتحدة[259].

وكان الرئيس الأمريكي ترامب قد قام بأول زيارة لدولة عربية إسلامية (وهي المملكة العربية السعودية) في 21 مايو/ أيار 2017، تحت عنوان "العزم يجمعنا"، حيث التقى ترامب خمسين قائد من قادة الدول العربية والإسلامية، ويعلمهم بالشروط والسياسات الجديدة للإدارة الأمريكية، وتمحور معظم حديثه عما أسماه "الإرهاب والتطرف الإسلامي"، والذي ذكر بأن (95%) من ضحاياه هم من المسلمين، وفي هذه الزيارة بدء ترامب تدريجياً بالتمهيد للإعلان القريب عن صفقة القرن بإشراف صهره جاريد كوشنر[260].

[259] محمد يعقوب حسن عابدين، مرجع سابق، ص239.

[260] نيري زيلبر، ضمان تحقيق السلام، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، نشر بتاريخ: 16 نوفمبر/ تشرين ثاني 2018، تاريخ الزيارة: 20 مايو/ أيار 2022، على الرابط:https://www.washingtoninstitute.org/ar

وتبعت هذه الزيارة عقد ترامب لثلاثة قمم ومؤتمرات أساسية، هي[261]:

1. القمة الإسلامية –العربية– الأمريكية عام 2017: لرسم خطة لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإسلام والتي تُطلق عليها "الحرب ضد الإرهاب"، وتحمل تلك الدول لتكاليف هذه الحرب. بالإضافة إلى افتتاح المركز الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف ومقره الرياض، وأيضاً تهديد الخطاب الديني في تلك الدول وتصويب المناهج الدراسية القديمة وتبديلها في الجديدة.

2. قمة سعودية أمريكية: وعقدت في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 20 مايو/ أيار 2017 لتوقيع الاستثمارات السعودية في أمريكا وشراء الأسلحة.

3. قمة خليجية أمريكية: وعقدت في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 21 مايو/ أيار 2017 وتهدف بالأساس إلى التلويح بأن إيران هي العدو الاستراتيجي لأمريكا والخليج، وبالتالي شراء المزيد من الأسلحة وجلب الاستقرار للبلاد.

بناءً على ما سبق لم تشهد القضية الفلسطينية أي تغيير إيجابي ملموس لصالح الفلسطينيين خلال فترة إدارة ترامب، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تحتل مكاناً مرموقاً عالمياً على رأس هرم النظام الدولي العالمي، ومن الصعب أن تحل أي دولة أخرى مكانها في حل القضية الفلسطينية[262].

وبرأي الشخصي فإن السياسة الخارجية الأمريكية نحو قضايا الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص لا تتغير بتغير الرئيس الأمريكي، حيث أن السياسة الأمريكية الحالية تمثل ثوابت لا يمكن

---

[261] محمد فرحان، حل الدولتين ليس الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، موقع الغد الإخباري، نشر بتاريخ 26 سبتمبر/ أيلول 2018، تاريخ الزيارة: 20 مايو/ أيار 2022، على الرابط: https://alghad.com/.

[262] على سبيل المثال لا الحصر فشلت المبادرة الأوروبية الفرنسية لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نظراً لرفض إسرائيل لها، بحجة التمسك بالمفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين بدون شروط مسبقة. انظر في ذلك: أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، مقال منشور على موقع مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: 22 يناير/ كانون ثاني 2017، تاريخ الزيارة: 15 مايو/ أيار 2022. على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

الخروج عنها من قبل أي رئيس أمريكي، وهذا ما لاحظناه في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب (2017-2021) والتي اتسمت بالوضوح والشفافية في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية أكثر من فترة ولاية أي رئيس أخر، فكان الرئيس ترامب غالباً واضحاً مع القيادة الفلسطينية، وأكد في أكثر من مرة على عدم أحقية الفلسطينيين في حقوق ثابتة لهم، وأحقية إسرائيل في امتيازات وإجراءات ليست من حقها. على سبيل المثال تجاهل ترامب قرارات الشرعية الدولية منذ بداية دعايته الانتخابية، وظهر ذلك بشكل واضح في خطابه في مارس/آذار 2016 بأن "أي اتفاق تفرضه الأمم المتحدة على إسرائيل والفلسطينيين سيكون كارثة"، متهماً المنظمة الأممية بأنها ليست صديقة لتل أبيب[263].

كما ونرى بأن ترامب ظهر بمظهر الرئيس الأمريكي المخادع، حيث أنه خدع القيادة الفلسطينية، وقدم لإسرائيل ما لم تكن تحلم به، حيث أن ترامب منذ بداية وصوله الى الحكم قدم رؤيته الواضحة نحو القضية الفلسطينية بشكل يدعو إلى التفاؤل بعض الشيء من قبل الفلسطينيين، إلا أنه فيما بعد تبين للقيادة الفلسطينية بأنها خُدعت من ترامب وأن رؤيته التي كان قد قدمها للفلسطينيين لم تكن صادقة، فهو اعتمد حل الدولتين كإطار عام، وطريق وحيد لإنهاء الصراع من خلال المفاوضات بين الجانبين، ودور الولايات المتحدة سيقتصر على الوساطة فقط وتسهيل هذه المفاوضات، مع ضرورة عدم قيام الطرفين بأي خطوات أحادية الجانب يمكن أن تشكل خطوات لا تخدم السلام، كالتوجه للمؤسسات الدولية من قبل الفلسطينيين واستمرار الانتهاكات والإجراءات غير الشرعية من قبل الإسرائيليين[264]. إلا أنه نجد بأن ترامب قد تصرف بشكل مغاير لما ذكر سابقاً، فهو لم يكن الوسيط العادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولم يقدم أي ضمانات حقيقية

[263] علي محمود محجوب، مرجع سابق، ص79.

[264] سائد أبو عدوان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: منظور الرئيس الأمريكي ترامب، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، أريحا، 2018، ص4-5.

للفلسطينيين من المفاوضات، ولم يعرقل أي تحرك أحادي الجانب تقوم به إسرائيل، وقدم للإسرائيليين ما لم يكونوا يحلموا فيه في ظل أي رئيس أمريكي أخر.

لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب هي الأكثر جدلاً على الإطلاق بين الإدارات الأمريكية المختلفة، وظهر ذلك من خلال سياسة التغيير السريعة في المواقف التي أعلن عنها ترامب، والذي أكد على أنه سيتخذ قرارات جريئة وغير مسبوقة من القضية الفلسطينية، كذلك انتقد سياسة الرؤساء الأمريكيين السابقين لعدم اعترافهم بالقدس كعاصمة لإسرائيل، والذي بادر الى القيام به على الرغم من معرفته بخطورة هذا القرار، باعتباره سيزيد من حدة التوتر في المنطقة وفي فلسطين، ويعطي الفرصة للمتشددين لاستغلال هذا التصعيد وسيوسع في الوقت ذاته من هوة العداء والكراهية للسياسات الأمريكية وسيجعل الحكام العرب الأصدقاء والحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية أكثر عرضة للنقد والمقاطعة من قبل شعوبهم وهو ما يضر بالمصالح الأمريكية[265].

2.5 عوامل التغير في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب

على الرغم من أن هناك ثوابت أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية تلتزم بها الإدارات الأمريكية المختلفة ولا تخرج عنها، إلا أن إدارة ترامب تميزت عن غيرها من الإدارات الأمريكية بمجموعة من التغيرات في تعاملها مع القضية الفلسطينية، أهمها:

[265] عقل صلاح، فلسطين ما بين الوعدين: وعد بلفور ووعد ترامب، 1917-2017، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 470 / نيسان – أبريل 2018، ص24.

أولاً: بشكل عام يتميز ترامب عن غيره من الرؤساء الأمريكيين بالنزعة والعقلية القومية التي يستند إليها، بخلاف العقلية العالمية التي كان يستند إليها أوباما، فنجد أن ترامب يمجد الدولة القومية ويعتبرها الأساس في سياساته، وهذا ما يترتب عليه أن المصالح القومية هي فوق كل اعتبار[266].

ثانياً: إن ما يميز السياسة الخارجية لترامب عن غيره هو ميوله الشديد نحو إسرائيل ودول الخليج على عكس أوباما الذي كان لديه بعض التوجه نحو إيران، كذلك فإن موقف ترامب المعادي للقضية الفلسطينية يتناقض مع موقف أوباما[267].

ثالثاً: إن ترامب أكثر تشدداً ضد الحركات السياسية الإسلامية كحركة حماس، والتي اعتبرها تنظيم إرهابي، هي والإخوان المسلمين، واتهم أوباما بأنه ساند وصول هذه الحركات للحكم، خاصةً في مصر، حيث أن أوباما كان يتعامل مع هذه الحركات كحركات سياسية مستقلة ولم يدمجها جميعها في إطار الإرهاب، على عكس ترامب الذي اعتبر الإسلام السياسي مصطلح متشدد مرتبط بالإرهاب[268].

رابعاً: لم يشر ترامب إلى رفض السياسات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية كالاستيطان، على عكس غيره من الرؤساء الذين أكدوا على قرارات الشرعية الدولية، فترامب كان غالباً ما يراوغ بشأن الإجابة عن نقاط الخلاف الأساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولعل أفضل ما قدمه ترامب من تصريحات تخدم الفلسطينيين كان بقوله بأنه لن يكون هناك سلام إذا لم تكن إسرائيل مستعدة للتضحية، وأن موضوع الاستيطان في الضفة الغربية هو نقطة خلاف[269].

---

[266] منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، غزة – فلسطين، يناير/ كانون ثاني 2017، ص6-7.

[267] محمد يعقوب حسن عابدين، مرجع سابق، ص245.

[268] منصور أبو كريم، مرجع سابق، ص6-7.

[269] موقع نون بوست، آفاق السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب، تاريخ النشر: 15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2016، تاريخ الزيارة: 17 مايو/ أيار 2022، على الرابط: http://www.noonpost.org/content/15074.

خامساً: عمل ترامب على تهميش الدور التقليدي لوزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي الخارجي، وقد ظهر ذلك بعدم أخذه برأي وزارة الخارجية قبل اتخاذ قرارات رئيسية، تعد من اختصاصاتها، مثل تراجعه عن حل الدولتين للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ودعم إقامة دولة فلسطينية[270].

سادساً: تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية على أساس الربط بين كيفية انخراط أمريكا في قضايا العالم ومنطقة الشرق الأوسط، ومقدار المنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها. وبذلك الربط غير قادر على إدراك أن المصالح السياسية والاستراتيجية ترتكز على مبدأ تبادل المصالح، وليس على حسابات المنفعة المادية ومنطق الصفقة[271].

سابعاً: كما أن رؤية ترامب للعلاقة بين الحلفاء على أنها طريق ذو اتجاهين يترتب على كل طرف مسؤولية الاستجابة لمطالب الطرف الآخر، وهذه الرؤية جعلته ينتهج في إدارته ما يمكن وصفه بإدارة الدولة كما لو كانت شركة في مقاربة تجارية ربحية. فهو يعتمد على منطلق حسابات الكسب والخسارة، بأوجهها المادية المباشرة (الاقتصادية والعسكرية خصوصاً)، وهذا يقتضي عدم الدخول في صراعات طويلة الأمد[272].

ثامناً: إنهاء حروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والمكلفة جداً والتي تفوق تكاليفها ما يعود منها من منافع ومصالح استراتيجية مثل الحرب في أفغانستان والتي استمرت 19 عاماً[273].

تاسعاً: أدركت إدارة ترامب أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط، بعد تعاظم الدور الروسي في المنطقة، وهو ما يقتضي الدفع بالسياسة الأمريكية نحو التقارب والتنسيق مع اللاعبين الدوليين،

---

[270] محمد قاسم أبو بكر، مرجع سابق، ص67-68.

[271] ماجد الأنصاري، سوق الرهان على ترامب، موقع جامعة قطر، نشر بتاريخ: 6 أغسطس/ آب 2019، تاريخ الزيارة: 30 يونيو/ حزيران 2020، على الرابط: https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/14066.

[272] عارف مرشد، سياسة ترامب المحتملة تجاه الشرق الأوسط، موقع الرأي الاخباري، نشر بتاريخ: 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، تاريخ الزيارة: 14 مايو/ أيار 2022، على الرابط: https://alrai.com/.

[273] محمد قاسم أبو بكر، مرجع سابق، ص69.

كروسيا والصين واللاعبين الإقليميين، كتركيا ودول الخليج، عند التعامل مع تعقيدات الأوضاع وما نتج عنها مثل قضايا الإرهاب واللاجئين والتهديد الإيراني. وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار وتبدل قواعد اللعبة، تفرضان على الإدارة الأمريكية بناء تحالفات مع الأطراف الفاعلة في الإقليم مثل روسيا وتركيا والسعودية ومصر، وحتى إيران في مرحلة مقبلة في محاولة لتجاوز العقبات المتمثلة بتعارض المواقف بين هذه الدول في الكثير من الأزمات، الذي يبدو أكثر وضوحاً في الأزمة السورية[274]. لذلك فإن ترامب يؤمن بأنه لا داعي لتورط القوات الأمريكية أو السياسة الامريكية في تلك الشؤون، ما لم يوجد تهديد جدي للمصالح الأمريكية وأمنها القومي، وهذا ما تؤكده تصريحات ومواقف ترامب.

ومما لا شك فيه أن موقف إدارة الرئيس (ترامب) سيؤدي حتماً الى تداعيات خطيرة على مستقبل القضية الفلسطينية عموماً لاسيما مسألة الحل عبر قيام الدولتين فضلاً عن التنصل عن المواقف والالتزامات الأمريكية السابقة، وكذلك القفز على قرارات مجلس الامن والأمم المتحدة ذات الصلة وهو ما سيؤدي الى تحطيم كل الجهود بالتوصل لتسوية الصراع وهو في حقيقته ينهي مسلسل التنازلات العربية والذي قابله تعنت وتلاعب وتسويف (اسرائيلي) في المواقف وحالة التبعية والتأييد الأمريكي المطلق لكل السياسات الإسرائيلية وآخرها محاولات (اسرائيل) التخلي عن حل الدولتين والعمل على بقاء الدولة اليهودية الواحدة ومن ثم العمل على انهاء الملف الفلسطيني عبر عدد من التصريفات سواء في داخل الاراضي الفلسطينية أو العربية[275].

[274] أحمد البيومي، سياسة ترامب تجاه دول الخليج ليست واضحة، موقع الشرق الإخباري، نشر بتاريخ 19 نوفمبر/ تشرين ثاني 2016، تاريخ الزيارة: 22 مايو/ أيار 2022، على الرابط: https://asharq.com/.

[275] ضمير عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص163-164.

3.5 الاتفاقيات الإبراهيمية وعلاقتها بصفقة القرن

1.3.5 مضمون الاتفاقيات الإبراهيمية

فتحت صفقة القرن آفاقاً عديدة لإسرائيل لعقد معاهدات سلام مع الدول العربية المجاورة، والتي من أهمها "اتفاق أبراهام" أو "اتفاقيات إبراهيم" أو "الاتفاقيات الإبراهيمية"، وهذه مصطلحات تطلق على مجموعة من اتفاقيات السلام التي عُقِدت بين إسرائيل ودول عربية برعاية الولايات المتحدة، حيث أنه في 15 سبتمبر/أيلول 2020، وقّعت إسرائيل والإمارات والبحرين اتفاقيات تطبيع العلاقات التي أسماها البيت الأبيض "اتفاقيات إبراهيم" ثم انضمت إليها المغرب والسودان. وفي حينه، كان البيت الأبيض يتحدث عن انضمام 6 دول عربية وإسلامية إلى هذه الاتفاقيات، وهو ما لم يتحقق لاحقا[276].

والمقصود بالإبراهيمية المشترك الروحي بين الأديان السماوية لإظهار القيم الروحية المشتركة، كالحب والسعادة والخير والإخاء، وتنحية المختلف عليه. وتُعتبر الإبراهيمية مدخلاً للدبلوماسية الروحية، التي تقوم على الجمع بين رجال الدين والدبلوماسيين والساسة للتفاوض حول محتوى الكتب المقدسة، والوصول إلى المشترك الديني لوضعه على الخريطة السياسية لإعطاء الحق للشعوب الأصلية[277].

وتعد الإمارات العربية المتحدة اليوم من أكثر دول الخليج اندفاعاً نحو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بمختلف مجالاته، وهي مدفوعة بذلك بعدة أسباب لتحقيق مصالحها الاستراتيجية[278].

---

[276] عبد الرؤوف أرناؤوط، موقع الأناضول، مقال بعنوان "اتفاقيات أبراهام في عامين.. الأمن أولا"، نشر بتاريخ: 22 سبتمبر/ أيلول 2022، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: a.com.tr/ar.

[277] هبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، الدار المصرية اللبنانية، بدون مكان نشر، 2022، ص17-18.

[278] خالد الحروب، في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي) أربع هشاشات، مجلة شؤون فلسطينية – مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، العدد 281، 2020، ص21.

وقد مرت مسيرة التطبيع الإماراتي بعدة مراحل قبل أن تصل إلى الشكل العلني الذي يمكن أن نصفه في الآونة الأخيرة بالجريء. بعد أن كانت تتحصن من الخطط العنصرية الصهيونية الموجهة ضد جميع الدول العربية، لا سيما تلك الغنية بالثورات الطبيعية، وقد كان الشيخ زايد يدرك هذا جيداً بقدر ما يدرك السياسة التوسعية لإسرائيل[279].

بدأت العلاقات الإماراتية – الإسرائيلية بشكل محتشم تجري تفاصيلها خلف الأبواب المغلقة، وأخذت تظهرها تدريجياً إلى العلن، ويمكن ملاحظتها من خلال بعض المظاهر التي لم تكن لتحدث قبل مدة غير بعيدة في دولة عربية، ومن مظاهر ذلك: احتفاؤها بفوز لاعب إسرائيلي بالذهبية في أكتوبر/ تشرين أول 2020، وكذلك زيارة وزيرة الثقافة الإسرائيلية (ميري ريغيف) دولة الإمارات العربية لحضور مباريات الجودو[280].

وتوجت هذه العلاقات بإعلان التطبيق الرسمي في 13 أغسطس/ آب 2020، حيث أعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) عن توصل كل من إسرائيل والإمارات العربية إلى اتفاق سلام تاريخي يمهد إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل كامل. وجاء بعده توقيع الطرفين "اتفاق إبراهيم" أو إبراهام في إشارة إلى النبي إبراهيم –عليه السلام–، والذي تؤمن به الديانات الثلاث نبياً ورسولاً، في واشنطن يوم 15 سبتمبر/ أيلول 2020[281].

ولم يشكل هذا الاتفاق مفاجأة بالنسبة للرأي العام العربي والدولي، فالإمارات كانت تصرح باستمرار وفي عدة مواقف بضرورة اتخاذ إسرائيل حليفاً استراتيجياً في مواجهة إيران والربيع العربي[282]. فكانت نيتها محددة

---

[279] عبد اللطيف الحماموشي، التقارب الإسرائيلي – الإماراتي نحو دبلوماسية الثورة المضادة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، 2020، ص73.

[280] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي: إلى أين، وحدة الرصد والتحليل، بدون مكان نشر، 2020، ص5.

[281] وحدة تقدير الموقف، مركز الأبحاث، الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، 2020، ص106.

[282] الحماموشي، مرجع سابق، ص73.

وطريقها واضح. كما أنه لم يتصادم برد فعل شعبي داخل البلاد، وذلك بسب البنية الديمغرافية لها، والتي كان لها دور كبير وفعال في إدارة التطبيع، فالقاعدة الشعبية التي من المتوقع معارضتها للتطبيع ضئيلة جداً في بلد يبلغ عدد سكانه الوطنيين حوالي مليون نسمة أو أزيد بقليل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تقسيمها بين الفئات العمرية المختلفة، فلا يتبقى للفئة المعول عليها إلا نسبة قليلة قد تكون ربع مليون من إجمالي عدد السكان[283].

والمُلاحظ أن التطبيع الإماراتي الإسرائيلي مختلف عن غيره، فالتطبيع سابقاً كان مشروطاً عكس ما هو عليه الآن من تهافت، كما أن كل من مصر والأردن كانت لهما مواجهة عسكرية مباشرة مع العدوان الإسرائيلي، وخاضتا حروباً ضده، وتتقاطع معه غي حدود برية، فكان من الطبيعي أن تضطر في فترات ما إلى التفاوض والاعتراف مقابل شروط بعينها، في حين أن دول الخليج بعيدة جغرافياً عن ساحة الحرب الفعلية، وعن التهديد المباشر لمصالحها[284].

وبالنظر إلى مضمون هذه الاتفاقية، نجد بأنها تضمنت على مجموعة من الاعتبارات المهمة التي تم التأكيد عليها، ومن أهمها أن كلا الطرفان قد أعربا عن رغبتهما في تحقيق رؤية لمنطقة الشرق الأوسط يكون مستقراً وسليماً ومزدهراً لصالح جميع الدول والشعوب في المنطقة، وفي انشاء سلام وعلاقات دبلوماسية وودية وتعاون وتطبيع كامل للعلاقات بينهما وبين شعوبهما، وفق هذه المعاهدة، ورسم طريق جديد معاً لعدم حصر الإمكانيات الهائلة لبلديهما والمنطقة، والتأكيد على الاستمرار في تطوير العلاقات الودية يفي بمصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط وأن التحديات لا يمكن مواجهتها بشكل فعال إلا من خلال التعاون وليس عن طريق الصراع. بالإضافة إلى ذلك وردة في مقدمة المعاهدة ذكر حقل الاستقبال الذي أقيم في 28 يناير/ كانون

[283] عاصم عوض الخرشة، مرجع سابق، ص101.
[284] عاصم عوض الخرشة، مرجع سابق، ص96.

ثاني 2020، الذي عرض فيه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب رؤيته للسلام، وتعهد الطرفان بمواصلة جهودها للتوصل إلى حل عادل وشامل وواقعي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما ورد أيضاً ذكر معاهدتي السلام بين إسرائيل وكلاً من مصر والأردن، واعتبار هذه المعاهدة خطوة نحو تعزيز السلام الشامل والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط، وانتهت المقدمة بهذه العبارة "وتأكيداً على الإيمان بأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية والإماراتية يصب في مصلحة الشعبين ويسهم في قضية السلام في الشرق الأوسط والعالم، واعراباً عن التقدير العميق للولايات المتحدة لإسهامها العميق في هذا الإنجاز التاريخي" وبناءً على هذه المقدمة تم الاتفاق على مجموعة من النقاط الجوهرية[285].

2.3.5 الموقف الفلسطيني من الاتفاقيات الإبراهيمية

بالنسبة للموقف الفلسطيني من هذا الاتفاق، فهو الرفض على المستويين الشعبي والرسمي، فقد قال الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" بأن الإمارات وجهت طعنة في ظهر القضية الفلسطينية، وأضاف عباس أنه ليس من حق الإمارات التحدث باسم الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن الموقف الفلسطيني من اتفاق التطبيع الثلاثي سينسحب على أي دولة عربية أو إسلامية تقوم بهذا العمل. وشدد عباس على أن القيادة الفلسطينية تعتبر هذه الخطوة نسفا للمبادرة العربية للسلام وقرارات القمم العربية والإسلامية، والشرعية الدولية، وعدوانا على الشعب الفلسطيني، وتفريطا بالحقوق الفلسطينية والمقدسات، وعلى رأسها القدس والدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967[286].

---

[285] أحمد جلال محمود عبده، أبعاد التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل وأثره على الامن الإقليمي العربي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – جامعة قناة السويس، المجلد 12، العدد الأول، مصر، 2021، ص32-33.

[286] موقع الجزيرة نت، خبر بعنوان "عباس: الإمارات وجهت طعنة في ظهر القضية الفلسطينية"، نشر بتاريخ: 19 آب/ أغسطس 2020، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aljazeera.net.

3.3.5 دوافع الاتفاقيات الإبراهيمية

إن هدف الإمارات العربية من الاتفاق ليس سوى محاولة تقديم نفسها كقوة إقليمية خادمة لنفوذ الغرب، بديلة عن المملكة العربية السعودية وإيران من قبلها[287]. فالرؤية الإماراتية – الأمريكية بشكل خاص تتحدث عن أهداف إقليمية للتعاون فيما أن الموضوع الفلسطيني صار هامشياً في هذه العلاقات، ففي بيان الاتفاقية أشير للإمارات على أنها مع إسرائيل يعدّان اثنين من أكبر شركاء الولايات المتحدة الأمريكية القادرين والمعتمد عليهم، وأنهما سيشاركان الولايات المتحدة في إطلاق أجندة استراتيجية في الشرق الأوسط لتوسعة التعاون الدبلوماسي والتجاري الأمني وتهدف الإمارات العربية من هذا إلى أن تكون طرفاً في صياغة الشرق الأوسط الجديد والتحولات الجديدة هناك، واللافت للانتباه أن هذا التحالف لا يتعلق بالضرورة بمواجهة إيران[288].

وإلى جانب ملف إيران تتقاطع أيضاً أبو ظبي وتل أبيب في معاداة الربيع العربي، فالأولى تعد أن الديمقراطية تشكل خطراً داهماً على المستويين المتوسط والبعيد على نسق الولاءات التقليدية، (أي الولاء للأسر الحاكمة) على مستوى الإمارات السبع الذي لا أثر فيه للآليات الديمقراطية الحديثة، والثانية تفضل استمرار الأنظمة الاستبدادية في الحكم على قيام ديمقراطيات فعلية، لأنها واعية لمدى عمق وتجذر ارتباط الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية[289]. ولهذا، تطابق الموقف الإسرائيلي مع ما عبرت عنه الإمارات العربية فيما يخص الثورة المصرية، فقد كانت من أشد الدول العربية المتشبثة ببقاء حسني مبارك على كرسي السلطة في مصر، ومن ثم دعمت بالمال والإعلام الانقلاب الذي قاده السيسي على محمد مرسي في يوليو/ تموز 2013، وكانت إلى جانبها المملكة العربية السعودية وإسرائيل[290].

---

[287] الحماموشي، مرجع سابق، ص74.
[288] وحدة تقدير الموقف، ص106-107.
[289] الحماموشي، مرجع سابق، ص73.
[290] عاصم عوض الخرشة، مرجع سابق، ص102.

وبشكل عام يمكن القول بأن الدوافع التي دفعت بعض الدول لتطبيع العلاقات مع إسرائيل تتمثل بالآتي[291]:

1. الاستجابة للضغوط الأمريكية، والخوف من غضب الإدارة الأمريكية التي تحتاج إلى إنجازات سياسية في الحملة الانتخابية.
2. الرغبة في تأكيد تناسق سياسات هذه الحكومات مع السياسة الأمريكية بخصوص العلاقة مع إسرائيل، وأنها لا تقف في الخط المعادي لها.
3. السعي لتوفير غطاء أمريكي إسرائيلي لحماية حكومات الخليج من الخطر الإيراني باعتباره خطراً مشتركاً عليها وعلى إسرائيل.
4. استثمار التحالف الإقليمي مع إسرائيل مواجهة تنامي القوة والنفوذ التركيين في المنطقة، وكسر العزلة التي تعاني منها إسرائيل في المنطقة، والتي لم تسهم اتفاقات السلام مع كل من مصر والأردن بالتخفيف منها.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في التقارب الإماراتي البحريني مع إسرائيل هي عدم وجود استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية، فضلاً عن فشل ثورات الربيع العربي، وتزايد حالة الانقسام الفلسطيني وتزايد الدور الإقليمي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها المنطقة العربية[292].

[291] جواد الحمد، مخاطر ظاهرة التطبيق العربي مع إسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، العدد 281، خريف 2020، ص79.

[292] عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية: كيف نفهمها ونقاومها؟، مجلة مداد الآدب – كلية الآداب – الجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات، العراق، فبراير 2019، ص869.

4.3.5 اثار الاتفاقيات الابراهيمية على القضية الفلسطينية

تُظهر الاتفاقية الموقَّعة في البيت الأبيض أن القضية الفلسطينية ليست جزءاً رئيساً من الاتفاق، إذ لم يتضمن هذا الأخير إشارة إلى مبادرة السلام العربية أو قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحل النزاع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وخلا الاتفاق كذلك من أية إشارة لحل الدولتين أو الثوابت التي يتمسك بها الفلسطينيون للحل (اللاجئين والقدس)[293].

لا يمكن فصل اتفاق التطبيع العربي–الإسرائيلي عن الخطة الأميركية لتسوية النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي. فليس سرًّا أن الإدارة الأميركية تسعى ضمن خطتها إلى عكس أولويات السلام وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي. وهذا يعني أن السلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يتحقق بعد أن تطبِّع الدول العربية علاقاتها مع تل أبيب. وكما تعتقد الإدارة الأميركية، فإنه كلما تقدمت العلاقات العربية–الإسرائيلية، زاد عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي وهو ما سيدفعهم بالتالي إلى التماهي مع بنود الخطة الأميركية وقبولها. وهذا سيقود بالتدريج إلى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدول العربية وعدم ربط أي تحالفات مستقبلية محتملة ما بين الدول العربية وإسرائيل بحل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. وبالتالي، فإن اتفاق الإمارات والبحرين ما هو إلا مقدمة لانضمام دول عربية أخرى؛ حيث أشار الرئيس الأميركي، ترامب، إلى أن "خمسة أو ستة بلدان" عربية إضافية تستعد لتوقيع اتفاقات تطبيع مع إسرائيل بعد الإمارات والبحرين. والهدف النهائي للإدارة الأميركية هو تطبيع جميع الدول العربية مع إسرائيل، كما أعلن جاريد كوشنر، عرَّاب اتفاق التطبيع ومستشار ترامب[294].

---

[293] وردت أهم بنود الاتفاق على موقع الجزيرة نت تحت عنوان "البيت الأبيض ينشر بعض نصوص الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل وترامب يرجح انضمام دول أخرى"، نشر بتاريخ: 16 سبتمبر/أيلول 2020، تاريخ الزيارة: 6 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط:.aljazeera.net.

[294] محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ: 20 سبتمبر/أيلول 2020، تاريخ الزيارة: 7 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aljazeera.net.

ومن المعروف أن إسرائيل تولي إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية أهمية قصوى، فإلى جانب رغبتها في الحصول على شرعية لسطوها المسلح على فلسطين، ما زالت تسعى إسرائيل إلى تطبيع علاقاتها وتعزيزها مع الدول العربية، وإلى التوصل الى اتفاقيات سلام معها، وذلك في وقت تستمر فيه إسرائيل في تعزيز الاستيطان والتهويد، تمهيداً لضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رفضه مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي نادت به مبادرة السلام العربية عام 2002، واستعاض عنه بمبدأ "السلام مقابل السلام"، ويدرك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وعقد اتفاقيات معها، قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، ينزع أحد أهم عناصر القوة من الفلسطينيين، ويعزلهم عن عمقهم العربي ويسهل على إسرائيل تهميش قضيتهم، والتفرد بهم، وكسر إرادتهم، وفرض الاستسلام عليهم، وهذا ما يؤكد على استمرار إسرائيل في انكار أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي الإسرائيلي وتسعى إلى إيجاد مصالح مشتركة بينها وبين العديد من نظم الحكم العربية من دون حل للقضية الفلسطينية[295].

[295] أحمد جلال محمود عبده، مرجع سابق، ص49-50.

الخاتمة

منذ وصول الرئيس ترامب إلى سدة الحكم سنة 2017 نجد بأن السياسة الخارجية الأمريكية نحو القضية الفلسطينية اتسمت بمظهرين أساسيين، **الأول** أن إدارة ترامب تمسكت بمجموعة من الثوابت التي يتوجب على أي إدارة أمريكية الالتزام بها، ومن أهمها أمن إسرائيل، والعلاقة الوطيدة والطيبة معها، ورعاية مصالحها كافة. أما المظهر **الثاني** فيتمثل في أن ترامب حاول حل هذه القضية بشكل جذري بدلاً من إداراتها كما جرت العادة عند غيره من الرؤساء الذين سبقوه، والذين كانوا يضعوا الحلول المؤقتة لقضايا الحل النهائي.

وبشكل عام كانت سياسة ترامب قائمة على الضغط على السلطة الفلسطينية كطرف ضعيف وفرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين وشرعة الإجراءات غير الشرعية، مع ترك اسرائيل بدون أي ضغوطات، وإقناع المجتمع الدولي بأن الفلسطينيين هم من يرفضون حل الصراع مع الإسرائيليين وذلك من خلال تقديم مقترحات وصفقات ظالمة وقاسية فيرفضها الفلسطينيين، فيظهروا بمظهر الطرف السلبي في الصراع.

وبالحديث عن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل خلال فترة حكم ترامب نجد بأن هذا القرار لا يرتبط كثيراً بشخصية ترامب، وإنما هو نتاج السياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل، فقد صدر هذا القرار عن الكونغرس الأمريكي سنة 1995 وبقي مخبئاً طوال هذه الفترة رغبةً من الإدارات الأمريكية المتعاقبة في نجاح المفاوضات والعملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما بشأن صفقة القرن فهي تمثل أحد أهم الابتزازات السياسية الأمريكية للضغط على السلطة الفلسطينية للقبول بسياسة الأمر الواقع. والمُلاحظ في هذه الصفقة أن إدارة ترامب كانت مستعدة لأي سيناريو أو موقف من قبل السلطة الفلسطينية بشأن هذه الصفقة، وهذا ما معناه بأن أمريكيا قدمت صفقة تكون إسرائيل هي الرابحة فيها سواء تمت الموافقة عليها من قبل السلطة الفلسطينية، أو تم رفضها.

إن القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس يُمثل اعترافاً أمريكياً كاملاً وصريحاً بأن المدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل، ضارباً بذلك قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط، التي تعتبر أن القدس الشرقية هي أرض عربية محتلة، كما أن هذا القرار يمهد الطريق أمام كل المؤسسات الأجنبية العاملة في الكيان الصهيوني لنقل مقراتها إلى القدس، ويشرعن احتلال القدس بشكلٍ يتعارض مع القوانين والقرارات الدولية.

أما بشأن محددات السياسة الخارجية الأمريكية الرسمية فنجد بأن كل من مؤسسة الرئاسة والكونغرس يؤثران في السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً للصلاحيات والمهام الممنوحة لهم من الدستور الأمريكي، كذلك توجد مجموعة من المحددات الداخلية غير المحددات الرسمية تؤثر بشكل عالي في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، والمتمثلة في جماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والرأي العام الأمريكي، هذا بشأن المحددات الداخلية، أما المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية فتتمثل في مجموعة المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي تؤثر في توجهات وقرارات السياسة الأمريكية، ولعل أهم هذه المحددات تتمثل في النظام الدولي والنفط والعامل الاقتصادي والإرهاب الدولي وفي مكانة إسرائيل في المشروع الأمريكي.

لم يتخلى ترامب عن فكرة حل الدولتين، بل أفرغها من محتواها، حيث كانت فكرته بقبول أي حل ثاني يرضي الطرفين سواء أكان وفقاً للالتزام بحل الدولتين أو عدم الالتزام بها. وبذلك يكون ترامب قد تجاهل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة نحو القضية الفلسطينية، والمتمثلة في فكرة حل الدولتين الواردة في اتفاقية أوسلو. وفي هذا الإطار عملت إدارة ترامب على الضغط بشتى الوسائل على السلطة الفلسطينية للقبول بالحلول التي تقترحها، ومن أهم هذه الوسائل المساعدات الأمريكية، والتي شكلت ورقة ضغط على السلطة للخضوع للقرارات الأمريكية، وخير دليل على ذلك هو ما قامت به إدارة ترامب بوقف هذه المساعدات عند عدم قبول السلطة بصفقة القرن، إضافةً إلى إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ورأينا

بوضوح أن ردود الأفعال الفلسطينية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك لأن هذه الردود لم تتخطى مستوى الشجب والتنديد والاستنكار، كذلك عملت إدارة ترامب على وقف المساعدات المادية المقدمة للأونروا.

وبناءً على ما سبق، أقدمت إدارة ترامب على مجموعة من الإجراءات على أرض الواقع فيما يخص القضية الفلسطينية، والتي من أهمها نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، حيث أن هذا الاجراء يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين ويهددها ويضعف دورها في المفاوضات القادمة نتيجة العنف والتوتر الذي قد تشهده الحالة الفلسطينية والدولية. كذلك فإن قرار نقل السفارة يتعارض مع عديد المواثيق والقرارات الدولية، أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم احتلال أراضي الغير بالقوة، وكذلك قرار التقسيم رقم 181 الذي ينص على قيام دولتين يهودية وفلسطينية، مع إعطاء القدس وضعاً قانونياً خاصاً.

إن السياسة الخارجية الأمريكية نحو قضايا الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص لا تتغير بتغير الرئيس الأمريكي، حيث أن السياسة الأمريكية الحالية تمثل ثوابت لا يمكن الخروج عنها من قبل أي رئيس أمريكي، وهذا ما لاحظناه على أرض الواقع في فترة ولاية ترامب، والتي تميزت سياسته عن غيره من الرؤساء في ميوله الشديد نحو إسرائيل ودول الخليج على عكس أوباما الذي كان لديه بعض التوجه نحو إيران، كما أنه لم يشر إلى رفض السياسات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية كالاستيطان، على عكس غيره من الرؤساء الذين أكدوا على قرارات الشرعية الدولية.

وبناءً على النتائج السابقة المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة حكم ترامب، فإننا نرى بطرح مجموعة من التوصيات، أهمها على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية، والتي يجب عليها أن تقف عند حدود مسؤوليتها القانونية للدفاع عن القدس والتصدي لقرار نقل السفارة الأمريكية إليها من خلال الدعوة الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي للنظر في هذا القرار، وكذلك والتوجه الى الجمعية

العامة تحت مرجعية قرار الاتحاد من اجل السلم للتصدي لهذا القرار. إضافةً إلى وجوب العمل على إصدار قرار يقضي بالمقاطعة الدولية لإسرائيل لعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة، وتدويل الصراع مع الاحتلال ضمن استراتيجية نضالية وسياسية شاملة. مع ضرورة التصدي للمحاولات الرامية لتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، من خلال الحذر من إشراك الأونروا في دائرة الحل السياسي القائم، المطروح والمكرس لصالح طرف آخر، ونهج إخراجها عن أهدافها التي أنشأت من أجلها، بما يشمل محاولات تقليص خدمات الوكالة، وتهيئة الظروف والعوامل من أجل تصفيتها. كذلك يجب على القيادة الفلسطينية الأخذ بعين الاعتبار ان أي مفاوضات أو أي مشاريع حلول مستقبلية لمدينة القدس يجب أن تلبي طموح الشعب الفلسطيني وتعيد حقوقه المسلوبة في مدينة القدس وفقاً للواقع الذي أقره المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة دعم صمود السكان المقدسيين في قلب المدينة المقدسة، ودعم المرابطين في المسجد الأقصى، لتعزيز بقائهم ووجودهم شوكة في حلق الاحتلال الإسرائيلي. والعمل على إظهار قضية القدس في كل المحافل الدولية وفي وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، وتفعيل ملف القدس بصورة أكثر جدية وفاعلية. وتنطبق اتفاقية جنيف الرابعة بجميع نصوصها على القدس المحتلة، فليس لإسرائيل أن ترفض تطبيقها على هذه المدينة، تذرعاً بأية حجج أو أسانيد لا تجد لها تأييداً من قبل القانون الدولي. كذلك نوصي بضرورة توجه الحكومة الفلسطينية لمحكمة العدل الدولية لتقديم رأي استشاري بشأن قانونية قرار نقل السفارة، كما جرى الحال عليه في جدار الفصل العنصري. كذلك يقع على عاتق المجتمع الدولي اتخاذ آليات قانونية فعالة لإبطال القرار الأمريكي. وختاماً نرى بضرورة المقاطعة الدولية لإسرائيل ولأمريكا ورفض التعامل معها من أجل الضغط على امريكا للرجوع عن قرار نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

- أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.
- تشربل روبنيرغ، إدارة بوش والفلسطينيون، في فلسطين والسياسة الامريكية من ويلسون إلى كلنتون، ترجمة: ميخائيل سليمان، تأليف: ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- جانيس تري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
- جلال حسيني، تمويل الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015.
- جورج وبول دو غلاس، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمة والتورط الأمريكي مع إسرائيل، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، دار بسام للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
- حسن الخطيب، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1993-2001، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2014.
- حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ الى انتفاضة الأقصى الثانية وتوابعها 2002، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، ج4، القاهرة، 2003.
- حسين كنعان، مستقبل العلاقة العربية الأمريكية، الخيال للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005.
- خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، منشورات وزارة الثقافة، رام الله، 2001.

- خليل شاهين، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسيناريوهات المسارات السياسية البديلة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2017.
- زها بسطامي، إدارة كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- سائد أبو عدوان، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، أريحا، فبراير 2018.
- ستيفن والت وجون مير شايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
- سعيد سلامة، الذكرى الستون لنكبة فلسطين، دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، أيار 2008.
- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وزارة الثقافة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.
- شاهيناز طلعت، الرأي العام: دراسة نظرية بالتطبيق على وثائق سرية بريطانية وأحداث في ثورة مصر سنة 1919، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2015.
- صلاح عبد العاطي، نقل السفارة الأمريكية الى القدس المخاطر وخيارات المواجهة، المركز الفلسطيني للدراسات والأبحاث، مسارات، فلسطين، 2019.
- طه العنبكي ونرجس العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات ضفاف، العراق، 2015، ص70.
- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.
- عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن "1989–2011)، بدون دار نشر، القاهرة، 2012.

- عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، بدون دار نشر، القاهرة، 1987.
- عدنان الصباح، الفكر وعي الفعل، رؤى فكرية، دار الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2018.
- عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2019.
- عقل صلاح، فلسطين ما بين الوعدين: وعد بلفور ووعد ترامب، 1917–2017، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 470 / نيسان – أبريل 2018.
- عماد لبيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001–2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بريلن – ألمانيا، 2018.
- عمار شرعان، السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001–2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018.
- غازي فيصل، السياسة الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
- مايكل كرانش ومارك فيشر، ترامب بلا قناع – رحلة من الطموح والغرور والمال والنفوذ، ترجمة ابتسام بن خضراء، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2017.
- محمد جردات، مذكرة بعنوان "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم، آب 1997.
- محمد سليم السيد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان، 2001.

- محمد عبد الجواد البطة، المواقف والتصورات الأمريكية بشأن القدس في مشاريع التسوية السياسية: الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية، جامعة الأقصى، غزة، 2018.
- محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير: صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، رام الله، بدون تاريخ نشر.
- نور مصالحة، المخططات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين من 1948–1972، مركز شمل، رام الله، 1996.
- نيرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986.
- هزار إسماعيل الكسواني، الاستمرار والتغيير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية: دراسة حالة ادارتي أوباما وترامب، جامعة الاستقلال، أريحا، بدون تاريخ نشر.
- وليام كوانت، عملية السلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994.
- وليد عبد الحي، الآفاق المستقبلة لصفقة القرن الأمريكية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2019.

ثانياً: الكتب الأجنبية

- Abdulqader Al Jabareen:The American President Harry S. Truman's Administration and the Palestine Question ,1945-1948 ,Journal of Al Azhar University , Humanities Science Vol.9 No .1 Gaza 2007 ,P.P. 2-3.
- Amitav Acharya, U.S. Military Strategy in the Gulf: Origins and Evolution under the Carter and Reagan Administrations (London; New York: Routledge, 1989).
- David M. Halbfinger, Tensions Ease in Gaza, Allowing Money and Fuel to Roll In, The New York Times, 9/11/2018. nyti.ms/2DiOzPt.
- White House, Readout of the Gaza Conference at the White House, Foreign Policy, 12/3/2018. bit.ly/2FKhNF6.
- Arakie Margaret, the Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy, Quartet Books, London, 1973 P.23.
- Monty Noam Penkower, "American Jewry and the Holocaust: From Biltmore to the American Jewish Conference," Jewish Social Studies, vol.47 no. 2, 1985, p. 66.
- Associated Press. (2018, Nov): In a twist, Trump fights to keep some Palestinian aid alive. URL: https://www.nbcnews.com/politics/politics-news/twist-trump-fights-keep-some-palestinian-aid-alive-n942106.
- Ayman Yousef, Palestine Question and the Superpowers, A Study of the dynamics of the cold war politics, Baroda: MSU, 1995, p. 78, unpublished aster thesis.
- Ernest Barhaarash: Zionist Organizations of America John F .Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue , Herzel Press , New York 1965 , P.60.
- National Strategy for Counterterrorism of the United of America, the White House Washington DC, October 2018.
- Paul Miller, Evangelicals, Israel and the US Foreign Policy, Survival, Vol. 56, March 2014, pp. 7-26.
- Robert W. stookey, *America and the arab states: An uneasy encounter* (New York: John Wiley & Sons Inc, 1975, P.46.
- The Carter and Camp David. The 25th Anniversary Forum with Partnership with Widroo Wilson Center, Washington DC, 2003, pp. 2-10.

- Theodore J Low. and Ginsberg , Benjamin :American Government freedom and Power 1st.ed. Narton and company, London 1998, P. 250.
- Tim Wener, : Israel Rebuffs Demands To End West Bank Raids, **" New York Times"** ,October 24 , 2001.
- United States Mission to the United Nations, "Remarks at a UN Security Council Open Debate on the Situation in the Middle East" (Rodney Hunter, Political Coordinator), New York, April 22, 2021, https://usun.usmission.gov/remarks-at-a-un-security-council-open-debate-on-the-situation-in-the-middle-east.
- William Quandt: Sudian Arabian foreign policy in 1985, Security and Oil, Brooking institution, Washington DC, 1981. pp. 138-139.
- Young, Karen De & Morris, Loveday (2018, Sep): Trump administration orders closure of PLO office in Washington". The Washington Post. U.S. Consulate General in Jerusalem.

ثالثاً: الأبحاث والتقارير العلمية

- ابراهيم يوسف أحمد عبيد، " دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأميركي بنقل السفارة من تل ابيب الى القدس في كانون الأول/ ديسمبر 2017م، مجلة دراسات اقليمية، مج13، عدد 40، 2019.
- أحمد فايق دلول، "قراءة في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، عدد 374، يوليو 2018.
- أسامة أبو ارشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملف ندوة "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة، 14–15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.
- أسامة محمد أبو نحل، الموقف الأمريكي من قضية القدس وتأثيره على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية: تحديات وفرص، جامعة الإسراء، غزة، 2017.

- بكر البدور، صفقة القرن: المعيقات والتحديات والآفاق خلال عام 2019، مجلة دراسات شرق أوسطية – مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 23، عدد 88، الأردن، 2019.
- تغريد عودة وأريج جبر، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة قانون سفارة القدس، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عدد 28، الجزائر، أبريل 2020.
- حسام محمد جبر يونس، قرار مجلس الأمن رقم (2334) في التصور الإسرائيلي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، عدد 2، غزة، يوليو 2018.
- حليم بركات، العلاقة الأمريكية الإسرائيلية: من يفيد من؟، جريدة الأيام، رام الله، 1998/5/17.
- خالد الحروب، في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي) أربع هشاشات، مجلة شؤون فلسطينية – مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، العدد 281، 2020.
- خلود ناجي معروف، دور المحددات الداخلية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 1، 2006.
- رويد أبو عمشة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس (نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد 28، غزة، 2018.
- ضمير عبد الرزاق محمود، الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي "الإسرائيلي" في عهد إدارة الرئيس ترامب، مجلة تكريت للعلوم السياسية – جامعة تكريت، عدد 16، العراق، 2019.
- عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايدام، السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العددان 77–78، العراق، 2020.
- عبد اللطيف الحماموشي، التقارب الإسرائيلي – الإماراتي نحو دبلوماسية الثورة المضادة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، 2020.

- عبد الله المجالي، صفقة القرن: تحليل مضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 24، عدد 91، عمان، 2020.
- علي محمود محجوب، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو القضايا العربية في ظل رئاسة ترامب، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017.
- فادي جمعة وأيمن يوسف، القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياقات العامة، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، الجامعة العربية الأمريكية، مجلد 6، عدد 1، جنين، 2020.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان لوزارة الخارجية الأمريكية تعلن فيه إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، العدد 117، شتاء 2019.
- محمد أمير الشب، القدس في مفاوضات الحل النهائي من الانتداب البريطاني إلى قرار إدارة الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية وتداعياته المحتملة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 21، ديسمبر 2018.
- محمد بوبوش، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، مركز المستقبل العربي، السنة 40، العدد 462 (آب/أغسطس 2017).
- محمد عبيدي، الوضع القانوني للقدس وموقف الأمم المتحدة من نقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، مجلد 11، عدد 2، الجزائر، 2018.
- محمد يعقوب حسن عابدين، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 13، العدد 51، السودان، 2019.
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي: إلى أين، وحدة الرصد والتحليل، بدون مكان نشر، 2020.

- مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جوزيف بايدن 2021-2024، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 24، العدد 94، الأردن، 2021.
- المستشار الدكتور مساعد عبد العاطي المحاريقي، قراءة قانونية في قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس في ضوء قواعد القانون الدولي العام، نادي الحافة، السودان، تاريخ النشر 2018/3/9م.
- منتصر سمير جرار، الاستراتيجية الفلسطينية ضد صفقة القرن ومواجهتها، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – جامعة فلسطين، مجلد 9، عدد 3، غزة، 2019.
- منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، غزة – فلسطين، يناير/ كانون ثاني 2017.
- منصورية داوودي وعقبة خضراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وصفقة القرن، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السادس، العدد الأول، الجزائر، 2022.
- نانيس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 127، تموز 1997.
- نبيل محمود السهلي، الإدارات الأمريكية والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، العدد 267، بيروت، 2017.
- نقموش محمد، أحمد ميولودية، قرار الرئيس الأميركي ترامب نقل السفارة الأمريكية الى مدينة القدس (دراسة مقارنة)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 3، 2018.
- وحدة تحليل السياسات، أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، سبتمبر 2018.
- وحدة تقدير الموقف، مركز الأبحاث، الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، 2020.

- وليد سالم، القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل، المجلة المقدسية – جامعة القدس–مركز دراسات القدس، العدد الخامس، القدس، 2020.

رابعاً: الرسائل العلمية

- إبراهيم موسى، القدس محور الصراع العربي – الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2008.
- أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "2001–2008"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2009.
- أحمد خضر عبد الحليم المصري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (دراسة مقارنة بين فترتي حكم بارك أوباما ودونالد ترامب)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2018.
- آمنة معبد، العلاقات الأمريكية – الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى إصدار خارطة الطريق، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2004.
- تغريد سعد عودة، أثر العوامل الداخلية في القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2020.
- سائد تحسين حافظ ياسين، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية (دعم الجهاز الأمني نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014.
- عادل بشير الزياني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل: دراسة في اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بمواقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي 1948 –2000، رسالة ماجستير، جامعة التحدي، ليبيا، 2006.
- عاصم عوض الخرشة، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2011–2020)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2021.

- عبد الله هوادف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
- علاء الدين عزت حمدان أبو زيد، التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016–2019)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، 2019.
- علي حسن يونس، العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.
- قصي أحمد حسن حامد، دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.
- محمد زهير جنيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل (2008–2016)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2021.
- محمد زياد عبد الفتاح، القدس في السياسة الأمريكية (1947–2001)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2001.
- محمد عبد العاطي، رسالة ماجستير بعنون: معالجة الصحف الفلسطينية اليومية لقضية نقل السفارة الأمريكية لمقدس وتداعياتها"، الجامعة الإسلامية بغزة، 2019.
- محمد قاسم أبو بكر، صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2021.
- موسى أبو رحمة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 1993–2001، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل (56–67)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 1976.

- يعقوب بدوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني "2006-2012"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، 2015.
- يوسف حمودة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما (2008-2016)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.

خامساً: المواقع الالكترونية

- إبراهيم محمد، موقع الغد، حماس والجهاد: نقل السفارة إلى القدس قرار باطل وسيفجر المنطقة في وجه الاحتلال، نشر بتاريخ 23 فبراير/ شباط 2018، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: www.alghad.tv.
- الاتحاد الأوروبي يجدد التزامه الثابت بحل الدولتين عن طريق التفاوض، بوابة الشرق الإخبارية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2TmVVYr.
- أحمد البيومي، سياسة ترامب تجاه دول الخليج ليست واضحة، موقع الشرق الإخباري، نشر بتاريخ 19 نوفمبر/ تشرين ثاني 2016، تاريخ الزيارة: 22 مايو/ أيار 2022، على الرابط: https://asharq.com/.
- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، مقال منشور على موقع مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: 22 يناير/ كانون ثاني 2017، تاريخ الزيارة: 15 مايو/ أيار 2022. على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx.
- أودي ديكل، وعينات كورتس ونوعا شوسترمان، الآفاق المستقبلية لصفقة القرن وانعكاساتها، صحيفة الأيام السياسية على الانترنت، نشر بتاريخ: 3 مارس/ آذار 2020، تاريخ الزيارة: 2 حزيران/ يونيو 2022، على الرابط: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13afa660y330278496Y13afa660.

- بلال بو عكيرة، " مركز القدس في القانون الدولي على ضوء نقل السفارة الأمريكية "، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة مج12، ع3، 2020م،ص108.
- بيان صادر عن المتحدث باسم الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.un.org/ar.
- بيان صادر عن نائب وزير الخارجية الروسي، موقع RT العربي، روسيا ستدرس صفقة القرن الأمريكية والأهم هو موقف الفلسطينيين والعرب منها، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/.
- بيان صادر عن وزارة الخارجية الألمانية، موقع وزارة الخارجية الألمانية، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://almania.diplo.de/ardz-ar.
- بيان صادر عن وزارة الخارجية البريطانية، موقع وزارة الخارجية البريطانية، تاريخ النشر: 1 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.gov.uk/government/organisations/foreign-commonwealth-office.
- بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية، موقع وزارة الخارجية الصينية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/ara.
- بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية، موقع الدبلوماسية الفرنسية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar.
- بيان وزارة الخارجية البحرينية، موقع وزارة الخارجية البحرينية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8260&language=ar-BH.

- بيان وزارة الخارجية الجزائرية، موقع وزارة الخارجية الجزائرية، تاريخ النشر: 30 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: www.mae.gov.dz.
- بيان وزارة الخارجية العراقية، موقع وزارة الخارجية العراقية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.mofa.gov.iq.
- بيان وزارة الخارجية الكويتية، موقع وزارة الخارجية الكويتية، تاريخ النشر: 20 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2wSvsup.
- بيان وزارة الخارجية اللبنانية، موقع وزارة الخارجية اللبنانية، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: www.mfa.gov.lb/arabic/home.
- تسنيم ياسين، مقال بعنوان "العلاقات الفلسطينية الأمريكية.. إلى أين؟"، موقع يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 24 أكتوبر/ تشرين أول 2018، تاريخ الزيارة: 5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: http://www.yabous.info/?id=15.
- الخطة الأمريكية المزعومة للسلام "ولدت ميتة"، بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية، موقع وزارة الخارجية التركية، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mf.
- الخطة الأمريكية المزعومة للسلام ولدت ميتة، بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية، موقع وزارة الخارجية الإيرانية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://ar.mfa.ir.
- رامي رمانة، موقع فلسطين أون لاين، هل يحمل وقف مساعدات واشنطن السلطة على قبول الإملاءات الأمريكية؟، نشر بتاريخ: 17 يونيو/ حزيران 2018، تاريخ الزيارة: 5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: http://www.felesteen.ps.

- الرئيس التونسي يصف صفقة ترامب بـ"مظلمة القرن"، موقع وزارة الخارجية التونسية، تاريخ النشر: 30 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: www.diplomatie.gov.tn.

- سري القدوة، مقال بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن"، موقع الحوار المتمدن، العدد 6489، تاريخ النشر: 11 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=665186.

- شبكة الميادين الإعلامية، حماس ترفض عرضاً بمليارات الدولارات لإنهاء المقاومة والتخلي عن القدس، تاريخ النشر: 27 تموز/ يوليو 2020، تاريخ الزيارة: 14 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.almayadeen.net/about.

- صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، تقرير منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، تاريخ النشر: 11 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 11 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.nad.ps/ar/media-room.

- طارق طه، تفاصيل صفقة القرن: القدس، اللاجئون، المثلث، الأسرى، الحدود، غزة، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 5 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.arab48.com/.

- عارف مرشد، سياسة ترامب المحتملة تجاه الشرق الأوسط، موقع الرأي الاخباري، نشر بتاريخ: 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، تاريخ الزيارة: 14 مايو/ أيار 2022، على الرابط: https://alrai.com/.

- عبد الرؤوف أرناؤوط، موقع الأناضول، خبر بعنوان "السفير الأمريكي في إسرائيل يكشف 3 محددات لـ"صفقة القرن"، نشر بتاريخ: 27 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aa.com.tr/ar.

- عبد الرؤوف أرناؤوط، موقع الأناضول، مقال بعنوان "اتفاقيات أبراهام في عامين.. الأمن أولا"، نشر بتاريخ: 22 سبتمبر/ أيلول 2022، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: .a.com.tr/ar

- قطر تؤكد على أن أي حل للقضية الفلسطينية يبقى منوطاً بحفظ حقوق الشعب الفلسطيني، موقع وزارة الخارجية القطرية، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/39SDjXc.

- كمال قبعة، قرار ترامب بشأن القدس: خلفيات وأبعاد قانونية مارقة، موقع مركز الأبحاث الفلسطيني، بدون تاريخ نشر، تاريخ الزيارة: 15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://www.prc.ps.

- ماجد الأنصاري، سوق الرهان على ترامب، موقع جامعة قطر، نشر بتاريخ: 6 أغسطس/ آب 2019، تاريخ الزيارة: 30 يونيو/ حزيران 2020، على الرابط: .https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/14066

- محمد شاكري، مضمون صفقة القرن، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ./https://www.politics-dz.com

- محمد عبد العزيز، ردود الفعل العربية إزاء خطة ترامب للسلام: تحليل وتوصيات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تاريخ النشر: 31 شباط// فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar.

- محمد فرحان، حل الدولتين ليس الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، موقع الغد الإخباري، نشر بتاريخ 26 سبتمبر/ أيلول 2018، تاريخ الزيارة: 20 مايو/ أيار 2022، على الرابط: ./https://alghad.com

- محمود علاء الدين حواش، دور القيادة السياسة في السياسة الخارجية للدولة "دراسة حالة: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" في الفترة من (2016: 2020)، موقع المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ:

30 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: democraticac.de/?p=78851.

- محمود مجادلة، خبر بعنوان "دونالد ترامب يعلن بنود صفقة القرن"، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 3 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.arab48.com/.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير بعنوان "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، منشور على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الانترنت، تاريخ النشر: 14 يوليو/ تموز 2016، تاريخ الزيارة: 12 تشرين أول/ أكتوبر 2021. على الرابط: alzaytouna.net/2016/07/14.
- مقابلة رئيس الوزراء الفلسطيني "محمد اشتية" مع قناة CNN الأمريكية بتاريخ 30 يناير/ كانون أول 2020، منشور على صفحة الدكتور محمد اشتية Dr. Mohammad Shtayyeh على الفيس بوك بتاريخ 30 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=532432787380211.
- المملكة تجدد تأكيدها على دعم كافة الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية السعودية على تويتر، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2Wp3xwT.
- موقع (RT) العربي، خبر بعنوان "38 مليار دولار مساعدات أمريكية لإسرائيل"، نشر بتاريخ: 2018/10/2. على الرابط: https://arabic.rt.com/world/973581.
- موقع "The Times of Israel"، خبر بعنوان "محمود عباس يدين نقل السفارة الأمريكية ويعتبرها' بؤرة استيطانية' في القدس"، نشر بتاريخ: 15 مايو/ أيار 2018، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: ar.timesofisrael.com.

- موقع RT العربي، الإمارات توضح موقفها الداعم لـ"صفقة القرن"، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 18 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1080767.
- موقع أطباء بلا حدود، جرحى مسيرة العودة عالقون في متاهة الألم، نشر بتاريخ 14 مايو/ أيار 2019، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: www.msf.org/ar.
- موقع الاقتصادي الفلسطيني، خبر بعنوان: واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين، تاريخ النشر: 18 يناير/ كانون ثاني 2019. على الرابط: https://www.aliqtisadi.ps/article/65843.
- موقع الجزيرة الإخبارية، تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار بشأن القدس في 21 ديسمبر/ كانون أول 2017، بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون أول 2017، Aljazeera.net، تاريخ الزيارة: 25 نوفمبر/ تشرين أول 2021.
- موقع الجزيرة نت، خبر بعنوان "عباس: الإمارات وجهت طعنة في ظهر القضية الفلسطينية"، نشر بتاريخ: 19 آب/ أغسطس 2020، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aljazeera.net.
- موقع الجزيرة نت، خبر بعنوان: أبرز ردود الفعل الرافضة لقرار ترامب بشأن القدس، تاريخ النشر: 7 ديسمبر/ كانون أول 2017، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: aljazeera.net.
- موقع الجزيرة نت، خبر بعنوان: فلسطين ترد على إغلاق مكتب المنظمة: سنقاضي إسرائيل، نشر بتاريخ: 11 سبتمبر/ أيلول 2018، تاريخ الزيارة: 11 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/9/11.
- موقع الجزيرة نت، عباس ردا على ترامب: القدس ليست للبيع والصفقة المؤامرة لن تمر، تاريخ النشر: 28 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/28.

- موقع الجزيرة نت، مقال بعنوان "كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟"، نشر بتاريخ: 22 مايو/ أيار 2017، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/22.
- موقع الرأي، مقال بعنوان "وقف المساعدات الأمريكية .. ابتزاز سياسي وضغوطات اقتصادية"، نشر بتاريخ: 4 شباط/ فبراير 2018، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://alray.ps/ar/post/184063.
- موقع بالعربية cnn، خبر بعنوان "ترامب هاتف عباس والملك عبد الله الثاني حول نقل سفارة أمريكا للقدس"، نشر بتاريخ: 5 ديسمبر/ كانون أول 2017، تاريخ الزيارة: 2 فبراير/ شباط 2022، على الرابط: arabic.cnn.com.
- موقع تلفزيون فلسطين Palestine TV على الفيس بوك، منشور بدون عنوان، تاريخ النشر: 30 نوفمبر/ تشرين ثاني 2018، تاريخ الزيارة: 30 أكتوبر/ تشرين أول 2022، على الرابط: ./facebook.com/PalestineTv/photos/2442768422459804
- موقع رام الله الإخباري، خبر بعنوان: ترامب يوقع على قرار يعاقب الفلسطينيين مالياً، تاريخ النشر: 25 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://ramallah.news.
- موقع سبوتنيك، بماذا وصف ترامب الرئيس الفلسطيني؟، نشر بتاريخ: 27 يوليو/ تموز 2021، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: sputnikarabic.ae.
- موقع شبكة الميادين، النخالة: "صفقة القرن" لا تستهدف الشعب الفلسطيني فقط، تاريخ النشر: 29 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 14 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics/1377006.

- موقع عربي 21، خبر بعنوان"أمريكا تستثني التنسيق الأمني من العقوبات على السلطة الفلسطينية"، نشر بتاريخ: 14 يوليو/ تموز 2018، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://arabi21.com.
- موقع فرانس 24، خبر بعنوان "ترامب يستقبل نتانياهو في البيت الأبيض عقب تصريحات واشنطن حيال حل الدولتين"، نشر بتاريخ: 15 فبراير/ شباط 2017، تاريخ الزيارة: 22 تشرين أول/ أكتوبر 2021. على الرابط: https://www.france24.com/ar/20170215.
- موقع فرانس24، خبر بعنوان "محمود عباس: نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس "سيضر بعملية السلام"، نشر بتاريخ: 14 يناير/ كانون ثاني 2017، تاريخ الزيارة: 2 فبراير/ شباط 2022، على الرابط: www.france24.com/ar/20170114.
- موقع مدار، موسوعة المصطلحات: مشروع بلتيمور، بدون تاريخ نشر، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: madarcenter.org.
- موقع منظمة التحرير الفلسطينية، خبر بعنوان "عريقات: قرارات ترامب تعد لعصر ما بعد القانون الدولي"، نشر بتاريخ: 26 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: http://www.plo.ps/article/50293/.
- موقع نداء سوريا، خبر بعنوان: أولى ردود الأفعال الفلسطينية والدولية على قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، نشر بتاريخ 6 كانون أول/ ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة: 22 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: https://www.nedaa-sy.com/news/3034.
- موقع نون بوست، آفاق السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب، تاريخ النشر: 15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2016، تاريخ الزيارة: 17 مايو/ أيار 2022، على الرابط: http://www.noonpost.org/content/15074.
- موقع وزارة الخارجية السورية، بيان وزارة الخارجية السورية، تاريخ النشر: 22 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر/ كانون أول 2021. http://www.mofa.gov.sy

- موقع وزارة الخارجية المغربية، خبر بعنوان: المغرب يعبر عن موقفه من صفقة القرن: المملكة تقدر جهود السلام التي تبذلها إدارة ترامب وتتمنى إطلاق عملية سلام بناءة، نشر بتاريخ: 29 يناير/ كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 3 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: diplomatie.ma/index.php/ar.
- موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، بيان للجنة المركزية لحركة فتح، تاريخ النشر: 16 أغسطس/ آب 2018، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=JRSxHEa823522366557aJRSxHE.
- موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، خبر بعنوان "عريقات: خارطة ترامب – نتنياهو تعنى الضم والابرتهايد وليست خطة السلام"، نشر بتاريخ: 4 يوليو/ تموز 2020، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: wafa.ps/Pages/Details/5603.
- موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، خطاب الرئيس عباس في المجلس الوطني الفلسطيني، تاريخ النشر: 30 أبريل/ نيسان 2018، تاريخ الزيارة: 13 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4wk0KDa819376530489a4wk0KD.
- موقع وكالة سبوتنيك، خبر بعنوان: الولايات المتحدة تقلص مساعداتها للسلطة الفلسطينية بسبب "تصرفات حركة حماس"، تاريخ النشر: 25 أغسطس/ آب 2018، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021. على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/arab_world.
- موقع وكالة وطن للأنباء، السلطة الفلسطينية تبلغ واشنطن رسميا رفضها نقل السفارة الاميركية الى القدس، نشر بتاريخ: 4 ديسمبر/ كانون أول 2017، تاريخ الزيارة: 23 أيلول/ سبتمبر 2022، على الرابط: https://www.wattan.net/ar/news/227590.html.
- النص الأساسي لوثيقة صفقة القرن، الترجمة الكاملة للوثيقة، موقع البيت الأبيض، ص54. على الرابط: https://www.whitehouse.gov.

- نص بيان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء خارجية الدول لبحث تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة الأمريكية، منظمة التحرير الفلسطينية، تاريخ النشر: 3 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 20 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/2TmVVYr.
- نص كلمة سامح شكري "وزير الخارجية المصري"، خلال الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على الفيس بوك، تاريخ النشر: 2 كانون أول/ يناير 2020، تاريخ الزيارة: 19 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: bit.ly/38TtHtX.
- نيري زيلبر، ضمان تحقيق السلام، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، نشر بتاريخ: 16 نوفمبر/ تشرين ثاني 2018، تاريخ الزيارة: 20 مايو/ أيار 2022، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar.
- هالة جفال، وقف المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية والبحث عن "قيادة بديلة"، برنامج "التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات" – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، نشر بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2019، تاريخ الزيارة: 2 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: masarat.ps/article/5106.
- وسيم جابر الشنطي، دراسة حقوقية: صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: 19 شباط/ فبراير 2020، تاريخ الزيارة: 21 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/2/19.
- يمنى سليمان، مقال بعنوان "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب"، موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، نشر بتاريخ: 24 مايو/ أيار 2016، تاريخ الزيارة: 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، على الرابط: stgcenter.org.
- يوسف رزقة، الموقف الصهيوني من صفقة القرن، موقع فلسطين أون لاين، تاريخ النشر: 8 فبراير/ شباط 2020، تاريخ الزيارة: 15 ديسمبر/ كانون أول 2021. على الرابط: https://felesteen.news/post/59686.

سادساً: القرارات والمواثيق الدولية الرسمية

- الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القرار رقم 8457 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن خطة صفقة القرن الأمريكية – الإسرائيلية، القاهرة، 1 شباط/ فبراير 2020.

- تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 1 كانون الأول "ديسمبر" 2007، الوثيقة رقم A/63/13. السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، الجلسة الثالثة والستين، الملحق رقم 13.

- الدستور الأمريكي لسنة 1789، الأوراق الفيدالية/الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاي؛ ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر– عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1996.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95/39، الصادر بتاريخ 6 كانون أول/ ديسمبر 1988.

- مشروع القرار الذي قدم للتصويت عليه في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، رمز القرار: A/ES-10/L، مؤرخ في ديسمبر/ كانون أول 2017، عنوان القرار "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة".